وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة

الوكالة الدانمركية للتعاون الدولى
برنامج الدعم القطاعى للبيئة

محافظة المنيا
إدارة شئون البيئة

خطة العمل البيئى
لمحافظة المنيا

٢٠٠٨

خطة العمل البيئى

لمحافظة المنيا

٢٠٠٨

شكـــــــر و تقديـــــــر

يتقدم مشروع دعم الإدارة البيئية بالمحافظات الممول من دانيدا والذي يقوم جهاز شئون البيئة المصري بتنفيذه بخالص الشكر لكل من ساهم في إعداد خطة العمل البيئي لمحافظة المنيا

لقد حرصنا كل الحرص على الإشادة بالمساهمات التي قامت بها مجموعات العمل من المنتفعين الذين شاركوا في إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة. وذلك انطلاقا من إيماننا بأن خطة العمل البيئي لا يملكها ويديرها سوى أبناء المحافظة.

كما نوّد أن نتقدم بالشكر الخاص إلي السيد الدكتور / احمد ضياء الدين محافظ المنيا والذي أسهم اهتمامه الشخصي ودعمه الكريم إسهامات عظيمة في إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة.

تقديـــــم

خطت وزارة الدولة لشئون البيئة وجهازها التنفيذي خطوات كبيرة نحو ترسيخ مفهوم البيئة وتحسين حالتها والحفـــاظ على الموارد الطبيعية ، وذلك منذ إقرار خطة العمل البيئي ٢٠٠٢- ٢٠١٧ ، وبدء تنفيذها من الخطة الخمسية الأولـــى ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ، والخطة الخمسية الثانية التي نحن بصددها ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ ، ولقد ظهر ذلك مـــن خـــلال انجـــازات الوزارة وجهازها التنفيذي خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، فتم رصد تحسن ملحوظ في حالة البيئة واتزان منظوماتها .

واستكمالا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة وجهازها التنفيذي فإن أسلوب المشاركة من خلال خطـــط العمل البيئي إلى جانب إعمال فكر لا مركزية الإدارة ، والذي أولته الحكومة ووزارة الدولة لشئون البيئة أهمية خاصـــة إيمانا منا بضرورة تكاتف جميع الوزارات والهيئات الحكومية مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني للنهـــوض بالعمل البيئي ، من هذا المنطلق قامت وزارة الدولة لشئون البيئة وجهازها التنفيذي بدعم وضع التوصيف البيئـــي لكـــل محافظة ، وبناء عليه قامت كل محافظة وبدعم كامل من الوزارة بوضع خطة للعمل البيئي ، والذي ستلتزم به لتنفيـــذه في نطاق المحافظة ، آخذه في الاعتبار مجابهة التحديات الكبيرة التي تواجهها في ظل تشابك مثلث التنميـــة المســـتدامة بأبعاده الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يسعدني أن أثنى علي خطة العمل البيئي لمحافظة المنيا التي ستساهم مساهمة كبيرة في حل المشكلات البئية وتحسين أحوال النظم البيئية المختلفة إلي جانب حماية الموارد الطبيعية وتحقيق فكر التنمية المستدامة.

وأود – في هذا الإطار – أن أتقدم بالشكر للوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (دانيدا) و برنامج الدعم القطاعي (ESP)، ومكون لامركزية الإدارة البيئية (SDEM) ، ومكون دعم إدارات البيئة (EMU) علي جهدهم الكبير الذي بـــذلوه فـــي دعمهم لمحافظة المنيا لإعداد خطة العمل البيئي للمحافظة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الدكتور / احمد ضياء الدين محافظ المنيا وجميع السادة الذين شاركوا في إعـــداد الخطة على ما بذلوه من جهد مخلص وبناء ، آملا أن يؤدي تنفيذ البرامج والمشروعات المقترحة بخطة العمل في تقوية نظم الإدارة البيئية ، وتحسين الخدمات البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة .

ولعل ما قاله السيد الرئيس / محمد حسني مبارك من أن " <u>الحفاظ على البيئة لم يعد رفاهية أو ترفا ، وإنمـــا أصـــبح ضرورة لحماية مواردنا الطبيعية للأجيال القادمة</u> " وأكده الدستور المصري في المادة (٥٩) من أن :

" <u>حماية البيئة واجب وطني</u> وينظم القانون التدابير للحفاظ على البيئة الصالحة "خير داعم لعملنا المشترك مـــن أجـــل بيئة صحيحة لنا ولأجيالنا القادمة.

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه خير بلدنا وبيئتنا.

وزير الدولة لشئون البيئة

م./ ماجد جورج إلياس

تقديـــــــم

تعتبـــر البيئة بعناصرها المختلفة أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية بصفة عامة والتي يستحيل وجود تلك الحياة أو ضمان استمرارها دون الحفاظ على عناصر تلك البيئة بشكل يتناسب ومطلوبات الحياة من ناحيـة ، ويحول في الوقت ذاته دون حدوث تداعيات تنال من تلك الحيـــاة ، بل وتنـال من وجود الإنسان ذاتـه من ناحيـة أخرى ٠ ولقـد حرصت الدولـة منذ صدور قانون البيئـة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على الانتقال من مرحلة الحماية الأخلاقية لعناصر البيئة إلى مرحلة الحماية القانونية لتلك العناصر خاصة بعد تزايد أوجه التجرؤ والاعتداء الدائم على تلك العناصر بشكل أصبح يرتقى إلى مستوى الجرائم المؤثم عليها عقابيا ، وتستأهل في الوقت ذاتـه ضرورة عقاب المخالف بعقوبة يجب دوما أن تتجاوز عقوبة القاتل عمدا لما يترتب على التعدي على عناصر البيئـة من أضرار تتجاوز تلك التي تحدث في جريمة القتل لتسبب المعتدى في قتل أكثر من إنسان برئ ٠ بل وتجاوز ذلك كله إلى إمكان التسبب في إضرار جيل بأسره٠ وتعتمـد حماية البيئة على محورين جوهريين :-

- أولهما الارتفاع بثقافة الإنسان بصفة عامة إلى وقف كافة صور التعدي على عناصر البيئـة المختلفة ٠ وهو أمر ما زالت تباعد بين تحقيقه عدد من الظروف والمتغيرات التي غالبا ما تحول دون توافر الثقافة البيئية لدى الإنسان بصفة عامة حتى لدى المثقف منه.
- بينما يتمثل المحور الثاني في ضرورة الإجبار على احترام مطلوبات حماية الحياة البيئية في صورتها الطبيعية كما خلقها الخالق ليستمتع بها الإنسان خليفة الله في أرضه.

وتتضافر العديد من العوامل التي أصبحت تزيد من قدر التهديد بالاعتداء على عناصر البيئـة وإطارها الحياتي من ناحية ، وتلح في الوقت ذاته بضرورة توسيع نطاق فعالية القواعد القانونية الملزمة سلوكا وتجريما وعقابا ومساءلة لكل من يقدم على أي فعل من أفعال التعد على الحياة البيئية وتنحصر أهم تلك الظروف والمتغيرات فيما يلـي :-

- أولا : - التطور التقني الهائل في كل جوانب الحياة الاجتماعية اليومية ، واعتماد ذلك التطور على عدد من الوسائل ذات الأثر الضار بكافة مكونات الحياة البيئية بشكل أصبح يساهم مساهمة متعاظمة في زيادة تلك الأضرار دون إتاحة ولو فرصة واحدة للإنسان لكي يستغنى عن تلك التقنية رغم علمه بأضرارها
- ثانيـــا : - سيطرة القوة الدولية على ماجريات الحياة البشرية بصفة عامـة وتوظيف مظاهر تلك القوة في تصدير ونقل كل ملوثات الحياة البيئية وأسباب النيل منها إلى الدول الأقل قوة أو الأكثر احتياجا لتلك الدول القوية بصورة قد أدت إلى خلق ما يسمى بالاستعمار البيئي ٠ ذلك الشكل الاستعماري الذي أدى إلى زيادة تصدير أسباب الأضرار بالحياة البيئية إلى عدد من الدول رغما عنها وبشكل يخرج عن إرادتها

- ثالثـــا : - التوسع العلمي الهائل في أساليب الحياة بصفة عامة وتوظيف تلك الوسائل والأساليب إلى استنباط أشكال وأنماط زراعية وحيوانية من خلال محاولات التأثير في قوانين الوراثة بصورة قد ساهمت في النهاية في الإخلال بأسباب التوازن البيئي ذلك التوازن الذي خلقة الخالق لتحقيق أحسن صور الاستمتاع

بعناصر الحياة البيئية التي لم يحرص عليها الإنسان فتدخل فيها ليفسدها بحثا عن الأموال متعاميا عم يجره تحقيقها من أضرار تتجاوز بكثير قيمة تلك الأموال والعائدات ٠

- رابعـــــا : - لجوء الدول في النزاعات الدولية إلى حل مشكلاتها باستخدام عددا من الأسلحة الفتاكة والمدمرة سواء تلك ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية فضلا عن الأسلحة الذرية والنووية ٠ وتتسم كافة تلك الأسلحة بقدرتها التدميرية على كافة مظاهر الحياة البشرية وأسباب التوازن الكوني بشكل ينال في النهاية من استواء البيئة وتؤثر سلبا في صحة الإنسان والحيوان على السواء ٠ الأمر الذي يساهم في النهاية في تدمير الحياة البيئية تدميرا يمتد لعشرات السنين بل قد يصل إلى الإضرار في قرن كامل من الزمان ٠
- خامســـا: - اعتماد البحوث الطبية في غالبيتها على إجراء التجارب المعملية على عـدد من الحيوانات تسمى حيوانات التجارب ٠ الأمر الذي تسبب في النهاية في انقراض عدد من تلك الحيوانات رغم دورها الطبيعي والفطري في تحقيق التوازن البيئي

تلك فى عجالة أهم العوامل التى ساهمت فى زيادة قدر التلوث البيئى والذي أدى بأنتشارة وزيادة تداعياته فى إصابة الحياة بق‌ادر من الخلل أدى بدورة فى انتقاص القدر القليل المتوفر من الثقافة البيئية لدى البعض ومن ثم عظم من قدرا لتجرؤ علي الحياة البيئية بصفة عامة وأغرى بمزيد من المخالفات راح ضحيتها في النهاية الإنسان في كل زمان ومكان .

لذلك أصبحت المنظومة البيئية تعد أحد أهم ركائز واجبات المحافظة لأداء دورها في التنمية والتطوير وذلك ليست بحثاً عن الجانب المادي لذلك التطوير والإنماء وإنما حرصاً في الوقت ذاته علي الجانب المعنوي في السلامة والأمان ويأتي ذلك كله تتويجا لحرص الدولة علي حماية المكونات البيئية بعدة وسائل تشريعياً وتنظيمياً وإدارياً وعقابياً ليواكب ذلك ما حرص عليه السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك في حماية مصر بكل عناصر حياتها بدءا من ترابها وانتهاء بسماء ها ومروراً بأرضها .

والله الموفق..... وعلي الله قصد السبيل

محافظ المنيا

دكتور / أحمد ضياء الدين

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- المحافظة في لمحة من واقع التوصيف البيئي	٧
٢- خطة العمل البيئي للمحافظة كإطار عمل إستراتيجي	١١
٢-١ مقدمة وتعريف بخطة العمل البيئي	١١
٢-٢ لماذا نحتاج إلى خطة عمل بيئي ؟	١١
٢-٣ كيف تم إعداد الخطة ؟	١٣
٣- القضايا البيئية والأولويات	١٤
٣-١ ملخص القضايا البيئية من واقع التوصيف البيئي	١٤
٣-٢ الأولويات البيئية ومجموعات العمل	١٥
٤- رؤية مستقبلية لعام ٢٠١٢	١٦
٥- الأولويات البيئية	١٧
٥-١ الموارد المائية و مياه الشرب و الصرف الصحي	١٧
٥-١-١ خلفية عامه	١٧
٥-١-٢ المـــوارد المائيـــــة	٢٠
٥-١-٢-١ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية	٢٠

٥-١-٢-٢ الوضع الراهن : المشكلات والأسباب ٢٣

٥-١-٢-٣ الرؤية والأهداف ٢٥

٥-١-٢-٤ المستهدفات والأعمال المطلوبة ٢٦

٥-١-٢-٥ المشروعات القائمة والمدرجة بالخطة الخمسية ٢٠٠٧ / ٢٠١٢ ٢٨

٥-١-٣ ميـــــاه الشـــــــرب ٢٨

٥-١-٣-١ الإنجازات في الخمس أعوام الماضية ٢٨

٥-١-٣-٢ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب ٣٠

٥-١-٣-٣ الرؤية و الأهداف ٣٤

٥-١-٣-٤ المستهدفات و الأعمال المطلوبة ٣٥

٥-١-٣-٥ قائمة المشروعات المقترحة ٣٨

٥-١-٣-٦ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية ٤٥

٥-١-٤ الصـــرف الصحي ٤٦

٥-١-٤-١ الإنجازات في الخمسة أعوام الماضية ٤٦

٥-١-٤-٢ الوضع الراهن: المشكلات و الأسباب ٤٩

٥-٤-١-٣ الرؤية و الأهداف ٥١

٥-١-٤-٤ المستهدفات و الأعمال المطلوبة ٥٢

٥-١-٤-٥ قائمة بالمشروعات المقترحة أو المدرجة بالخطة الخمسية ٥٦

٥-١-٤-٦ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية ٦٠

٥-٢ المخلفات الصلبة والطبية والزراعية ٦٣

٥-٢-١ خلفية عامـــة ٦٣

٥-٢-٢ الانجازات في الخمسة أعوام الماضية ٦٧

٥-٢-٣ الوضع الراهن : المشكلات والأســـــباب ٦٩

٥-٢-٤ الرؤية والأهداف ٧٥

٥-٢-٥ المستهدفات والإعمال المطلوب ٧٧

٥-٢-٦ قائمة المشروعات المقترحة ٨٢

٥-٢-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية ٨٤

٥-٣ التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة ٨٨

٥-٣-١ خلفية عامة ٨٨

٥-٣-٢ الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية ٩٣

٥-٣-٣ الوضع الراهن : المشكلات والأسباب ٩٦

٥-٣-٤ الرؤية والأهداف ١٠١

٥-٣-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة ١٠٢

٥-٣-٦ المشروعات المقترحة ١٠٦

٥-٣-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية المرتفعة ١٠٧

٥-٤ الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكانية ١١٤

٥-٤-١ خلفية عامة ١١٤

٥-٤-٢ الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية ١١٦

٥-٤-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب ١٢٠

٥-٤-٤ الرؤية والأهداف ١٢٥

٥-٤-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة ١٢٦

٥-٤-٦ المشروعات المقترحة ١٢٩

٥-٤-٧ توصيف المشروعات او البرامج ذات الأولوية ١٣١

٥-٥ الوعي البيئي وبناء القدرات المؤسسية ١٣٢

٥-٥-١ رفع الوعي البيئي ١٣٢

٥-٥-١-١ خلفية عامة ١٣٢

٥-٥-٢ الدعم المؤسسي وبناء القدرات ١٤٣

٥-٥-٢-١ خلفية عامـــة ١٤٣

٥-٥-٢-٢ الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية ١٤٤

٥-٥-٢-٣ الوضع الراهن : الأسباب والمشكلات ١٤٦

٥-٥-٢-٤ الرؤية والأهداف ١٤٨

٥-٥-٢-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة للدعم المؤسسي وبناء القدرات ١٤٩

٥-٥-٢-٦ متطلبات عامة للدعم المؤسسي وبناء القدرات ١٥٢

٦- الأعمال المطلوبة لرفع الوعي البيئي العام بالمحافظة ١٥٧

٧- الدعم المؤسسي وبناء قدرات الإدارة البيئية بالمحافظة ١٥٩

٧-١ الدعم المؤسسي وبناء القدرات ١٥٩

٧-٢ نظام التخطيط والإدارة البيئية ١٥٩

٧-٣ المديريات البيئية الرئيسية ١٦٣

٧-٤ الدعم المؤسسي للهيئات الأخرى ١٦٧

٨- الأدوار والمسئوليات ١٦٨

٩- تمويل وتنفيذ الخطة ١٧٤

٩-١ أولويات التنفيذ ١٧٤

٩-٢ مؤسسات التمويل والجهات المانحة الأجنبية ١٧٧

٩-٣- مؤسسات التمويل والجهات المانحة المحلية ١٧٩

٩-٤ القطاع الخاص ١٧٩

٩-٥ الجمعيات الأهلية ١٧٩

١٠- المساهمة في التأثير على القضايا القومية والعالمية ١٨٢

١١- متابعة وتقييم تنفيذ الخطة ١٨٣

١١-١ التقييم السنوي ١٨٣

١١-٢ خطة العمل البيئي كعملية مستمرة ١٨٤

١٢- الملاحق : ١٨٥

ملحق رقم (١): قائمة المشاركين في إعداد الخطة ١٨٥

ملحق رقم (٢): قائمة بورش العمل التي تم تنفيذها كجزء من خطة العمل البيئـــي لمحافظة المنيا ١٨٨

ملحق رقم (٣): بيان بالمناطق العشوائية بمحافظة المنيا ١٩١

ملحق رقم (٤) : التقارير المستخدمة في إعداد الخطة ١٩٤

١- المحافظة في لمحة من واقع التوصيف البيئي

الموقع

تقع محافظة المنيا بين خطى طول ٤٠ ـ ٢٨° و ٣٧ ـ ٣٢° شرقا وبين دائرتي عرض ٤٠ ـ ٢٧ ° و ٤٥ ـ ٢٨° شمالا وتقدر مساحتها بحوالي ٣٢٢٧٩ كم٢ وتمتد بطول ١٣٥ كم. وتبعد عن القاهرة بمسافة ٢٤٧ كم . وتعتبر مدينة المنيا عاصمة المحافظة ويحد محافظة المنيا من الشمال محافظة بني سويف ومن الغرب محافظة الجيزة والوادي الجديد ومن الشرق محافظة البحر الأحمر ومن الجنوب محافظة أسيوط.

الأهمية التاريخية

ترجع أهمية المنيا التاريخية إلى العصر الفرعوني، حيث كانت قرية تل العمارنة مركز دير مواس هي العاصمة الجديدة لأخت آتون خلال الفترة ١٣٥٨ إلى ١٣٧٥ ق .م .وكان أخناتون وزوجته الجميلة نفرتيتي على رأس الدعوة للتوحيد والفن الواقعي ونبذ التفرقة العنصرية بعبادة قرص الشمس الإلهة آتون. تقدمت الزراعة والصناعة والرياضة والصيد بالمنيا منذ أكثر من ألفي عام قبل الميلاد وتشتهر المنيا بعدة مواقع أثرية من العصور المختلفة.

المساحة

تقدر مساحه محافظة المنيا بحوالي ٣٢٢٧٩ كم منها حوالي ١٨٤٠ كم^{٢} أرض زراعية والباقي أراض صحراوية مما يجعل الطابع الصحراوي غالبا على المحافظة.

التعداد

يبلغ عدد سكان المحافظة حسب تعداد ٢٠٠٦ لجهاز التعبئة العامة والإحصاء ٤١٧٩٣٠٩ نسمة، وتقدر المساحة المأهولة بحوالي ٤.٢ ألف كيلو متر تقريبا تمثل فقط حوالي ٧.٥ % من جمله المساحة، وتعد أكبر محافظات الوجه القبلي سكانا بعد محافظة الجيزة. ويغلب على المحافظة الطابع الريفي؛ حيث يبلغ سكان الريف حوالي ٨٢ % من سكان المحافظة والحضر ١٨ %تقريبا.

المناخ

يتميز مناخ محافظة المنيا بأنه قاري حيث ترتفع درجات الحرارة صيفا حيث تصل درجة الحرارة في أعلى معدلاتها ٤٠ درجة وتكون دافئة شتاءًا وتزداد الرطوبة النسبية في أواخر الخريف حيث تصل إلى ٦٢ % . أما بالنسبة لكميات المطر السنوي التي تسقط علي المحافظة فهي منخفضة للغاية,وتصل إلى ٤ مم.

التقسيم الإداري و المناطق السكنية

تضم محافظة المنيا تسعة مراكز إدارية هي من الشمال إلى الجنوب : العدوة – مغاغة – بني مزار – مطاى – سما لوط – المنيا– أبو قرقاص – ملوي – دير مواس والتي بدورها تنقسم إلى ٦١ قرية أم تتبعها ٣٥٩ قرية و ١٧١٣ نجع وعزبة وكفر.

القاعدة الاقتصادية

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي بالمحافظة والتي يعمل بها نحو ٥٨ % من القوة العاملة والتي تقدر بحوالي ٢.٧ مليون فرد، ويعمل حوالي ٣٣ % في قطاع الخدمات بينما يقتصر النشاط الصناعي علي نسبه ٩ % فقط .وتسود الحيازات الزراعية الصغيرة ١.٤٩ فدانا للحيازة كمتوسط عام (بمعدل ٥٣٥ متراً مربعاً للفرد) وتسود نظم الزراعة التقليدية النظم الزراعية . ويمثل القطن والحبوب حوالي ٦٦ % من جمله المساحة الزراعية ، وتمثل الأعلاف والمحاصيل الرئيسية حوالي ١٦.٧ % بالإضافة إلى أنشطة الإنتاج الحيواني الداجني والسمكي. ويعمل في نهر النيل والمجاري المائية الرئيسية نحو ١٠٣ ألف قارب صيد للأسماك بالإضافة إلى وجود ٨٤ مزرعة سمكية. وينتشر نشاط تربية النحل بالمحافظة حيث تقدر عدد الخلايا بحوالي ٢١٠ ألف خلية. ويشمل مجال الخدمات (الذي يأتي في المرتبة الثانية) مجموعة متنوعة من الخدمات، مثل :الخدمات العامة ومجال التجارة التي يعمل بها حوالي ٢٠٠ ألف عامل تقريبا يتوزعون بين ١٤.٥ ألف منشأة تجارية وحوالي ٢٣ سوقا مركزيا وما يقرب من نصف هذا العدد من الأسواق المحلية وما يقرب من تسعة ألاف بائع متجول (مرخص) . وفي العمق الصحراوي تدار بعض الأنشطة الاقتصادية المحددة والتي تتمثل في إستخراج بعض المواد المحجرية من مصادرها الطبيعية. ويبلغ عدد المحاجر المستغلة ٣٣٤ محجرا توفر فرص عمل لحوالي أربعة ألاف عامل تقريبا (عمالة يومية) .تعتبر محافظة المنيا من أدنى خمس محافظات وفق مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلى بالرغم من أنها حققت تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

الصناعة

تأتي الصناعة وما يتبعها في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة لدخل أهالي المنيا ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، أهمها من حيث عدد العاملين. القطاع الأول هو قطاع الصناعات البسيطة التقليدية والتي يقدر عدد منشآتها حوالي ٧.٢ ألف منشأة يعمل بها حوالي ٢٦.٧ ألف عامل. وتتنوع هذه الأنشطة ويأتي في مقدمتها الصناعات التحويلية (صناعة الأثاث، تصنيع المواد الغذائية، المشروبات والتبغ). ثم قطاع الأنشطة الحرفية وتشمل حوالي ٣.٢ ألف منشأة يعمل بها حوالي ٤.٣ ألف عامل وأهم مجالاتها تشكيل الخشب والمعادن والمنتجات المعدنية وتجهيزاتها والغزل والنسيج .أما القطاع الثالث فيتمثل في المشروعات الصناعية الحرفية التي تشمل المنطقة الصناعية شرق النيل بالمحافظة. كما يوجد بالمحافظة مصنع للسكر وآخر للاسمنت .

التعليم و الثقافة

ساهمت الجامعة في حفز و تنمية وعى السكان نحو إلحاق أبنائهم بالتعليم في مختلف مراحله و خاصة في المرحلة الإبتدائيه، كما ساهمت منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص في توفير الخدمات التعليمية في هذه المرحلة إلى جانب القطاع الحكومي العام و الأزهري، و تزيد نسبة الإقبال على مرحلة التعليم الثانوي على التعليم الفني الصناعي الذي تفوق أعداد فصوله و طلابه على نظيرتها في مختلف أنواع التعليم الأخرى بما في ذلك الثانوي العام. وتنشط الجهود في مجال محو الأمية بدرجة ملحوظة حيث يوجد ما يقرب من ٣.٣ ألف غالبيتهم في المناطق الريفية.

الخدمات الصحية

يتوفر بمدن و قرى المحافظة ما يقدر بحوالي ٤٠٧ منشأة صحية يتوافر بها ما يقرب من ٤٧ ألف سرير يخدمها نحو ١٧٥ ألف طبيب و حوالي ٣١٢ ألف ممرضة بخلاف بنوك الدم ومراكز تنظيم الأسرة و العيادات الخاصة و الصيدليات الخاصة.

الثروات المعدنية

تعتبر صحراء المنيا غنية بالموارد والثروات الطبيعية المختلفة، مثل :الرخام، والحجر الجيري النقي بمختلف أنواعه، والطفلة.... الخ. وتساهم المساحات الصحراوية في تنمية المحافظة وخاصة فى مناطق الأودية لما فيها من مياه جوفية وثروات معدنية.

التقسيم الاداري لمحافظة المنيا

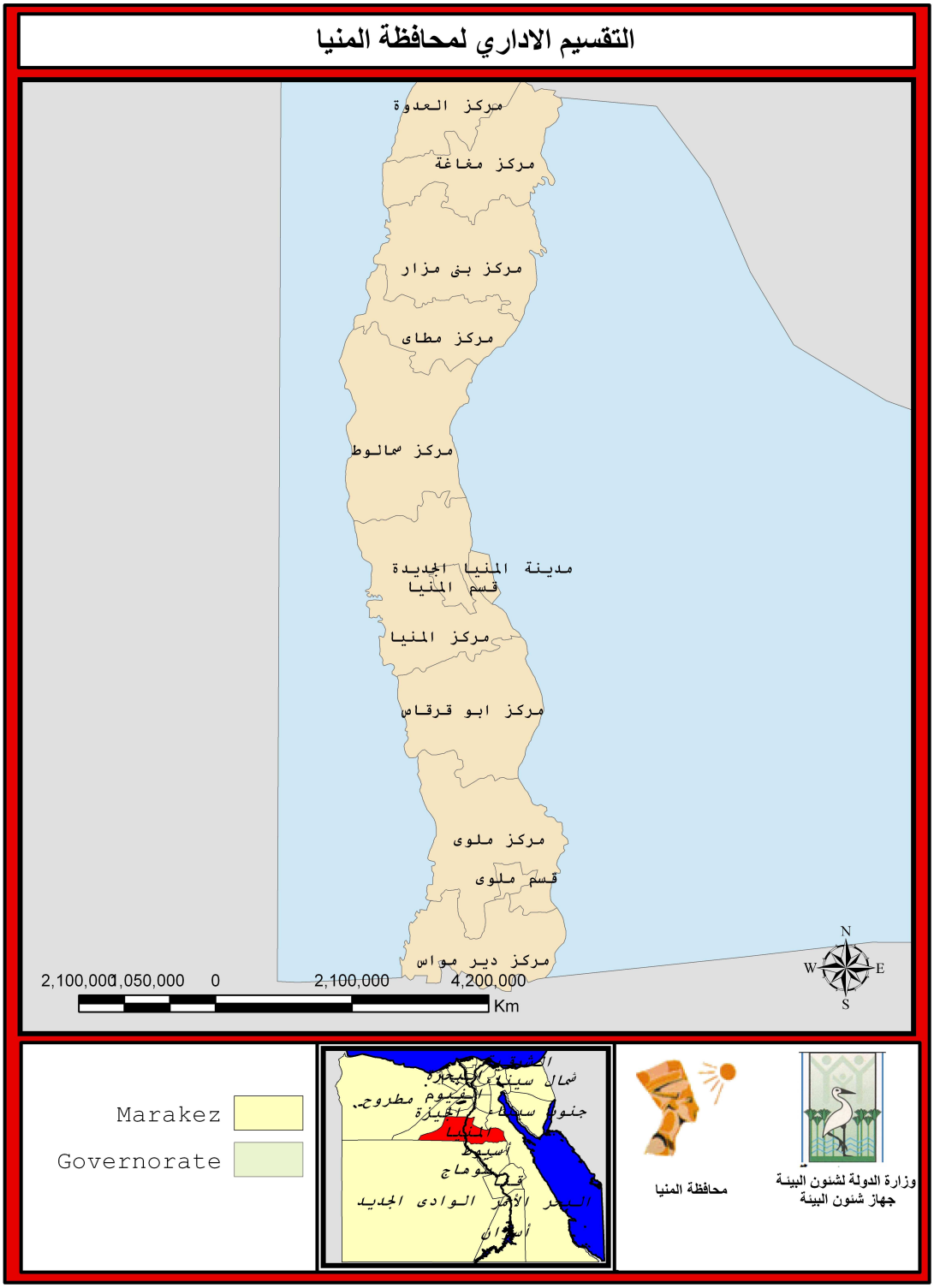

٢- خطة العمل البيئي للمحافظة كإطار عمل إستراتيجي

٢-١ مقدمة وتعريف بخطة العمل البيئي

تعرض هذه الرؤية وصفاً لخطة العمل البيئي لمحافظة المنيا التي تضع الأساس للأعمال والمشروعات التي من شأنها تحسين نوعية الحياة لسكان المحافظة وذلك عن طريق تحديد مجموعة من الإستراتيجيات والمشروعات البيئية ذات الأولوية المحلية والتي سينتج عنها تحسينات حقيقية للبيئة والصحة العامة. كما تهدف الخطة إلى حماية البيئة من الآثار السلبية التي قد تصاحب أعمال التنمية الحالية والمستقبلية. ومن ثم فإن الخطة تعمل على دمج الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

و تقترح الخطة مجموعة من الحلول تتفق مع الخطة الخمسية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٧-٢٠١٢ وبخاصة من حيث توفير مرافق الصرف الصحي الكافية لكل المراكز الحضرية. كما تتناول خطة العمل البيئي أيضاً القضايا ذات الأولوية المذكورة في الخطة القومية للعمل البيئي الصادرة في ١٩٩٢ بالنسبة لمجالات مثل إدارة المخلفات الصلبة واستخدام المياه والأراضي. إلى جانب ذلك تساهم الإجراءات المذكورة في الخطة أيضاً في الوفاء بالتزامات مصر بموجب البروتوكولات التى وقعت عليها، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر "ريو" وأهداف التنمية للألفية.

و قد تم خلال الإعداد لخطة العمل البيئي إصدار التوصيف البيئي لمحافظة المنيا والذي يحدد الأوضاع البيئية والقضايا ذات الأولوية.

٢-٢ لماذا نحتاج إلى خطة عمل بيئي ؟

تهدف خطة العمل البيئي للمحافظة إلى دعم نظام العمل البيئي عن طريق مد إدارات المحافظة المعنية بمنهج عملي للتخطيط والإدارة البيئية يعتمد على تحديد الأولويات البيئة من خلال مجموعات العمل من السادة التنفيذيين والمهتمين بقضايا العمل البيئي.

و يضمن نجاح تنفيذ خطة العمل البيئي مساعدة المحافظة على التعامل الأفضل مع قضايا:

- التوفير المتكافئ والإدارة الفعالة لخدمات البنية الأساسية والخدمات البيئية بالمحافظة (مخلفات صلبة، مياه شرب، صرف صحي)

- تخطيط موارد المحافظة وموروثاتها الثقافية وإدارتها بصورة مستدامة (الأراضي، المياه، الهواء).
- الحد من أثار التلوث والسيطرة عليها والتي تؤثر على قاعدة الموارد الطبيعية بالمحافظة.
- تحقيق الأهداف بالصورة التي تضمن تحسين الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة والمهمشة بالمحافظة.

وبجانب ما يوفره نظام التخطيط والإدارة البيئية من مساعدة للمحافظة في ترتيب أولويات و تنفيذ مجموعة من الأهداف ، فإنه يمد المحافظة بإجراءات للمتابعة والتقييم تم تصميمها لتساعد في تقييم الأداء. وتتيح أساليب المشاركة المتبعة في إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة الفرصة لتعديل المشروعات والبرامج التي لا تحقق أهدافها، وذلك عند تحديث الخطة والاتفاق على المجموعة التالية من الأعمال والمشروعات ذات الأولوية. و يضمن ذلك بدوره إستدامة عملية التخطيط البيئي و الحصول على فوائد كبيرة تتضمن:

الفوائد الاقتصادية – المالية: مثل تحسين التخطيط وتخصيص الموارد، تعظيم كفاءة خدمات المرافق الحالية، تجنب التكاليف الباهظة التي تنفق لمعالجة تلوث المياه والموارد الأخرى، تقليل تكاليف العلاج الطبي والإنتاجية المفقودة نتيجة للأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي، تعظيم تخطيط استخدام الأرض لتحقيق عوائد أفضل وتحسين فرص تحديد التكنولوجيات الملائمة بيئياً والاستثمار فيها.

الفوائد البشرية والاجتماعية: مثل تحسين الصحة عن طريق توفير الخدمات البيئية، تقليل التلوث، والتدريب/ رفع الوعي، تحسين بيئات المعيشة والعمل (خصوصاً لمن يعيشون في فقر شديد)، زيادة الشعور بملكية المشروعات والبرامج وزيادة نطاق المشاركة في تصميمها وتنفيذها.

الفوائد للبيئة الطبيعية: مثل تحسين المياه المستخدمة في الري والصناعة كما و نوعا، وتحسين صرف الأراضي والحفاظ على التربة وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية .

٢-٣ كيف تم إعداد الخطة ؟

من خلال إعداد التوصيف البيئي للمحافظة تم تحديد القضايا ذات الأولوية، وتم تشكيل خمس مجموعات عمل تغطى هذه الأولويات وهى :-

- مجموعة عمل الموارد المائية ومياه الشرب والصرف الصحي.
- مجموعة عمل المخلفات الصلبة والطبية.
- مجموعة عمل التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة.
- مجموعة عمل تطوير المناطق العشوائية والتجمعات السكانية.
- مجموعة عمل التوعية البيئية والدعم المؤسسي.

وتم تحديد منسق لكل مجموعة من مكتب البيئة بالمحافظة وأشتمل تشكيل كل مجموعة على الفئات المختلفة من المجتمع أشتمل على الحكوميين والتنفيذيين في القطاعات المختلفة – الجمعيات الأهلية – القطاع الخاص ويوضح الملحق رقم (١) تشكيل مجموعات العمل التي شاركت في إعداد الخطة وملحق رقم (٢) يوضح برنامج عملية التشاور مع الجهات المعنية أثناء إعداد الخطة.

٣- القضايا البيئية والأولويات

٣-١ ملخص القضايا البيئية من واقع التوصيف البيئي

القضايا ذات الأولوية المرتفعة

المرتبة	الأولوية	القضايا المرتبطة بها
١	**الصرف الصحي**	عدم وجود شبكة صرف صحي في أغلبية القرى، عدم كفاية أنظمة الكسح المتاحة وارتفاع تكلفتها، وعدم توافر عربات الكسح بالشكل الكافى و عدم ملائمة أحجامها الكبيرة للشوارع الضيقة وإلقاء مخلفات الصرف في الشوارع والترع والحقول، و تفاقم مشكلات الصرف في بعض المراكز نتيجة لارتفاع مناسيب المياه الجوفية.
٢	**إدارة المخلفات الصلبة**	عدم وجود أنظمة جمع و تخلص من المخلفات الصلبة في معظم القرى، عدم كفاية عدد سيارات الجمع، أو حاويات القمامة أو عمال الجمع في معظم المدن، عدم كفاية أعداد مقالب القمامة لذا يتم التخلص من المخلفات بحرقها عشوائيا في بعض الأحيان، انتشار الأمراض المرتبطة بمشكلة المخلفات، قلة الوعي العام نحو التعامل الآمن مع المخلفات الصلبة المتولدة.
٤/٣	**الإمداد بالمياه ونوعية المياه**	إنخفاض ضغط المياه، الصيانة الضعيفة للمواسير و عدم نظافتها، تلوث المياه الجوفية، تسرب مياه الصرف الصحي إلى مواسير مياه الشرب فى بعض الأماكن نتيجة لضعف صيانة أنظمة الصرف الصحي، وارتفاع الفاقد من تسرب المياه.
٥	**نقص الوعي البيئي**	نقص الوعي البيئي العام حول القضايا البيئية، انتشار السلوكيات البيئية السلبية، عدم توافر تنظيم مؤسسي قوى لدعم برامج التوعية العامة.

المرتبة	الأولوية	القضايا المرتبطة بها
٦	**التلوث الصناعي**	ضعف تطبيق قوانين ضوابط التلوث، انتشار أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الناتجة عن الملوثات السائلة.
٧	**تغطية الترع والمصارف**	التخلص من المخلفات في الترع والمصارف، انتشار الأمراض الناتجة عن ذلك.
٨	**العشوائيات**	إنشاء عدد كبير من العشوائيات بالمحافظة، نقص الخدمات الصحية والاجتماعية بهذه المناطق .

٣-٢ الأولويات البيئية ومجموعات العمل

تم من خلال إعداد التوصيف البيئي للمحافظة تحديد القضايا التسعة الرئيسية ذات الأولوية بالمحافظة والمذكورة أدناه بحسب ترتيب أهميتها كما يراها المنتفعون و تحتاج إلى تدخلات سريعة، وهى :

١- مياه الشرب والصرف الصحي.

٢- التخلص الآمن من المخلفات الصلبة والخطرة والمخلفات الزراعية.

٣- الموارد المائية والري والصرف.

٤- تطبيق القوانين واللوائح البيئية.

٥- البيئة والصحة.

٦- التلوث الصناعي.

٧- بناء القدرات المؤسسية.

٨- الوعي والتثقيف البيئي.

٩- تطوير العشوائيات

وتم تشكيل خمس مجموعات عمل تغطى هذه القضايا ذات الأولوية كما هو مذكور فى البند ٢-٣.

٤- رؤية مستقبلية لعام ٢٠١٢

تهدف خطة العمل البيئي بشكل عام إلى تحسين نوعية البيئة ومعيشة سكان المحافظة. لذا وجب التعامل مع قضايا التنمية الرئيسية التي تؤثر على السكان وبيئتهم بالطريقة التي تضمن الوصول إلى التحسن البيئي، و المعيشي للسكان. و قد يبدو تعارض هذان الهدفان على المدى القصير، لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية لخطة العمل البيئي للمحافظة هو تحقيق التوازن للوصول إلى حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية. فالخطة تضع الأساس للاستخدام السليم للموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن للأجيال القادمة حصد فوائد الإدارة البيئية الجيدة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد راعت خطة العمل البيئي للمحافظة حق الأهالي في تأمين معيشتهم، فهم يحتاجون إلى التعليم، والوظائف المدرة للدخل، بالإضافة إلى الحصول على المياه النظيفة، والخدمات الصحية والإمداد بخدمات الصرف الصحي ، وإدارة المخلفات الصلبة والطبية والإمداد بالكهرباء، و الخدمات الترفيهية.

و بناء على رؤية خطة العمل البيئي للمحافظة فسوف يتحقق ما يلى :

بيئة صحية:	حيث يجد كل مواطن في المنيا البيئة الصحية النظيفة ليعيش فيها، وتشمل الحصول على مقدار كاف ودائم من مياه الشرب النظيفة، وأنظمة صرف صحي ملائمة.
التنمية المستدامة:	حيث تتم إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها بشكل يتلاءم مع التنمية الإقتصادية المستمرة، دون المساس بإحتياجات الأجيال المستقبلية.
التنمية المتكاملة:	حيث يتم التواصل بين الأقسام الحكومية والمجموعات الأكبر من المنتفعين المعنيين بالإدارة البيئية وتنسيق جهودهم بشكل منظم وفعَال.
الاستدامة المؤسسية:	حيث يتم إمداد جميع المؤسسات المسئولة (أقسام المحافظة، القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، المجتمعات) بالموارد المالية والبشرية الكافية من أجل التنفيذ الفعال لمهام الإدارة البيئية المنوطة بهم.
مشاركة المجتمع:	حيث يصبح لأهالي محافظة المنيا دورا في عملية صنع القرار من خلال المشاركة الفعالة مما يسهم في تطبيق منهج لامركزية الإدارة البيئية.

٥- الأولويات البيئية

٥-١ الموارد المائية و مياه الشرب و الصرف الصحي

٥-١-١ خلفية عامة

تعتمد محافظة المنيا بشكل رئيسي في مواردها المائية على نهر النيل والترع الرئيسية (الإبراهيمية والبحر اليوسفي والتي تخترق المحافظة من الجنوب إلى الشمال) بالإضافة إلى المياه الجوفية. وتبلغ حصة المحافظة من المياه السطحية ٤.٣٢ مليار متر مكعب سنويا يستخدم منها حوالي ٨٤ % في الزراعة، ٢ % في الشرب، ١٤% تقريبا فى الأغراض الصناعة. كما تصل كمية المياه المسحوبة من المياه الجوفية بالمحافظة إلى ٦١٢ مليون متر مكعب سنويا، يستخدم منها ٨٩.٧ % لأغراض الزراعة، ٩.٨ % في مياه الشرب والأغراض المنزلية والباقي في الصناعة، و تنتج كمية المياه الجوفية من خزانين رئيسيين هما الخزان الجوفي النيلي (الرباعي) أسفل السهل الفيضي، وخزان الحجر الجيري المتشقق.

وبالرغم مما قامت به المحافظة ووزارة الموارد المائية والري لحماية الموارد المائية من التلوث أو إدارتها بأسلوب غير صحيح، سواء بتغطية بعض المجارى المائية التي تمر داخل الكتلة السكنية أو تطوير و تحسين حالة شبكات الري والصرف أو تجديد وإنشاء شبكات صرف مغطى أو تطوير المساقى الخصوصية والمجارى المائية، فإننا نجد أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى تزايد معدلات تلوث مياه النيل بصورة غير مسبوقة، وتتركز مصادر تلوث نهر النيل والمجارى المائية بمحافظة المنيا في ثلاثة مصادر رئيسية هي:

١- **الصرف الزراعي** و تبلغ كميته نحو ١٣ مليار متر مكعب سنويا على مستوى الجمهورية تساهم فيها المنيا بنحو ٥٦٧ مليون متر مكعب سنويا و هذه المياه تحتوى على بقايا الأسمدة كأملاح الفسفور و الفوسفات و النترات و الآمونيا و النيتروجين كما تحتوى على بقايا المبيدات و التي تبقى في المياه لفترات طويلة و تتركز في الأحياء المائية والحيوانات، مما يصيب الإنسان بأنواع مختلفة من الأمراض المزمنة والأمراض الوبائية.

٢- **الصرف الصحي** والذي تصل كمية المياه الناتجة عنه و تصب في النيل إلى ١.٦ مليار متر مكعب سنويا على مستوى الجمهورية تشارك فيها المنيا بنحو ٦٢ مليون متراً مكعباً سنويا في الوقت الحالي.

٣- **الصرف الصناعي** و تبلغ كميته على مستوى المحافظة ٤٤ مليون متر مكعب سنويا و يكون معظمها غير معالج و هي ناتجة عن مصنع سكر أبو قرقاص و بعض مصانع تجفيف الحاصلات الزراعية و مصانع المواد الغذائية ببعض مدن المحافظة و التي تصرف مياهها على مصرف المحيط الذي يصب بدوره في نهر النيل. وتسبب هذه المخلفات ارتفاعا حادا في الأكسجين الحيوي الذي يضيف أبعادا خطيرة إلى الملوثات الكيميائية والبيولوجية الناتجة عن المخلفات الصناعية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على الثروة السمكية.

و من الجدير بالذكر أن مياه الصرف بأنواعه الثلاثة (زراعي – صحي – صناعي) تختلط معا عند مصب المصارف الفرعية في المصرف المحيط الذي يعتبر المصرف الرئيسي بمحافظة المنيا و يشكل هذا المصرف مشكلة مستعصية بالنسبة للمحافظة، حيث يصرف أعلى حمل من المواد العضوية (٥٧ طن أكسجين كيميائي / يوم، ٢١.٧ طن أكسجين حيوي / يوم) و ذلك لزيادة مجموع المواد الصلبة الذائبة و العالقة و الزيوت و الشحوم و الحديد و السيانيد مما يعكس مدى خطورة خلط مياه هذا المصرف بمياه النيل.

و في محافظة المنيا التي يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٤.٢ مليون نسمة، وصل عدد عمليات مياه الشرب خلال العام الحالي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ م حوالي ٢١٣ عملية منها ٦١ عملية مرشحة ينتج منها ٨٦ مليون م ^{٣}/سنة بنسبة ٦٣.٨ % من إجمالي الكمية المنتجة و ١٥٢ عملية إرتوازي ينتج منها ٤٩ مليون م ^{٣}/ سنة بنسبة ٣٦.٢ % من الإجمالي والذي يقدر بحولي ١٣٥ مليون م^{٣}/ سنة. تبلغ نسبة التغطية بخدمة مياه الشرب ٧٨% من إجمالي عدد السكان، تختلف في الريف عنها في المدن حيث بلغ متوسط نسبة المستفيدين حوالي ٩٦ % بالمدن، و ٧٠ % بالريف ، وتصل نسبة الفاقد من المياه إلى حوالي ٢٥ –٣٠ % ويبلغ نصيب الفرد حاليا من مياه الشرب ٨٧ لتراً/فرد/يوم، وتصل نسبة تحصيل استهلاك المياه إلى حوالي ٦٤ % من المستهدف.

وبالرغم من زيادة طاقة الإمداد بمياه الشرب في الفترة الأخيرة بسبب إنشاء وتشغيل محطات مرشحة ثابتة جديدة بتصرفات عالية مثل محطة مغاغة بعزبة الصعايدة ومحطة بني مزار ومحطة مياه مطاي على النيل و رفع طاقة محطة كدوان بمدينة المنيا وإنشاء وتشغيل محطات مرشحة بطيئة ذات تصريف يتراوح ما بين ٣٠ لتراً/ث إلى ١٢٠ لتر/ث إلا أنه ما زالت هناك مشكلات عديدة سواء فيما يتعلق بنوعية مياه الشرب وتلوثها بمياه الصرف الصحي وغيرها أو مدى كفايتها للمواطنين الذين يعانون من عدم إمكانية الحصول على إمدادات نظيفة لمياه الشرب إما بسبب ضعف الإمكانيات المادية أو نقص إنتاج المياه أو عدم كفاية أنظمة توزيع المياه خاصة بالقرى والتجمعات السكانية كما تشكل الزيادة المطردة في عدد السكان و السلوكيات الخاطئة للمواطنين واحدا من عوامل تدهور مياه الشرب كما و كيفا.

كما تعد مشكلة الصرف الصحي من أكبر المشكلات بمحافظة المنيا، بالرغم من إنشاء محطات جديدة لمعالجة الصرف الصحي مثل العدوة وأبو قرقاص ودير مواس و بعض القرى مثل قرية البهنسا ببني مزار و قرى تله و ماقوسة و دماريس بمركز المنيا وتطوير المحطة القديمة بالمنيا، وتبلغ كمية مياه الصرف الخارجة من هذه المحطات ١٧٠ ألف متر مكعب / يوم، و نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي آمن حوالي ٢٥ % من عدد السكان، وعلى الجانب الآخر ١٣% من السكان لا تتوافر لديهم أي وسيلة صرف نهائيا، أما باقي السكان بالمحافظة فيعتمدون بشكل رئيسي على الخزانات مفتوحة القاع أو بيارات التحليل للتخلص من مياه الصرف الصحي ويتم التخلص من مياه الصرف الصحي. الناتجة عن كسح هذه الخزانات، ومحطات المعالجة بالمصارف الفرعية التي تؤدى بدورها إلى المصرف المحيط و منه إلى نهر النيل مباشرة، كما أن هناك بعض المحطات تستقبل كميات من مياه الصرف تزيد عن طاقتها التصميمية فيتم صرفها بدون معالجة أو معالجة جزئية و ذلك يؤدى إلى تلوث المياه السطحية و الجوفية و ينجم عنه سلبيات عديدة منها، ارتفاع منسوب المياه الجوفية التي تؤثر بدورها على المباني السكنية و المناطق الأثرية و غيرها. كما أن تلوث المياه السطحية و الجوفية بمياه الصرف الصحي بما تحويه من ممرضات و عناصر ثقيلة يؤثر سلبا على الصحة العامة للمواطنين و بالتالي على الاقتصاد القومي بشكل عام.

مما سبق يتضح أن القطاعات الثلاثة (المياه، الصرف الصحي، و الموارد المائية) يرتبط كل منها بالآخر ارتباطا وثيقا، حيث تؤثر مشكلات أي منها بالسلب على القطاعين الآخرين، وفي النهاية على الصحة العامة للمواطنين و الاقتصاد القومي للدولة. لذا وجب علينا البحث عن

حلول جذرية للمشكلات الخاصة بالصرف (زراعي، صناعي، صحي) بشكل عام و الصـــرف الصحي بشكل خاص و بذلك نكون قد توصلنا للقضاء على ٨٠% تقريبا من مشـــكلات تلـــوث الموارد المائية و بالتالي مياه الشرب.

وتحتوى هذه الوثيقة على أهم الإنجازات التي تمت في قطاعات الموارد المائية و مياه الشـــرب والصرف الصحي بمحافظة المنيا كما يلقى الضوء على المشكلات الراهنة والمشروعات الحالية والمستقبلية وكذلك الرؤية والأهداف المزمع تنفيذها مع توصيف للمشروعات ذات الأولوية فـــي قطاعي مياه الشرب و الصرف الصحي.

٥-١-٢ المـــوارد المائيـــــة

٥-١-٢-١ الإنجازات في الخمس أعوام الماضية

٥-١-٢-١-١ القـــرارات و الإجـــراءات

-تم توقيع بروتوكول تعاون بين المحافظة وهيئة المواد النووية لعمـــل خريطـــة مائيـــة للمحافظة لإمكانية تحديد المناطق التي يمكن استصلاحها واستزراعها.

-تم إصدار قرار من السيد اللواء محافظ المنيا بتطوير و صيانة ٣١ مخر سيل بمحافظة المنيا لحماية سكان القرى و العزب التي تقع بجوار هذه المخرات.

٥-١-٢-١-٢ الدعـــم الفني والإداري

-تم دعم مديرية الري بالمعدات و الأدوات اللازمة لتطهير الترع والمساقى من الحشائش المائية حتى لا تعوق وصول المياه للأراضي و كذلك المعدات اللازمة لتطهير مجـــرى نهر النيل من الطحالب و نبات ورد النيل، خاصة بالقرب من مآخذ عمليات المياه.

٥-١-٢-١-٣ مشروعـــات و بـــرامج تم تنفيذهـــا

- إحلال و تجديد الأعمال الصناعية من قناطر أفمام و قناطر الحجـــز علـــى جميـــع المجارى المائية (ري و صرف) بدائرة المحافظة لتحسين حالة الري و الصرف و توفير المياه بالتصرفات المائية اللازمة لري زمام محافظة المنيا.
- تم تغطية عدد من المجارى المائية المتخللة للكتل السكنية بتكاليف تصل إلـــى ٤١.٣ مليون جنيه بتمويل من الصندوق الاجتماعي والخطة العاجلة ووزارة الموارد المائية والري.

- تم تنفيذ أعمال لحماية جوانب نهر النيل وشاطئيه بتكاليف تصل إلى ٤٨.٧ مليــون جنيه.
- إنشاء شبكات صرف مغطى جديدة لزمام قدره ٢٥٠ ألف فدان بتكاليف حوالي ٣٧٥ مليون جنيه.
- تم إحلال و تجديد شبكات الصرف المغطى لزمام قدره حوالي ٦٥ ألف فدان بتكاليف حوالي ٩٧ مليون جنيه.
- تم تطوير المساقى الخصوصية والمجارى المائية لزمام قدره ٦٣ ألف فدان بتكاليف حوالي ١٠٣ مليون جنيه.

٥-١-٢-١-٤ مشروعات و برامج تحت التنفيذ

- تطهير مصرف المحيط.
- تغطية ترع ومصارف متخللة للكتلة السكنية بدائرة المحافظة ضمن الخطة الخمســية ٢٠٠٧ -٢٠١٢ بتكاليف تصل إلى ٤٥ مليون جنيه.

المجارى و القنوات المائية السطحية بمحافظة المنيا

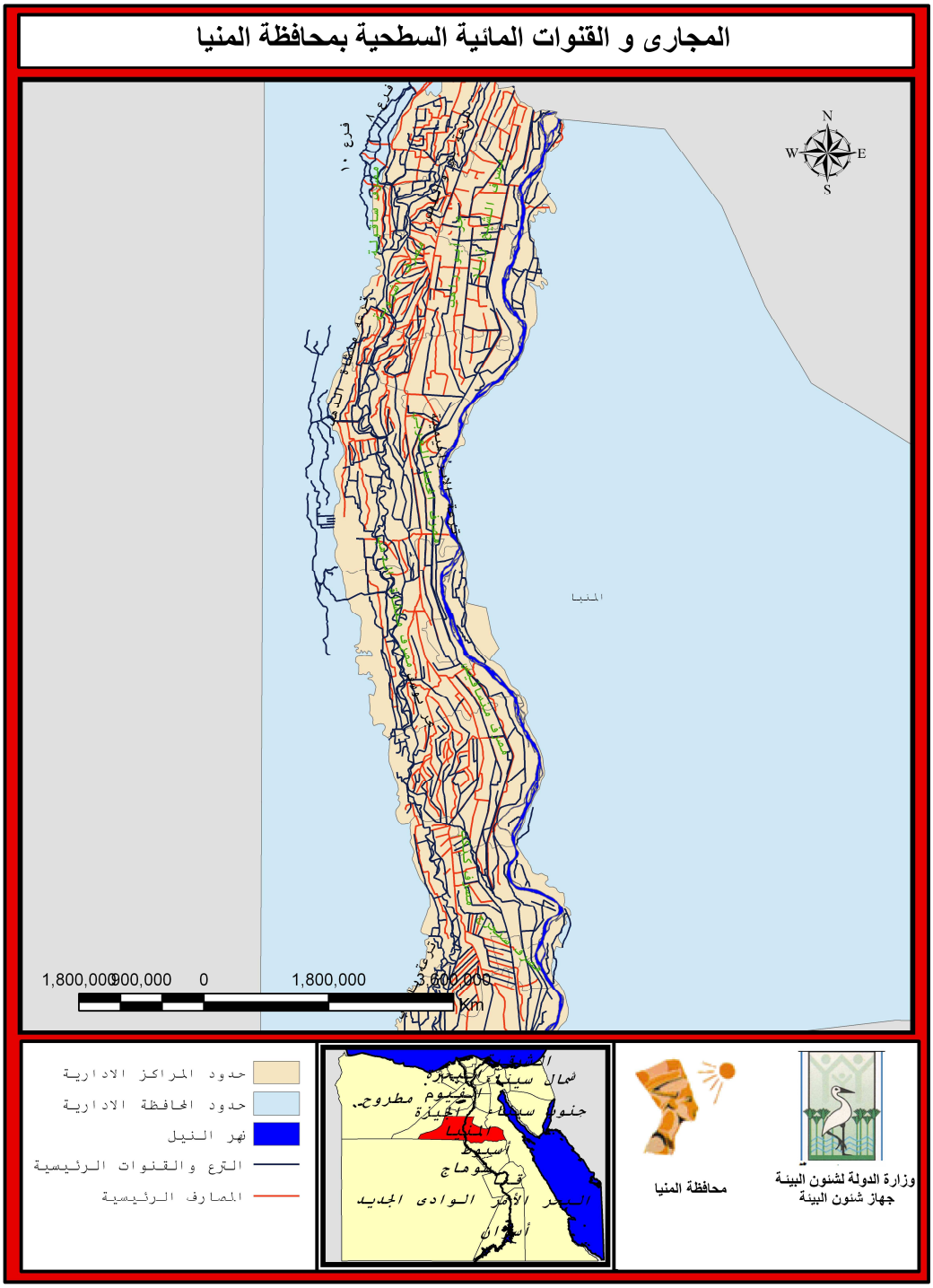

٥-١-٢-٢ الوضع الراهن : المشكلات والأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
صرف جميع مخلفات الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة أو المعالجة جزئيا والصرف الزراعي على المصارف الفرعية ومنها إلى مصرف المحيط والذي يؤدى بدوره إلى نهر النيل.	تلوث المجارى المائية ونهر النيل بما تحمله هذه المخلفات من كميات كبيرة من المواد الكيماوية والمبيدات والعناصر الثقيلة والسامة والمواد العضوية وانبعاث الروائح الكريهة وإختناق الأحياء المائية وانتشار الأمراض المرتبطة بتلوث المياه(البلهارسيا والتليف الكبدي والفشل الكلوي و سرطان المثانة والتيفود والدوسنتاريا الأميبية والإسكارس والديدان الشريطية والدودة الكبدية).	- عدم كفاءة محطات المعالجة القائمة أما لتهالكها أو عدم كفاءة معداتها ووسائل التنقية أو لزيادة كميات مياه الصرف عن طاقتها التصميمية. - عدم وجود شبكات صرف صحي ببعض المدن ومعظم قرى المحافظة واعتماد المواطنين على الخزانات الأرضية للصرف الصحي وكسح هذه الخزانات وإلقائها مباشرة بالمجارى المائية. - عدم كفاءة وحدة المعالجة بمصنع السكر بأبو قرقاص بالإضافة إلى عدم وجود وحدات معالجة بمصانع تجفيف الحاصلات الزراعية الأخرى. - عدم توافر طرق لمعالجة الصرف الزراعي.	- تطوير بعض محطات معالجة الصرف الصحي. - استكمال المحطات التي تحت الإنشاء. - متابعة المنشآت الصناعية لتوفيق أوضاعها وتشديد الرقابة عليها. - رفع الوعي لدى المزارعين لترشيد إستهلاك الأسمدة والمبيدات الزراعية.
ارتفاع منسوب المياه الجوفية في أغلب مناطق المحافظة وتلوثها.	- تلوث مصادر مياه الشرب الجوفية وانتشار الأوبئة والأمراض السابق الإشارة إليها.	- اعتماد أكثر من ٧٥% من عدد الأسر وبعض المنشآت الصناعية على بيارات تسريب وقيسونات في صرف مخلفات الصرف الصحي	- إحلال وتجديد شبكات الصرف الزراعي المغطى، وإنشاء شبكات جديدة.

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
	– التأثير على المباني والمرافق والخدمات العامة والآثار. – تمليح الأراضي الزراعية وما لذلك من تأثير مباشر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية.	وبدون معالجة لعدم وجود خدمات الصرف الصحي – عدم كفاءة شبكات الصرف الزراعي مع استخدام أساليب الري التقليدية	– تدعيم القرى بسيارات كسح وصرفها في الشبكات أو محطات الرفع القريبة.
تراكم المخلفات الصلبة والزراعية والحيوانات النافقة ومخلفات المبيدات الزراعية (العبوات الفارغة) بالترع والمصارف.	– تلوث مصادر مياه الري والشرب، وانتشار الحشرات وانبعاث الروائح الكريهة وتفشى الأمراض والأوبئة. – تلوث الزراعات ونقص كميات المياه بالترع وعدم وصول مياه المناوبات إلى نهايات الترع وتأثير ذلك على الزراعات وبالتالي على الصحة العامة و الحالة التنموية للمحافظة.	– السلوكيات الخاطئة وعدم وجود وعى لدى المواطنين. – مرور بعض المجارى المائية المفتوحة داخل الكتلة السكنية مما يجعلها عرضة للتلوث وإلقاء المخلفات بها. – عدم توفير أماكن مخصصة للتخلص من هذه المخلفات خاصة بالقرى.	– ندوات التوعية التي تعقد بمعرفة لجنة الأعلام الريفي بمديرية الزراعة، وبعض الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.

٥-١-٢-٣ الرؤية والأهداف

تتضمن رؤية المحافظة على الموارد المائية وتنميتها وذلك من خلال تنفيذ الأهداف التالية :

- الحد من تلوث المياه السطحية والجوفية وتحسين إدارتها.
- الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المائية المتاحة للمحافظة سواء جوفية أو سطحية.

٥-١-٢-٤ المستهدفات والأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	القرارات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف
الحد من تلوث الموارد المائية (سطحية وجوفية).	- خفض التلوث الناتج من مخلفات الصرف الصحي بالقرى والمدن الغير متوفر بها خدمة الصرف الصحي والتي تلقى بالمجارى المائية مباشرة أو يتم صرفها على قيسونات أو خزانات مفتوحة القاع - خفض التلوث الناتج عن الإفراط في إستخدامات الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية (مبيدات حشرية أو عشبية). - خفض الملوثات الناتجة من المنشآت الصناعية. - خفض الملوثات الناتجة عن إلقاء المخلفات الصلبة والزراعية والحيوانات النافقة ومخلفات المبيدات الزراعية (العبوات الفارغة) بالترع والمصارف. -تحسين كفاءة محطات معالجة الصرف الصحي.	- تنفيذ أنظمة مناسبة لتجميع مياه الصرف الصحي بالمناطق الغير متوفر بها خدمات الصرف الصحي ومعالجتها - منع دق القيسونات إلا في حالات الضرورة القصوى وتقدرها الجهات المسئولة عن الحفاظ على الموارد المائية. - التركيز في حملات التوعية بالإرشاد الزراعي على إضرار الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وحظر إستيراد واستخدام المواد الثابت خطورتها وتشديد الرقابة على تداول هذه المبيدات. - إلزام المنشآت الصناعية بتوفير وحدات معالجة لمخلفاتها والعمل بمبدأ الملوث يدفع. - تدبير الإعتمادات اللازمة لعمل حملات توعية لرفع الوعي البيئي لدى المواطنين بخطورة تصرفاتهم على صحتهم وعرض نماذج حية من المستشفيات والمراكز الطبية وتكاليف التدهور البيئي بسبب تلوث المياه بمعرفة المختصين. - سرعة تغطية الترع والمصارف التي تمر داخل الكتلة السكنية مع توفير أماكن للتخلص الآمن من مخلفاتهم الصلبة بهذه الأماكن خاصة بالقرى. - رفع كفاءة محطات معالجة الصرف الصحي القائمة من أجل الوصول إلى المعايير القياسية.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	القرارات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف
الإستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة للمحافظة.	– تقييم الموارد المائية السطحية وخزانات المياه الجوفية لتحديد إمكانياتها وإمكانية استغلالها بصورة أكبر في المناطق التي يمكن استصلاحها بالمناطق الصحراوية. – استغلال الصرف الصحي والصناعي المعالج والزراعي في زراعة المحاصيل الجافة والأشجار الخشبية بالظهير الصحراوي الغربي. – تطبيق نظم الري الحديثة بمناطق الاستصلاح، ودراسة تطبيقها في أراضي الوادي لترشيد إستهلاك المياه، والحفاظ على جودة الأراضي، وخفض مستوى المياه الجوفية بالمنطقة. – تشجيع إنشاء جمعيات مستخدمي المياه وتشكيل مجالس لإدارتها بمعرفة المزارعين. – تعزيز مبدأ لامركزية الإدارة للموارد المائية.	– سرعة عمل الخريطة المائية للمحافظة وتشمل إمكانيات خزانات المياه الجوفية والموارد غير التقليدية وإمكانية تنميتها – استخدام التقنيات العلمية الحديثة لمعالجة مياه الصرف بأنواعه للوصول بالمنتج النهائي للمياه المعالجة إلى المعايير والمواصفات التي تسمح بإعادة الاستخدام الآمن لهذه المياه في زراعة المحاصيل الجافة الاقتصادية أو زراعة الغابات الشجرية ذات العائد الاقتصادي. – إقامة محطات معالجة الصرف الصحي بالظهير الصحراوي بالقرب من مناطق الاستصلاح لضمان عدم تلوث المجارى المائية وسهولة إعادة استخدام المياه الناتجة بعد المعالجة ووفرة الأراضي اللازمة لمنشآت المحطات. – توفير الإعتمادات لتنفيذ مشروعات استرشادية لاستخدام تقنيات طرق الري الحديثة في الزراعات المختلفة بمعرفة وتحت إشراف وزارة الزراعة ومعاهد البحوث الزراعية وفى أماكن مختلفة (سواء بالظهير الصحراوي أو أراضى الوادي القديمة) ثم تعميمها في حالة نجاحها خاصة بأراضي الوادي. – تدبير الإعتمادات اللازمة لعمل حملات توعية لرفع الوعي لدى المواطنين بكافة فئاتهم لترشيد الاستهلاك في كافة الأغراض (منزلي أو صناعي أو زراعى).

٥-١-٢-٥ المشروعات القائمة والمدرجة بالخطة الخمسية ٢٠٠٧ / ٢٠١٢

-تغطية بعض الترع والمصارف المتخللة للكتلة السكنية (عدد ٤٨ مشروعاً بتكلفة قدرها ٤٥ مليون جنيه) (تم توضيح هذه المشروعات تفصيليا بوثيقة المناطق العشوائية).

٥-١-٣ ميـــــاه الشـــــرب

٥-١-٣-١ الإنجازات في الخمس أعوام الماضية

٥-١-٣-١-١ القرارات و الإجراءات

- صدور القرار الجمهوري رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء الشـركة القابضـة لميـاه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة ، والذي ساعد في إعادة هيكلة قطـاع ميـاه الشرب والصرف الصحي.
- تم إيقاف بعض العمليات الجوفية غير المطابقة كيميائيا وتغذية مناطقها إما بإنشـاء محطات مرشحة رملي بطئ أو ربط شبكة تلك العمليات بشبكة عمليـات إنتاجهـا مطابق للمعايير القياسية.

٥-١-٣-١-٢ دعـم فني و إداري

- زيادة الميزانية المخصصة لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي بعد قرار إنشـاء الشركة عام ٢٠٠٤.
- تم دعم المعمل المركزي بشركة مياه الشرب و الصرف الصحي بأحدث الأجهـزة العلمية المستخدمة في تحاليل المياه، كما تم إنشاء معمل فرعى بكل فرع من فروع الشركة (٩ فروع) على مستوى المحافظة و تم دعمها بالأجهزة اللازمة بتكلفة بلغت أكثر من ٤ مليون جنيه.
- تم التعاقد على شراء ٩ سيارات خاصة بالمعامل الفرعية و المركزية لعمل تغطيـة شاملة لجميع أرجاء المحافظة و أخـذ عينـات و إجـراء التحاليـل الكيميائيـة و البكتريولوجية اللازمة للوقوف على مدى مطابقة العينات للمعايير القياسية.

٥-١-٣-١-٣ مشروعات و برامج تم تنفيذها

قامت الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي بإنشاء المحطات المرشحة الثابتة و تسليمها لشركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا و هي كالآتي:

- محطة مياه مغاغة بعزبة الصعايدة (تصرف ٨٠٠ لتر/ث) وتغذى كلاً من مدينتي مغاغة و العدوة و بعض قرى المركزين.
- محطة مياه بني مزار على النيل (تصرف ٤٠٠ لتر/ث) و تغذى مدينة بني مزار و القرى المحيطة بها
- محطة مياه مطاى و القائمة بمدينة مطاى على النيل (تصرف ٤٠٠ لتر/ث) و تغذى مدينة مطاى و جميع قرى مطاى ما عدا قرية ابجاج الحطب.
- تم تطوير و رفع طاقة محطة المياه المرشحة بكدوان من ٣٠٠ لتر/ث إلى ٦٠٠ لتر/ث.
- تم إنشاء خطوط ناقلة للمياه و عداية أسفل السكة الحديد و ترعة الإبراهيمية لتغذية مناطق غرب مدينة المنيا و شلبي و الجامعة.
- محطة مياه معصرة ملوي الكبرى على النيل.
- إنشاء محطات مياه (مرشحات رملي بطيء) ذات تصريف يتراوح من ٣٠ لتر/ث إلى ١٢٠ لتر/ث في كل من المناطق التالية : بني غنى ، ديرجبل الطير ، البيهو بسمالوط (تصريف ٦٠ لتر/ث) – زهرة ، طهنا الجبل ، صفط الخمار بالمنيا (تصريف ٦٠ لتر/ث) – عملية سلطانة شرق النيل بالمنيا (تصريف ١٢٠ لتر/ث) – مدينة أبو قرقاص (تصريف ٦٠ لتر/ث) – تل بني عمران، وجزيرة تل بني عمران بدير مواس (تصريف ٦٠ لتر/ث) – وإيقاف عملياتها القديمة للتخلص من مشكلة ارتفاع الأملاح والحديد والمنجنيز في بعض هذه المناطق.

٥-١-٣-١-٤ مشروعات و برامج تحت التنفيذ

- تقوم شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا بالتعاون مع بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة بعمل دراسات حول هيدروليكية الشبكات و وضع البرامج اللازمة لمعرفة نقاط القوة و الضعف في شبكات مياه الشرب من ناحية الضغوط.

٥-١-٣-٢ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
ما زال أكثر من ٢٠ % من إجمالي سكان المحافظة محرومون من الإمداد بمياه الشرب النقية.	استخدام الأهالي للطلمبات الحبشية في الحصول على مياه الشرب التي تفتقر للمعايير القياسية الخاصة بمياه الشرب و هذا يؤثر سلبا على الصحة العامة للمواطنين وانتشار الأمراض والأوبئة المرتبطة بتلوث المياه.	- الزيادة السكانية المطردة و التي لا تتناسب مع المعدل الزمني لإمداد المناطق المحرومة بمياه الشرب. - عدم وجود ميزانية لتغطية تكاليف مد الشبكات إلى هذه المناطق.	- قامت الشركة بتشغيل ثلاث محطات ثابتة بمغاغة وبني مزار ومطاى لتغطية إحتياجات هذه المدن ومعظم قراها. - إدراج مد و تدعيم شبكات المياه للمناطق المحرومة و الإمتدادات الجديدة بالخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ - ٢٠١١/ ٢٠١٢.
عدم وجود أساليب جديدة لتطوير الطرق التقليدية المستخدمة في تنقية مياه الشرب (الكلورة) .	استخدام الوسائل التقليدية في تنقية مياه الشرب وهى غير كافية للقضاء على الكثير من الملوثات الموجودة بمياه الشرب. إضافة إلى أن الكلور المستخدم في التنقية يعد أحد أسباب تلوث المياه لما يؤدى إليه من العديد من نواتج التفاعل مثل مركبات الميثان الهالوجينية و مركبات حامض الخليك الهالوجينية، و هي مركبات مسرطنة في حالة تفاعلها مع بعض المركبات العضوية في مياه الشرب	- عدم وجود إعتمادات مالية مخصصة للإنفاق على الأبحاث العلمية الخاصة بتطوير وسائل معالجة و تنقية مياه الشرب. - عدم وجود إستراتيجية عامة للتعاون مع الجهات البحثية و على رأسها الجامعة للإستفادة من الأبحاث العلمية التي تتناول طرق تنقية مياه الشرب.	لا يوجد حاليا برنامج محدد لوضع مخطط عام لتطوير التقنية المستخدمة في تنقية مياه الشرب.

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
الزحف العمراني المستمر على حرم بعض العمليات.	– انتشار خزانات الصرف الصحي بالقرب من أبار العمليات مما يؤدى إلى تلوث مياه الشرب، خاصة بالمناطق التي لا يوجد بها صرف صحي مما يؤثر سلبا على نتائج التحاليل البكتريولوجية للمياه و تكون العينات غير مطابقة في الغالب وما يسببه ذلك من أمراض.	– عدم وجود أسوار حول نسبة كبيرة من عمليات المياه مما يعرضها للتلوث. – التوسعات العمرانية الجديدة و الغير مخطط لها بشكل جيد بحيث لا تؤثر على المنشآت الحيوية القريبة منها كمحطات المياه.	– قامت الشركة ببناء أسوار لبعض العمليات للحد من الزحف العمراني على حرم تلك العمليات. – تركيب ١١٦ منظومة كلور لحوالي ١١٥ عملية جوفية لتلاشى عدم مطابقة العينات بكتريولوجيا بمناطق الزحف العمراني.
– تهالك شبكات التوزيع في بعض المناطق.	– الفقد الكبير في كميات المياه، وكثرة فترات إنقطاع المياه لإجراء عمليات الإصلاح بالشبكة، ضعف كميات المياه بالمنازل. – تلوث مياه الشرب بمياه الصرف الصحي أو المياه الأرضية التي تتسرب إليها عبر الكسور التي تحدث بالمواسير المتهالكة خلال فترات انقطاع المياه والإصلاح مما يؤثر سلبا على نتائج تحاليل العينات سواء بكتريولوجياً أو كيميائيا و بالتالي على الصحة العامة للمواطنين.	– قدم شبكات التوزيع و انتهاء عمرها الافتراضي وعدم إحلالها و تجديدها مما يجعلها لا تتحمل الضغوط المائية عليها مما يؤدى إلى بعض الإنفجارات في خطوط هذه الشبكات.	– إحلال و تجديد شبكات المياه المتهالكة و تغيير مواسير الأسبستوس طبقا لإعتمادات الخطة الموحدة للمحافظة خلال الفترة السابقة. – إدراج بنود إحلال و تجديد شبكات المياه المتهالكة و تغيير مواسير الأسبستوس و كذلك إحلال و تجديد بعض المحطات ذات القدرات الضعيفة و ذلك بقرى و مدن المحافظة على مدار المدة الزمنية المحددة للخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٧ / ٢٠١٢.

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
الإطماء	تهديد بعض عمليات المياه المقامة على النيل بالتوقف مما يترتب عليه انقطاع المياه عن المناطق الموجود بها تلك العمليات لفترات طويلة.	زحف الجزر الموجودة بنهر النيل تجاه مآخذ المحطات الرئيسية بالمحافظة، خاصة المحطات القائمة بكل من كدوان و مطاى و سلطانة	– تقوم وزارة الموارد المائية والري بإجراء تطهير مؤقت لهذه المواقع.
نضوب بعض الآبار الجوفية	حدوث أزمة في توفر مياه الشرب النقية خاصة في قرى المحافظة والتي تعتمد معظمها على المياه الجوفية كمصدر لمياه الشرب، مما يترتب عليه لجوء الأهالي إلى استخدام وسائل أخرى للحصول على المياه مثل استخدام الطلمبات الحبشية التي لا تتوافر بمياهها المواصفات المفترض توافرها بمياه الشرب و هذا يؤدى إلى انتشار الأمراض المرتبطة بتلوث المياه.	– الأسلوب الخاطئ لسحب المياه من البئر (معدل سحب المياه أسرع من معدل الإمداد) . – طبيعة الأرض الموجود بها البئر. – إطماء وانسداد بعض الآبار.	لا يوجد في الوقت الحالي أي برامج من شأنها ترشيد سحب مياه الآبار الجوفية أو حفر آبار جديدة لتحل محل الآبار التي نضبت.
يوجد حوالي ٢٥– ٣٠ % فاقد فى كميات مياه الشرب المنتجة بسبب الاستخدامات	هدر كمية كبيرة من مياه الشرب النقية في غير الأغراض المخصصة لها مما يؤثر سلبا على كمية المياه المتبقية و المستخدمة في الشرب و ذلك يؤثر سلبا على	–نقص الوعي لدى المواطنين نتيجة عدم وجود برامج و حملات توعية مستمرة بأهمية المياه و طرق ترشيد استخدامها.	لا يوجد حاليا برامج واضحة و محددة لإدارة حملات إعلامية موسعة عن أهمية المياه و كيفية ترشيد إستخدامها و كيفية إشراك المواطنين في إدارة

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
الخاطئة لمياه الشرب.	الاقتصاد القومي، حيث أن تكلفة تنقية مياه الشرب مرتفعة جدا و استخدام هذه المياه في غير أغراضها يؤدى إلى إهدار مبلغ ضخم من المال العام.	-التعريفة الحالية للمياه و التي تساوى بين القادرين و غير القادرين. -عدم إلزام المنشآت الحكومية كالمستشفيات و دور العبادة و غيرها بدفع القيمة الفعلية لاستهلاك المياه بها.	مواردها.
ارتفاع نسبة الأملاح في بعض العمليات.	- عدم صلاحية مياه هذه الآبار للاستخدام في أغراض الشرب أو الصناعة.	- طبيعة الخزان الجوفي بالمنطقة.	لا يوجد حاليا أية إجراءات.
عدم وجود خرائط لشبكات المياه بمعظم المناطق.	صعوبة عمليات الصيانة، أو معرفة مواقع الصمامات والعدايات الرئيسية أو تحديد الأجزاء القديمة والتي تم تركيبها حديثا من الشبكة، وعدم إمكانية إجراء تحليل هيدروليكي كاف لتوزيع ضغوط المياه.	عدم رفع هذه الشبكات على خرائط أولا بأول، أو التركيب العشوائي للخطوط بمعظم هذه المناطق.	- تقوم شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا بالتعاون مع بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة بعمل دراسات حول هيدروليكية الشبكات و وضع البرامج اللازمة لمعرفة نقاط القوة و الضعف في شبكات مياه الشرب من ناحية الضغوط.

٥-١-٣-٣ الرؤية والأهداف

تتضمن رؤية المحافظة توفير مياه شرب نقية وكافية لجميع الأهالي بالمحافظة وذلك من خلال:-

- إعداد تصور شامل للوضع الحالي للإمداد بخدمات مياه الشرب على مستوى المحافظة.
- تحسين خدمات الإمداد بمياه الشرب وزيادة إنتاجها لتغطية الإحتياجات الحالية والمستقبلية.
- تطوير التقنية المستخدمة في معالجة و تنقية مياه الشرب بالمحافظة.
- تحسين نوعية مياه الشرب طبقا للمعايير المصرية.
- زيادة الوعي العام بأهمية مياه الشرب و كيفية ترشيد استخداماتها و الحفاظ عليها من التلوث.

٥-١-٣-٤ المستهدفات والأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
إعداد تصور شامل للوضع الحالي للإمداد بخدمات مياه الشرب على مستوى المحافظة.	– إعداد خطة لإنشاء محطات مرشحة ثابتة جديدة يراعى فيها إختيار المواقع طبقاً للإحتياجات الفعلية. – التعرف على مواقع الشبكات المتهالكة والآبار الغير صالحة والسلبيات بالمنظومة الحالية والعمل على معالجتها سواء بالإحلال والتجديد أو غيرها من الحلول.	– توفير الإعتمادات المالية المطلوبة. – تطوير الهيكل الإداري و الفني المسئول عن قطاع المياه. – تطبيق لامركزية الإدارة بشركة مياه الشرب و الصرف الصحي لتسهيل اتخاذ القرارات التي تتلاءم و أولويات المحافظة.
تحسين خدمات الإمداد بمياه الشرب.	– مد و تدعيم شبكات المياه للمناطق المحرومة ورفع طاقات المحطات لزيادة ضغط المياه. – إقامة محطات مرشحة ثابتة أو بطيئة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمياه وربط شبكات القرى والمناطق التي تغذى من محطات ارتوازية، ومحاولة الاستغناء عن الآبار الجوفية خاصة الغير مطابقة للمعايير. – خفض كمية المياه الفاقدة من الشبكات. – القضاء على استخدام الطلمبات	– إحلال وتجديد الشبكات القديمة والمتهالك منها لتقليل التسريب والحفاظ على ضغط المياه ومنع التلوث – إعداد تصور كامل عن الإحتياجات الفعلية لإنشاء محطات جديدة أو تطوير المحطات القائمة. – إعداد منظومة متكاملة لكيفية استعادة نفقات المعالجة و التنقية من أجل إستخدامها في تحسين و صيانة خدمات الإمداد بمياه الشرب. – تصميم و إختيار الحلول الممكنة لتنفيذ التطوير المطلوب. – تدبير الإعتمادات اللازمة لهذه المشروعات طبقا للأولويات.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
	الحبشية. – تقييم الوحدات النقالي الحالية ودراسة إمكانية إعادة توزيعها والاستفادة منها في أماكن أخرى.	– استمرارية التدريب الفني للقائمين على تشغيل و صيانة المحطات.
تطوير التقنية المستخدمة في معالجة و تنقية مياه الشرب بالمحافظة.	إعداد الدراسات العلمية المطلوبة لتطوير تقنية المعالجة و التنقية، بحيث تشمل المواد البديلة المطلوب استخدامها في التنقية و الأساليب المثلى لاستخدامها	– إعداد برنامج تعاون بين الهيئة العامة لمياه الشرب (الممثلة بشركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا) و جامعة المنيا و المراكز البحثية المتخصصة في بحوث المياه. – تنفيذ الحلول المقترحة بأحد مراكز المحافظة و تقييم النتائج ثم التطبيق على مستوى المحافظة ككل في حالة نجاح التجربة.
تحسين نوعية مياه الشرب.	– إيقاف العمليات الجوفية الغير مطابقة كيميائيا أو بكتريولوجيا وتغذية مناطقها من مرشحات قريبة منها. – وضع نظام متكامل لمراقبة نوعية مياه الشرب ومراجعة نتائج التحاليل بالمعايير المنصوص عليها. – تفعيل مشاركة الجهات المعنية الأخرى (مديرية الصحة – شئون البيئة بالمحافظة) في الإشراف على عملية غسيل و تطهير خزانات المياه و أحواض الترسيب والشبكات.	– إستصدار القرارات اللازمة لإزالة التعدي على حرم الآبار الجوفية. – وضع خطة لتشديد الرقابة على مصادر التلوث للحد من تلوث المياه السطحية والجوفية ، سواء بمياه الصرف الصحي أو الصرف الصناعي. – إستصدار قرار بمنع دق القيسونات المسببة لتلوث المياه الجوفية بالمناطق التي تعتمد على المحطات الإرتوازية لمياه الشرب.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
زيادة الوعي العام بأهمية مياه الشرب و كيفية ترشيد إستخداماتها و الحفاظ عليها من التلوث.	– تصميم حملات إعلامية مكثفة تتناول الأهمية الإستراتيجية للمياه. – إعداد برامج توعية ذات مادة علمية سهلة الفهم عن كيفية ترشيد استخدامات المياه تستهدف القطاع العريض من المواطنين (خاصة المرأة) . – تقييم إمكانية مشاركة القطاع الخاص و المؤسسات المدنية و الجمعيات الأهلية في تصميم و إدارة حملات التوعية اللازمة – وضع خطة لإشراك الدعاة في توعية المواطنين بأهمية ترشيد المياه من خلال المنظور الديني.	– تصميم برامج التوعية المطلوبة و عرضها على جهات التمويل – تحديد الإطار العام لمشاركة الجهات المعنية بالمحافظة في حملات التوعية مع تحديد الدور الأساسي لكل منها.

٥-١-٣-٥ قائمة المشروعات المقترحة

٥-١-٣-٥-١ المشروعات ذات الأولوية المرتفعة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
رفع كفاءة محطة ترشيح المدينة بأبو قرقاص من ٦٠ لتر/ث إلى ٢٠٠ لتر/ث	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٥ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
رفع كفاءة محطة المياه المرشحة على النيل بقرية بني حسن – مركز أبو قرقاص	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٣ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
مد شبكات مياه الشرب للمناطق المحرومة بقرى الوحدة المحلية لطوخ الخيل بطول ٢٥ كم و للعزب التابعة للوحدة المحلية لقرية نزلة حسين	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٣ مليون جنيه	عامان	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
تطوير محطة العوايسة بسمالوط	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٢ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
مد شبكات المياه للمناطق المحرومة بمدينة سمالوط بطول ٥٠ كم	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٢.٥ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
إنشاء محطات تنقية مياه على البحر اليوسفي بقري بوجه و نزلة شادى بمركز سمالوط	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٤ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
إنشاء محطة تنقية مياه على البحر اليوسفي بقرية برطباط مركز	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف	٢ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
مغاغة	بالمنيا	الصحي بالمنيا			أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
إحلال و تجديد شبكات مياه الشرب بمدينة المنيا مع زيادة أقطار المواسير	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	١.٣ مليون جنية	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الاستثمار

٥-١-٣-٥-٢ مشروعات ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
استكمال المرحلة الثانية لمحطة دير أبو حنس المرشحة الرملية البطيئة	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٤ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
استكمال الخزانات العلوية بمحطة مياه مطاى البلد	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٥ مليون جنيه	٦ أشهر	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
إستبدال كافة خطوط الأسبستوس على مستوى المحافظة بمواسير من البلاستيك	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٦٠ مليون جنيه	٥ سنوات	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
دراسة تطوير معالجة و تنقية مياه الشرب	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا و جامعة المنيا و أحد المراكز المتخصصة في بحوث المياه	١ مليون جنيه	عام	جزء من فائض ميزانية شركة مياه الشرب بالمنيا و منح خارجية و صندوق حماية البيئة

٥-١-٣-٥-٣ مشروعات ذات أولوية منخفضة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
بناء أسوار لعمليات المياه على مستوى المحافظة	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا	٥ مليون جنيه	٥ سنوات	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو جهات مانحة أجنبية أو قروض بنك الإستثمار
رفع الوعي البيئي للعاملين بقطاع مياه الشرب و كذلك لعامة المواطنين	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا و المحافظة	إدارة شئون البيئة	١ مليون جنيه	٦ أشهر	شركة المياه و صندوق حماية البيئة و المحافظة و الجمعيات الأهلية

المناطق الساخنة لتلوث الماء ومحطات معالجة المياه

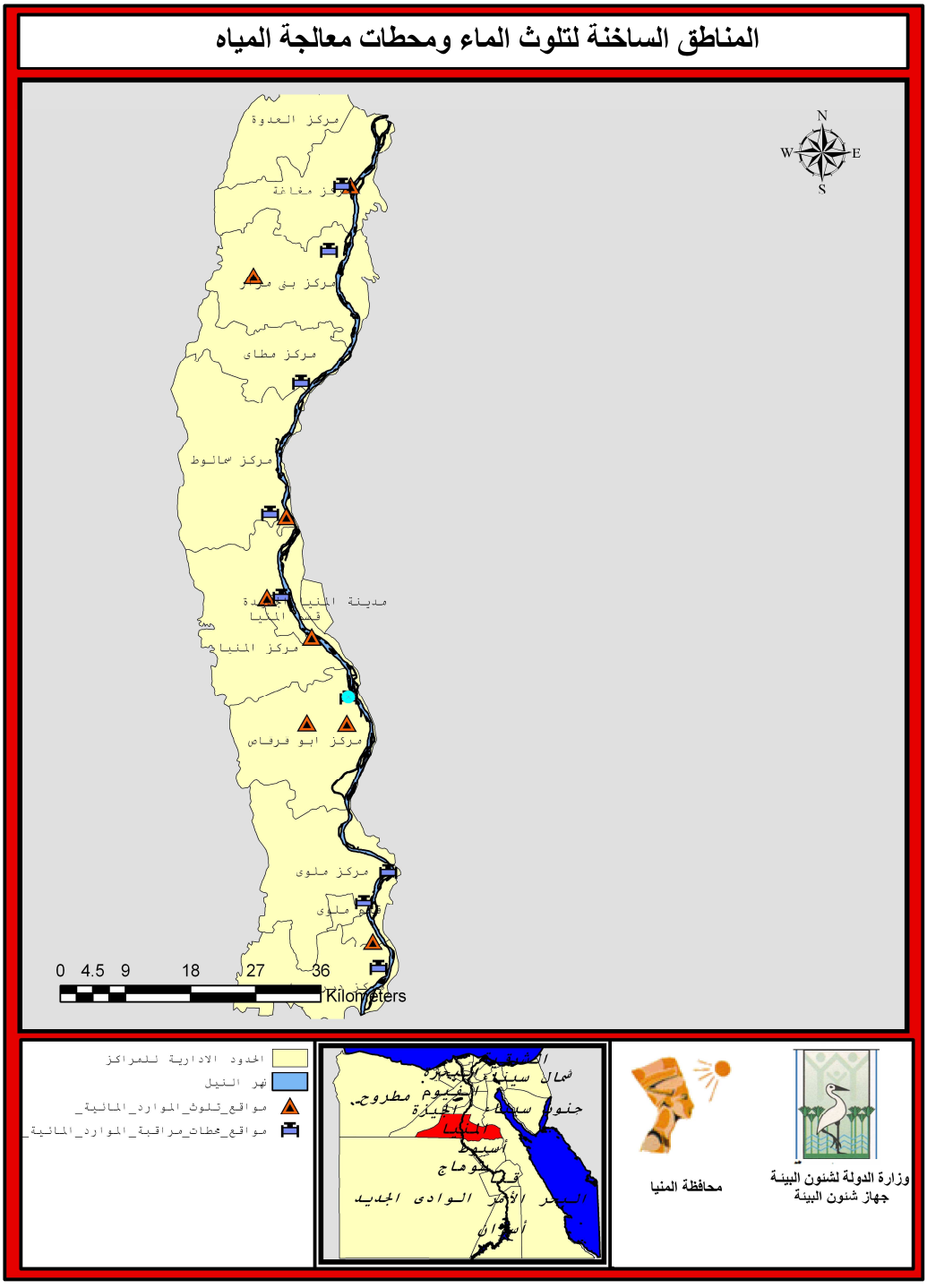

٥-١-٣-٦ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية

١- رفع كفاءة محطة ترشيح المدينة بأبو قرقاص

وصف المشكلة

- يعتمد مركز أبوقرقاص فى أغلب المدنية على المياه الجوفية وبعد إنشاء المرشح الرملي البطئ تصرف ٦٠ لتر/ث أصبح جزء من المدينة يعتمد على المياه المرشحة و الباقي على المياه الجوفية التي تزيد بها نسبة الأملاح مما يؤثر على صحة المواطنين.
- اختلاط المياه الجوفية بالمدينة مع المياه المرشحة و ذلك لإختلاف الضغوط حيث أن المرشح في جنوب المدينة و الجوفي في شمالها و وسطها مما يسبب ارتفاع العكارة في بعض الأماكن.

وصف المشروع و عناصره

- عمل دراسة لزيادة عدد المرشحات الرملية البطيئة مع دراسة أمكانية تحمل الخطوط الناقلة للمياه و إيقاف ما تبقى من المياه الجوفية داخل العملية
- زيادة طلمبات المأخذ و المرشحات و دراسة ما إذا كان الخزان الأرضي للعملية القائمة يستوعب التوسعات من عدمه.

جهات لتنفيذ المشروع

شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيا.

تكلفة تقديرية للمشروع

٦ مليون جنيه

٢- إنشاء مرشح رملي بطئ لقرية برطباط بمغاغة

وصف المشكلة

- ارتفاع نسبة الأملاح، خاصة أملاح الكلوريدات بتلك المنطقة، الأمر الذي يؤدى أحيانا إلى عدم مطابقة المياه للمعايير القياسية.

- اعتماد هذه القرية و القرى المجاورة لها على المياه الجوفية التي تأتى نتائج تحاليل عيناتها غير مطابقة في غالبية الأحيان مما قد يؤثر على الصحة العامة للمواطنين.

وصف المشروع و عناصره

- يتكون المشروع من عدد ٢ مرشحات رملي بطئ تصرف كل مرشح ١٥ لتر/ث.
- خزان أرضى لا تقل سعته عن ألف متر مكعب.
- إنشاء مأخذ للعملية بالطلمبات.

جهات لتنفيذ المشروع:

شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيا.

تكلفة تقديرية للمشروع:

٥ مليون جنيه

٥-١-٤ الصـــرف الصحي

٥-١-٤-١ الإنجازات في الخمس أعوام الماضية

٥-١-٤-١-١ القرارات و الإجراءات

- تم تطبيق قرار بتحصيل رسوم مقابل خـدمات الصـرف الصـحي بالمنـاطق المخدومة، تحصل مع فاتورة المياه.

٥-١-٤-١-٢ الدعم الفني و الإداري

- قامت المحافظة بإنشاء إدارة متخصصة لمتابعة الأعمال الخاصة بمياه الشـرب و الصرف الصحي تحت مسمى "إدارة متابعة مياه الشرب و الصـرف الصـحي" بجميع الوحدات المحلية بمراكز المحافظة.
- قامت المحافظة بدعم قطاع الصرف الصـحي بالوحـدات المحليـة بالمعـدات و السيارات المستخدمة في الكســح.
- قامت الوحدات المحلية بمراكز المحافظة المختلفة بشراء مقطورات لجمع مخلفات الصرف (مياه كسح الخزانات) من المنازل.

٥-١-٤-١-٣ مشروعات و برامج تم تنفيذها

- تم إنشاء مشروع متكامل للصرف الصحي بمركز العدوة، ودير مواس بطاقة تصميمية لمحطة المعالجة بكل منهما ١٠ آلاف م ^{٣} /يوم.
- تم إنشاء مشروع متكامل للصرف الصحي بمركز أبو قرقاص، حيث تصل الطاقة التصميمية لمحطة المعالجة إلى ٤٠ ألف م ^{٣}/يوم.
- تم إنشاء محطة جديدة لمدينة المنيا بالظهير الصحراوي الغربي بطاقة تصميمية للمرحلة الأولى ٩٠ ألف م ^{٣}/يوم.
- تم إمداد قري تله و ماقوسة و دماريس بشبكات الصرف الصحي، وتخدمها محطة معالجة الصرف الصحي بالمنيا.
- تم إنشاء مشروع الصرف الصحي بقرية البهنسا، بطاقة تصميمية لمحطة المعالجة تصل إلى ٢٠٠٠ م ^{٣} /يوم.

٥-١-٤-١-٤ مشروعات و برامج تحت التنفيذ

- استكمال خط الطرد الناقل لمخلفات الصرف الصحي من محطة الصرف الصحي القديمة بالمنيا إلى محطة الصرف الجديدة بالظهير الصحراوي الغربي لمدينة المنيا.
- استكمال المرحلة الثانية لمحطة المعالجة بالمنيا والتي تصل بالطاقة التصميمية للمحطة إلى ١٢٠ ألف م ^{٣} /يوم.
- استكمال المشروعات المتكاملة للصرف الصحي بباقي مدن المحافظة (مغاغة – بني مزار – مطاى – سمالوط – ملوي) و بعض القرى (دلجا بمركز دير مواس – بني عبيد بمركز أبو قرقاص).

محطات معالجة الصرف الصحي بمحافظة المنيا

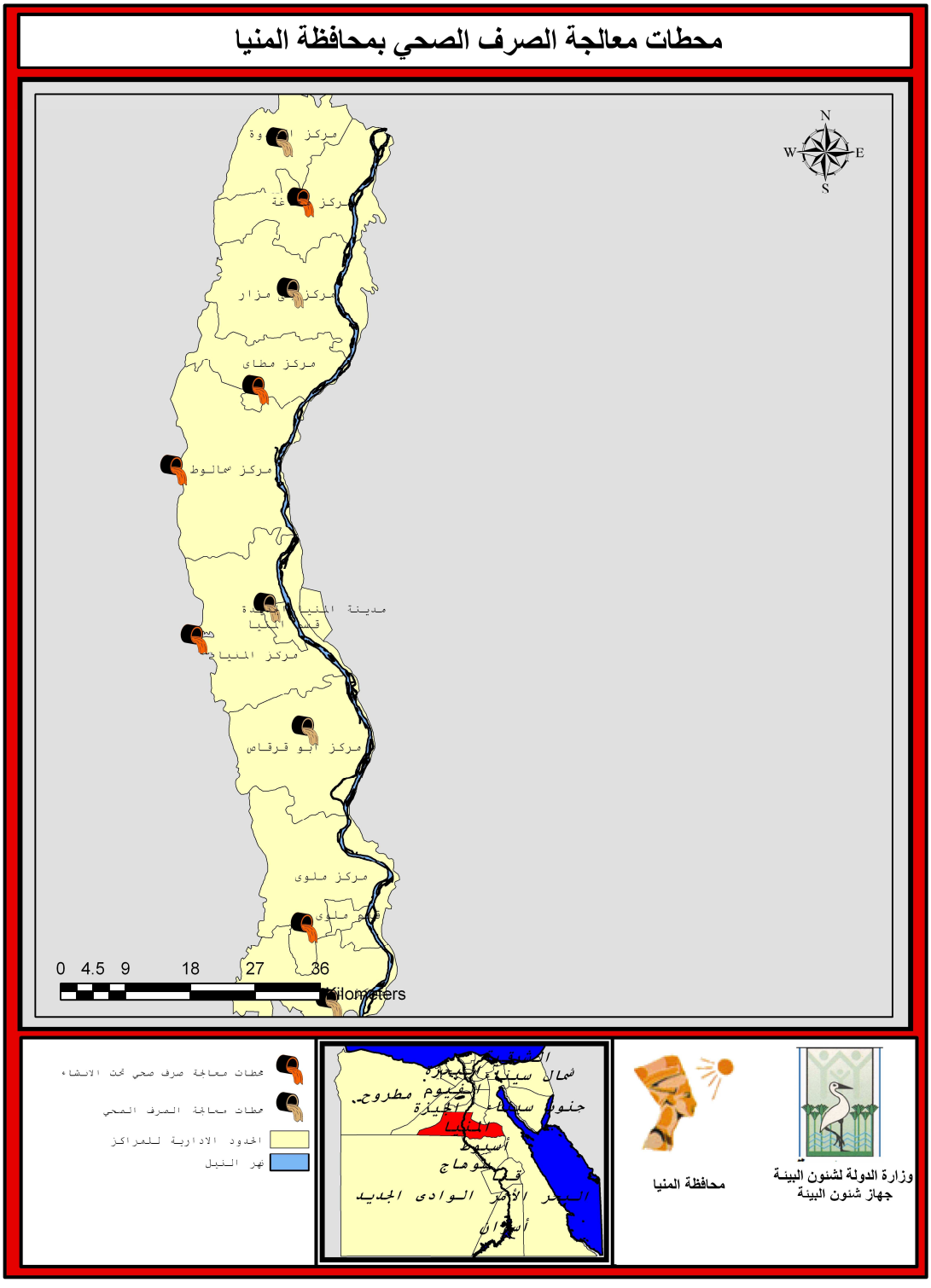

٥-١-٤-٢ الوضع الراهن: المشكلات و الأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
أكثر من ٧٥ % من عدد الأسر بالمحافظة لا تتمتع بصرف صحي آمن، و ١٣ % من عدد الأسر لا تتوافر لديهم أي وسيلة صرف نهائيا.	اعتماد باقي مدن و قرى المحافظة الغير مخدومة بشبكات الصرف الصحي على خزانات التحليل و البيارات مفتوحة القاع للتخلص من مياه الصرف الصحي. كما يتم التخلص من مياه الصرف الناتجة عن كسح الخزانات و البيارات في مواقع عشوائية بالصحراء أو بالمصارف الفرعية و التي تصب في المصرف المحيط المؤدى بدوره إلى نهر النيل. و يترتب على هذا الوضع أثار سلبية عديدة منها تلوث كل من المياه الجوفية و السطحية المستخدمة كمصدر لمياه الشرب و ما يؤدى إليه هذا التلوث من تدهور في الصحة العامة للمواطنين. ارتفاع منسوب المياه الجوفية و تأثيره السلبي على المباني و المناطق الأثرية و غيرها. كما أن مياه الصرف الصحي الغنية بالمواد العضوية و التي يتم صرفها على المجارى المائية تؤدى إلى ارتفاع نسبة الأكسجين الكيميائي المستهلك (COD) و إنخفاض نسبة الأكسجين المذاب مما يؤدى إلى نفوق الكثير من الأحياء المائية و تعفنها و إصدار الروائح الكريهة كما هو الحال في مصرف إطسا المحيط و الذي يشكل خطورة شديدة لارتفاع نسبة التلوث به.	- نقص خدمات الإمداد بشبكات الصرف الصحي في أغلب مدن و قرى المحافظة. - عدم وجود إستراتيجية عامه بالمحافظة تتضمن إلزام المواطنين الذين لا تصلهم خدمات الصرف الصحي باستخدام الخزانات المصمتة. - عدم توافر العدد الكافي من سيارات كسح مخلفات الصرف الصحي مع عدم توافر أماكن التخلص الآمن من هذه المخلفات. - ضعف إشراف الوحدات المحلية على عمليات الكسح و التخلص الآمن من مخلفات الصرف الصحي.	- جارى استكمال مشروعات الصرف الصحي بالمدن الخمس الباقية بالمحافظة وبعض القرى (بني عبيد، دلجا). - تم إدراج بعض مشروعات الصرف الصحي ليتم تنفيذها خلال الخطة الخمسية الحالية٢٠٠٧ / ٢٠١٢. - جارى دراسة توصيل بعض القرى بخدمة الصرف الصحي، خاصة القرى التي تجاور محطات الرفع و المجاورة للمناطق الأثرية.

الوضع الراهن	أهم المشكلات و التأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
عدم مطابقة نتائج تحاليل عينات مياه الصرف الصحي من السبب النهائي لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بالمنيا لمعايير الصرف على المجارى المائية.	عدم كفاءة عملية المعالجة و صرف هذه المياه بما تحمله من ملوثات على المصرف المحيط و منه إلى نهر النيل مما يؤدى إلى انتشار الأمراض الوبائية و الخبيثة بين المواطنين ، وإنبعاث الروائح الكريهة من المصرف.	- زيادة كمية الصرف الصحي المجمعة من مدينة المنيا عن الطاقة التصميمية لمحطة المعالجة بما يصل إلى حوالي ضعف طاقة المحطة. - قدم محطة معالجة مدينة المنيا و التي أنشأت عام ١٩٦٥ بطاقة تصميمية قدرها ٤٠ ألف م^{٣}/يوم، و التي أصبحت لا تتلاءم مع الزيادة الحالية لكميات الصرف الصحي من المدينة والقرى المحيطة بها.	-تم إنشاء المرحلة الأولى بمحطة مدينة المنيا بالظهير الصحراوي الغربي بطاقة تصميمية ٩٠ ألف م^{٣}/يوم و -جارى الآن تنفيذ خط الطرد من المحطة القديمة إليها بطول ٢٣.٦ كم (تم تنفيذ ١٣ كم منها).

٥-٤-١-٣ الرؤية و الأهداف

تتضمن رؤية المحافظة توفير أسلوب مناسب للتخلص من الصـــرف الصـــحي بمـــدن وقـــرى المحافظة وذلك لحماية الأهالي من أضرار الصرف الصحي غير الجيد وذلك من خلال تنفيـــذ الأهداف التالية :

- توفير الإعتمادات المالية المطلوبة لاستكمال مشروعات الصرف الصحي بباقي مدن و قرى المحافظة.
- تعظيم الإستفادة من مخلفات الصرف الصحي، سواء المياه المعالجة أو الحمأة الناتجة من محطات المعالجة.
- تنفيذ مشروعات صرف صحي بالقرى القريبة من محطات المعالجة القائمة.
- سرعة استكمال مشروعات الصرف الصحي الجاري تنفيذها بالمدن والقرى.
- رفع مستوى التدريب الفني للقائمين على تشغيل و صيانة محطات الصرف الصـــحي وتوفير معدات و أساليب الحماية و السلامة المهنية الكافية لهم.
- تطوير نظم معالجة الصرف الصحي و إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة.
- مراقبة نوعية مياه الصرف المعالجة لمنع تلوث المياه و الأراضي.
- إيجاد حل لمشكلة بيارات الصرف المستخدمة الآن بمدن و قـــرى المحافظـــة غيـــر المخدومة بالصرف الصحي و التي سوف يستمر إستخدامها لفترة طويلة قادمة.
- دراسة جدوى إنشاء مصنع للسماد العضوي بالقرب من محطات معالجة الصـــرف الصحي المقامة بالظهير الصحراوي للاستفادة من الحمأة المتخلفة عن هذه المحطات.

٥-١-٤-٤ المستهدفات و الأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
توسيع نطاق خدمات الصرف الصحي.	- استكمال مشروعات الصرف الصحي بباقي مدن المحافظة و التي بدأ العمل فيها منذ عام ١٩٩٨ و لم تنته إلى الآن. - تحديد كيفية جذب القطاع الخاص و الجهات المانحة للمشاركة في تنفيذ و استكمال مشروعات الصرف الصحي بالمحافظة وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة. - تنفيذ مشروعات صرف صحي بالقرى القريبة من محطات المعالجة القائمة والتي تحت الإنشاء وربطها بهذه المحطات. - استخدام سيارات الكسح لنقل مخلفات الصرف الصحي بالقرى التي لا يجدي بها إنشاء شبكات صرف صحي إلى اقرب محطات للصرف الصحي.	- إعداد تصور لكيفية تدبير الإعتمادات المالية اللازمة لاستكمال مشروعات الصرف الصحي. - إستصدار كافة القرارات و الإجراءات التي من شأنها تذليل المعوقات التي تعرقل استكمال تنفيذ مشروعات الصرف الصحي بمدن المحافظة. - دراسة إمكانية ربط القرى المحيطة بالمدن بشبكة صرف صحي المدن أو توفير سيارات الكسح اللازمة لنقل مخلفات الصرف الصحي بالقرى التي لا يوجد بها شبكات صرف صحي إلى أقرب محطات للصرف الصحي مع مراعاة الطاقة التصميمية لهذه المحطات وتطويرها إذا لزم الأمر. - تطوير الأداء الإداري للتغلب على الروتينيات التي تحد سلطات التصرف.
تحسين خدمة الصرف الصحي بمدينة المنيا بوجه خاص و على مستوى المناطق المخدومة بوجه عام.	- الحد من كمية مياه الصرف الصحي التي تلقى بمصرف المحيط بدون معالجة أو معالجة جزئية والتي تصل بدورها إلى نهر النيل وما لذلك من مردود بيئي سيء.	- إحلال و تجديد شبكات الصرف الصحي المتهالكة و التي أنتهي عمرها الافتراضي. - الإنتهاء من تنفيذ خط الطرد الناقل لمياه الصرف الصحي من المحطة القديمة بالمنيا إلى المحطة الجديدة بالظهير الصحراوي الغربي لمدينة المنيا (مرحلة أولى ٩٠ ألف م ^{3}/يوم). - توفير الإعتمادات المالية للتنفيذ . - تطوير و رفع كفاءة محطات المعالجة ببقية المراكز المخدومة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
رفع مستوى التدريب الفني وتدريب القائمين على تشغيل وصيانة محطات الصرف الصحي وتوفير معدات و أساليب الحماية والسلامة المهنية الكافية لهم.	- وضع خطة للتعاون مع جهات متخصصة لتدريب فنيين. - تحديد كيفية إختيار العناصر البشرية التي يتم تدريبها. - وضع برنامج تدريبي متخصص في رفع الوعي البيئي و المهني للعاملين بالمحطات.	- إعداد برنامج مستمر لتدريب الفنيين. - توفر شركة مياه الشرب و الصرف الصحي ميزانية للإنفاق على عمليات التدريب و توفير مهمات الوقاية للعاملين بمحطات الصرف الصحي. - تفعيل مواد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والخاصة ببيئة العمل.
تطوير نظم معالجة الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة.	- استخدام التقنيات و التكنولوجيا المتطورة، خاصة تكنولوجيا المعالجة الحيوية باستخدام الـ (micro-organisms) لتقليل حجم الحمأة وإمكانية إعادة استخدام المياه بشكل آمن. - دراسة إمكانية تطوير أسلوب التحكم في مراحل المعالجة المختلفة. - عمل خطة إستراتيجية طويلة المدى لتحدد الإحتياجات و المعدات اللازمة لمعالجة الصرف الصحي بكفاءة. - زراعة غابات شجرية بالظهير الصحراوي تعتمد على مياه الصرف الصحي المعالج.	- إعداد خطة لتدبير موارد مالية إضافية للإنفاق على مستلزمات التطوير - تحديد الإطار العام لاستخدام المياه المعالجة في الزراعة طبقا للكود المصري و الخطوط الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية (WHO) - وضع بروتوكول تعاون بين مديرية الزراعة و كلية الزراعة من خلاله تقوم مديرية الزراعة بتطبيق الأبحاث التجريبية الخاصة باستخدام مياه الصرف المعالج في زراعة محاصيل ذات أهمية إقتصادية قومية مثل محاصيل الحبوب.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
مراقبة نوعية مياه الصرف المعالجة لمنع تلوث المياه و الأراضي.	– تشكيل لجنة دائمة مكونة من الجهات المعنية (شركة مياه الشرب – مديرية الصحة – جهاز شئون البيئة الفرع الإقليمي – إدارة شئون البيئة بالمحافظة) للمراقبة الدورية لمياه الصرف المعالجة و مطابقة نتائج تحاليل العينات المأخوذة بمعرفة كل جهة على حدة بالمعايير القياسية لمياه الصرف المعالج طبقا لدرجة المعالجة. – ضمان المعالجة السليمة لمخلفات الصرف الصحي قبل إلقائها على المجارى المائية.	– تفعيل القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ الخاصة بإلقاء مياه الصرف الصحي على المجارى المائية. – إستصدار القرارات الملزمة بمراعاة المعايير القياسية عند استخدام مياه الصرف المعالج في الزراعة. – إستصدار قرار بوضع الإطار العام لبروتوكول التعاون ووضع تصور للمشروعات الزراعية التي يمكن تنفيذها تحت إشراف مديرية الزراعة و تمويلها من خلال القطاع الخاص أو جهات مانحة محلية أو أجنبية.
إيجاد حل لمشكلة بيارات الصرف المستخدمة الآن بمدن و قرى المحافظة الغير مخدومة بالصرف الصحي و التي سوف يستمر إستخدامها لفترة طويلة قادمة.	– استخدام الخزانات المصمتة بدلا من الخزانات المفتوحة القاع حتى لا يحدث تسرب لمياه الصرف إلى المياه الجوفية. – ضرورة اعتبار الرسم الهندسي لتيارات الصرف المصمتة ضمن الرسومات الهندسية المقدمة للحصول على رخصة المباني. – تشديد الرقابة على عملية تنفيذ بيارات الصرف و كذلك على عملية الكسح و التخلص من مخلفات الصرف، خاصة بالقرى. – توفير أماكن آمنة للتخلص من مخلفات كسح البيارات. – منع الصرف على قيسونات إلا بعد المعالجة.	– إستصدار قرار إداري لتكليف الإدارة الهندسية بالمحافظة بوضع تصميم لبيارات الصرف المصمتة بمواصفات تضمن عدم التسرب. – إستصدار قرار يمنع إصدار رخص المباني بالمناطق المحرومة من الصرف الصحي في حالة عدم وجود تصميم هندسي لبيارة الصرف مع الرسومات الهندسية. – منح إدارة متابعة مياه الشرب و الصرف الصحي بالوحدات المحلية الصلاحيات الكافية لتأدية دورها في الإشراف على قطاعي المياه و الصرف الصحي بالمركز التابع لها.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات و الإجراءات و الدعم المؤسسي و المشروعات و البرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
دراسة جدوى إنشاء مصنع السماد العضوي بالقرب من هذه محطات الصرف الصحي بالظهير الصحراوي.	– التخلص الآمن من الحمأة الناتجة من عمليات معالجة الصرف الصحي والإستفادة منها في إنتاج السماد العضوي.	– إعداد دراسة تفصيلية لكمية الحمأة الناتجة عن المحطة وملائمتها للطاقة الإستيعابية للمصنع المزمع إنشائه والتكنولوجيا المستخدمة للحصول على أسمدة عضوية مطابقة للمعايير الدولية المعمول بها و إختيار الموقع الملائم من حيث مطابقته للاشتراطات البيئية و في نفس الوقت قربه من إحدى محطات معالجة الصرف. – وضع تصور كامل للمشروع عن طريق إعداد دراسة جدوى اقتصادية وعرضها على جهات التمويل المقترحة.

٥-١-٤-٥ قائمة بالمشروعات المقترحة أو المدرجة بالخطة الخمسية

٥-١-٤-٥-١ مشروعات ذات أولوية مرتفعة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
إحلال و تجديد شبكات انحدار و خط الطرد بجنوب مدينة المنيا	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٣ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
مد وتدعيم شبكات الصرف الصحي بمدينة مغاغة	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٥٤ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
مد وتدعيم شبكات الصرف الصحي بمدينة بني مزار	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٤٠ مليون جنيه	٦ أشهر	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
مد وتدعيم شبكات الصرف الصحي بمدينة مطاى	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٤٠ مليون جنيه	٥ سنوات	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
مد وتدعيم شبكات الصرف الصحي بمدينة سمالوط	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٨٠ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
مد وتدعيم شبكات الصرف الصحي بمدينة ملوي (مرحلة أولى)	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٦٠ مليون جنيه	٥ سنوات	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
مد خدمة الصرف الصحي للمناطق المحرومة والمناطق العشوائية بالمدن	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٥٠ مليون جنيه	٥ سنوات	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية

٥-١-٤-٥-٢ مشروعات ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
استكمال مشروع الصرف الصحي بقرية دلجا – مركز دير مواس	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٢٠ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
استكمال مشروع الصرف الصحي بالمنطقة الصناعية بالمطاهرة	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٢١ مليون جنيه	أربع سنوات	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
استكمال مشروع الصرف الصحي بقرية أبو قرقاص البلد	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	٥ مليون جنيه	عام	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
دراسة تطوير نظم معالجة الصرف الصحي و إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	الجامعة و أحد مراكز البحوث المتخصصة و مديرية الري	١.٥ مليون جنيه	١٨ شهر	صندوق حماية البيئة و جهات مانحة و شركة المياه و شركات القطاع الخاص العاملة في مجال المشروعات الزراعية الكبرى

٥-١-٤-٥-٣ مشروعات ذات أولوية منخفضة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
مد خدمات الصرف الصحي للقرى القريبة من محطات المعالجة القائمة و الجاري إستكمالها.	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	١٠٠ مليون جنيه	٥ سنوات	إعتمادات الهيئة القومية لمياه الشرب و الصرف الصحي أو منح أجنبية
دراسة عن أسلوب التعامل مع الحمأة الناتجة عن محطات معالجة الصرف الصحي و إعادة استخدامها في صناعة السماد العضوي.	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة المياه و الصرف الصحي بالمنيا بالتعاون مع أحد مراكز البحوث المتخصصة	٢ مليون جنيه	عامان	صندوق حماية البيئة و شركة المياه و الصرف الصحي و جهات مانحة
دراسة عمل خرائط تفصيلية لشبكات المياه و الصرف الصحي موضحا عليها جميع البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية تمكن القائمين على تشغيل و صيانة الشبكات من الإكتشاف السريع للأعطال أو التسربات و إصلاحها فوريا.	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي والمراكز الاستشارية المتخصصة.	٢ مليون جنيه	عامان	صندوق حماية البيئة و شركة المياه و الصرف الصحي و جهات مانحة

٥-١-٤-٦ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية

١- دراسة عن أسلوب التعامل مع الحمأة

وصف المشكلة

- تمثل الحمأة مشكلة كبرى، حيث يتم التعامل معها بتجفيفها واستخدام جزء منها كسماد دون معالجة و التخلص من الباقي بطرق غير آمنة مما قد يؤدى إلى انتشار الكثير من الأمراض وكذلك الإضرار بالأراضي التي تلقى بها الحمأة.
- لا يوجد برنامج واضح مبنى على أسس علمية لتحديد درجة المعالجة المطلوبة للحمأة قبل إستخدامها أو التخلص منها بشكل آمن يتفق مع المواصفات القياسية والمعايير البيئية والصحية.

وصف المشروع وعناصره

- عمل دراسة على مستوى المحافظة لتحديد كمية الحمأة الناتجة والطرق الحالية لتداولها.
- تحديد خصائص الحمأة.
- تحديد أفضل الطرق التكنولوجية الحديثة لتجفيف و معالجة الحمأة وتخزين وإعادة إستخدامها.
- عمل دراسة إقتصادية لإعادة استخدام الحمأة مع مراعاة حساب المردود البيئى.
- دراسة تطوير مصانع إنتاج السماد العضوي الموجودة حاليا بالمحافظة وإمكانية نقل الحمأة الناتجة إليها بعد معالجتها لخلطها بالسماد العضوي الناتج أو إقامة بعض المصانع الأخرى بالقرب من محطات المعالجة بالظهير الصحراوي لإعادة تدوير الحمأة المعالجة و إستخدامها في إنتاج سماد عضوي مطابق للمواصفات القياسية الدولية.

جهات لتنفيذ المشروع

شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالمنيا بالتعاون مع أحد المراكز البحثية المتخصصة و شركات القطاع الخاص العاملة في مجال صناعة المخصبات الزراعية.

التكلفة التقديرية

٢ مليون جنيه

٢- استكمال مشروع الصرف الصحي بقرية أبوقرقاص البلد

وصف المشكلة

- اعتماد القرية على خزانات التحليل كوسيلة للتخلص من الصرف المنزلي ،الأمر الذي يؤدى إلى تلوث مخزون المياه الجوفية و كذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية بالقرية مما قد يؤثر على صحة المواطنين و المنشآت العامة به.
- ارتفاع منسوب المياه الجوفية بالمنطقة.

وصف المشروع وعناصره

- يتكون المشروع من محطة رفع بالقرية و خطوط ناقلة إلى محطة المعالجة الرئيسية أبوقرقاص.
- دراسات المشروع متوفرة وجارى العمل به ولكن الإعتمادات غير كافية.

جهات لتنفيذ المشروع

شركة المياه والصرف الصحي بالمنيا

التكلفة التقديرية

٥ مليون جنيه

٣- مشروع الصرف الصحي المتكامل لقرية دلجا بدير مواس

وصف المشكلة

- تعتبر قرية دلجا من أكبر القرى على مستوى المحافظة من حيث المساحة و تعداد السكان و يعتمد أهل القرية على البيارات و خزانات التحليل و ينتشر بها دق القيسونات للتخلص من الصرف بما يؤدى إلى تلوث المياه الجوفية مما يسبب تلوث لمياه الشرب و بالتالي يؤثر على صحة المواطنين.
- تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي لمياه الشرب بالقرية.

وصف المشروع وعناصره

- تقع القرية بالقرب من الظهير الصحراوي مما يسهل عملية التخلص مـــن مخلفـــات الصرف الصحي بعد معالجته بالظهير الصحراوي.
- يتكون المشروع من محطات رفع – محطة معالجة – خطوط ناقلة – خطوط انحدار.
- الدراسات متوفرة وجارى العمل بالمشروع.

جهات لتنفيذ المشروع

شركة المياه والصرف الصحي بالمنيا

التكلفة التقديرية

٢٠ مليون جنيه

٥-٢ المخلفات الصلبة والطبية والزراعية

٥-٢-١ خلفية عامـــة

يتم إدارة المخلفات الصلبة بمعرفة الوحدات المحلية للمراكز والمدن، ولا توجد تقديرات حقيقية وفعلية لكميات المخلفات الصلبة بمحافظة المنيا سواء بالحضر أو الريف. فطبقا لبيانات الوحدات المحلية أن ما يتم جمعه من مخلفات الصلبة فى المحافظة يقدر بحوالي ٩٤٠ طن/يوم فى حـــين أن كميات المخلفات المتولدة بالمحافظة طبقا لمعدل تولد المخلفات (٠.٧ كم/يوم/فرد) فإن كمية المخلفات الصلبة المتولدة تقدر بحوالي ٢٩٠٠ طن طبقا لتعداد عام ٢٠٠٦ والـــذي يبلـــغ ٤.٢ مليون نسمة. وبالتالي فإن ما يتم جمعه حاليا من المخلفات الصلبة لا يزيد علـــى ٣٢ % مـــن إجمالي المخلفات المتولدة. وهذه الكمية يتم جمعها من المدن فقط ولا توجد أيـــة نظـــم جمـــع بالقرى، ويقوم بجمع هذه الكمية ما يقرب من ٢٧٢٦ عامل دائم وما يقرب مـــن ٨٢٠ عامـــل مؤقت، ويتم الجمع ببعض المدن مرتين يوميا ومنها ما يتم الجمع بها مرة واحدة يوميا ، ويـــتم الجمع من نقاط تجميع بالشوارع أو حاويات متهالكة ، ويتم نقل هذه المخلفات إلـــى ٩ مقالـــب عمومية بواسطة ما يقرب من ١٣٧ سيارة و قلاب و ١١٢ جرار بمقطورة بمساعدة ٥٥ لـــودر للتحميل و ١٠ جريدر لنظافة الشوارع.

ويتم تمويل عملية إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة من إيرادات رسوم النظافة وأرصدة صندوق النظافة وإيرادات مصانع السماد العضوي والتي لا تزيد على ٤ مليون جنيه سنويا، بينما تبلـــغ التكاليف السنوية لعملية إدارة المخلفات الصلبة بجميع مراكز المحافظة حوالي ٢٥.٠٧ مليـــون جنيه، ويتم سد العجز من الموازنة العامة أو القروض أو المنح. وتختلف مواقع الـــتخلص مـــن مدينة لأخرى فمنها ما هو بالقرب من الكتلة السكنية والزراعات كما في ملـــوي وبنـــي مـــزار ومغاغة سمالوط ودير مواس ، ومنها ما هو بالظهير الصحراوي مثل المنيـــا وأبـــو قرقـــاص والعدوة. وقد تم إنشاء مصنعين السماد العضوي بمركزي ملوي والعدوة لخدمة هـــذه المراكـــز بالإضافة إلى مصنع مدينة المنيا كجزء من الاتجاه لزيادة تدويرا لمخلفات الصلبة والاســـتفادة منها.

وبالرغم من هذه الإمكانات فإن عملية إدارة المخلفات الصلبة تعانى من قصور شديد في جميـــع مراحلها (الجمع والنقل والتخلص) وعدم الكفاءة، مما يتسبب في انتشار المخلفـــات بالشـــوارع وعلى حواف المجارى المائية، مما يتسبب في تأثيرات سلبية علـــى البيئـــة والصـــحة العامـــة للمواطنين نتيجة تلوث المجارى المائية وتأثيرها على نوعية الهواء من جـــراء حرقهـــا ســـواء

بالشوارع أو بالمقالب التي لا يتم التحكم فيها بشكل ملائم، ولا يتوافر فيها الحد الأدنى من إجراءات حماية البيئة، فضلا من التلوث البصري الناتج من التخلص العشوائي من هذه المخلفات.

أما المخلفات الخطرة الناتجة عن منشآت الرعاية الصحية فإنه ينطبق عليها ما ينطبق على المخلفات الصلبة حيث لا توجد تقديرات فعلية، وما ورد لنا من بيانات من مديرية الصحة تقديرية، حيث يوجد حوالي ١٠١ مستشفى ووحدة للخدمات الصحية بدائرة المحافظة (مدن وقرى) بأسرة، وحوالي ١٢٣٤ وحدة خدمات صحية ووسائل طبية بدون أسرة تابعة لوزارة الصحة ويتولد عنها حوالي ٤ طن / يوميا من المخلفات الطبية الخطرة ويتم التخلص من هذه المخلفات بالحرق في المحارق الموجودة بالمستشفيات والتي تبلغ ١٧ محرقة داخل المستشفيات العامة والمركزية والجامعية وبنك الدم.

أما المستشفيات والمراكز التي ليس لها محارق فيتم نقل مخلفاتها إلى أقرب مستشفى بها محرقة حيث يتم النقل بواسطة سيارات جمع القمامة العادية لعدم توفر سيارات بها الاشتراطات الخاصة بنقل المخلفات الطبية، كما أن الكمية التقديرية المذكورة لا تمثل الكمية الحقيقية حيث أن المخلفات الطبية التي تنتج من المنشآت الصحية بمدينة المنيا فقط (حكومي وخاص) حوالي ٢ طن/يوم.

وبالرغم من توافر هذه المحارق إلا أنها إما سعتها محدودة أو حالتها سيئة أو متوقفة نهائيا. كما أنه لا توجد إدارة متكاملة لتعظيم الإستفادة من المحارق المتوفرة بالمحافظة. ولذلك فان كثيرا من المخلفات الطبية الخطرة إما أن تلقى مع المخلفات العادية وبالتالي إلى المقالب العمومية أو تسرب إلى تجار الخردة واختلاطها بمخلفات البلاستك الأخرى، مما يسبب خطورة شديدة على صحة العاملين بجمع القمامة واللقيطة والأهالي المقيمين بالقرب من هذه المقالب نتيجة إنبعاثات الغازات والأدخنة السامة.

كما ينتج من المحافظة ما يقرب من ١.٣٢ مليون طن من المخلفات الزراعية سنويا من مختلف المحاصيل (الشتوية والصيفية)، من مساحة زراعية قدرها ٠.٥٢ مليون فدان أغلبها من مخلفات الذرة الشامي، يتم استخدام بعض هذه المخلفات فى عمل السماد العضوي والأعلاف وبعضها يستخدم كوقود وأغلبها يتم التخلص منه إما بالحرق أو بإلقائه بالمجارى المائية وما يسببه من تلوث للمياه والهواء وإعاقة حركة المياه بالمجارى المائية وبالتالي على كميات مياه الري والزراعات.

ويعرض هذا الجزء من خطة العمل البيئي للإنجازات في الخمس أعوام الماضـــية وعـــرض و تحليل للمشكلات التي مازالت قائمة وعرض لأهم المشكلات وأسبابها، ووضع الرؤية والأهـــداف الرئيسية التي تطمح المحافظة لتحقيقها عن طريق الإجراءات والمشروعات المقترحـــة وأخيـــرا يعرض هذا الفصـــل وصف مختصر للمشروعات ذات الأولوية.

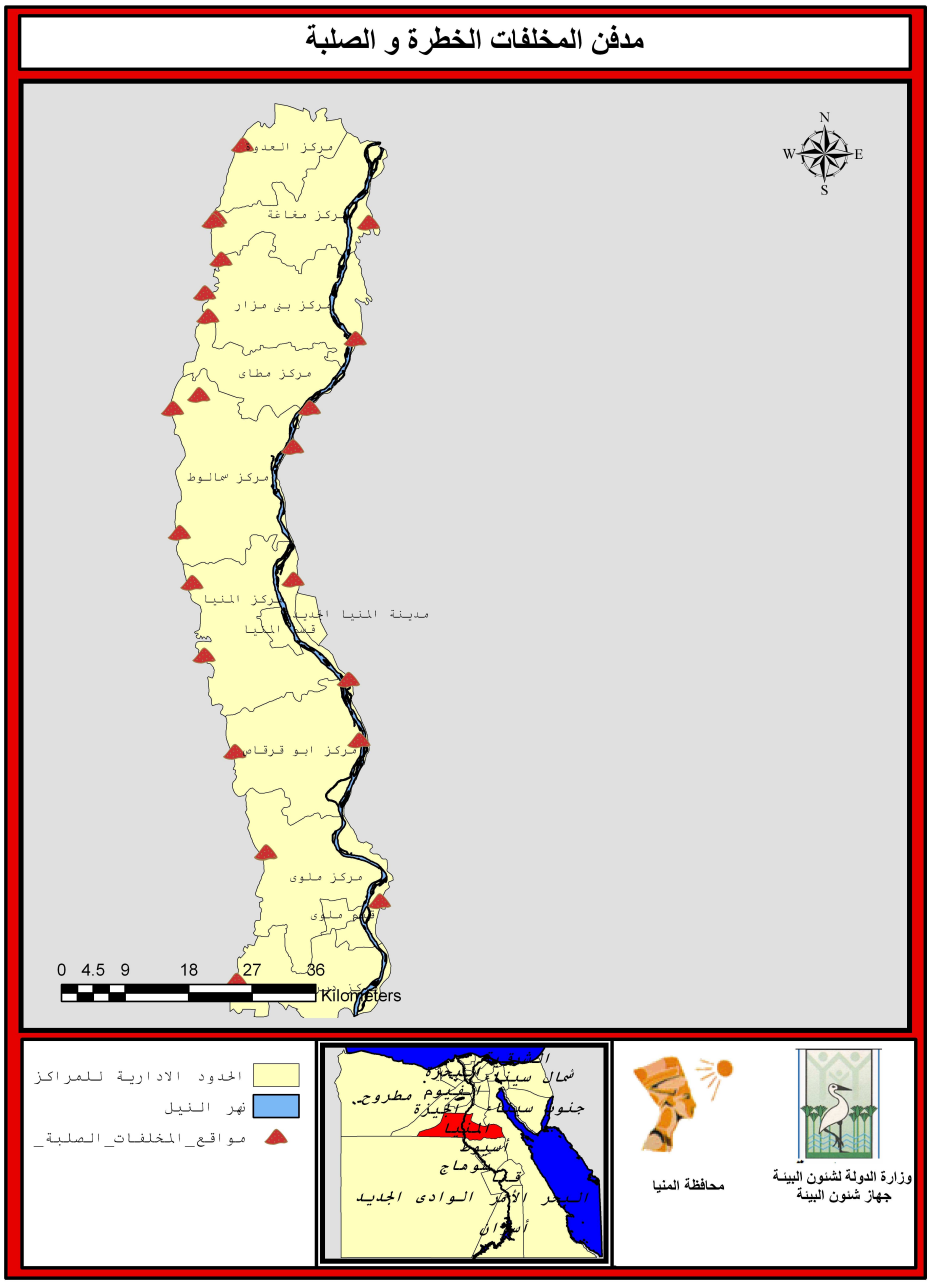
مدفن المخلفات الخطرة و الصلبة
N
W
E
S
مركز العدوة
مركز مغاغة
مركز بنى مزار
مركز مطاى
مركز سمالوط
مركز المنيا
مدينة المنيا
قسم المنيا
مركز ابو قرقاص
مركز ملوى
قسم ملوى
0 4.5 9 18 27 36
Kilometers
الحدود الادارية للمراكز
نهر النيل
مواقع_المخلفات_الصلبة_
محافظة المنيا
وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة

٥-٢-٢ الانجازات في الخمس أعوام الماضية

٥-٢-٢-١ القرارات والإجراءات

- تم تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ لتحصيل رسوم نظافة بواقع ٣ جنيهات للوحدة السكنية ، ١٠ جنيهات للمحلات التجارية.
- نشر الوعي بين المزارعين لاستخدام المخلفات الزراعية في عمل الكومات السمادية غلى رأس الحقول أو عمل السيلاج.
- لا يتم الترخيص للعيادات والمستشفيات الخاصة من مديرية الصحة والسكان إلا بعد التعاقد مع أحد الجهات التي لديها محارق للتخلص من المخلفات الطبية الناتجة عن هذه المنشآت.
- التدريب للعاملين بإدارات مكافحة العدوى بالمستشفيات والعاملين بالأقسام المختلفة للتعامل الآمن والصحيح مع المخلفات الطبية الخطرة.
- إنشاء إدارة للمخلفات الصلبة بديوان عام المحافظة وأقسام بالمراكز التسعة وإختيار الهيكل الوظيفي لها و إعداد فريق متخصص بهذه الإدارة ووضع إستراتيجيه لمنظومة المخلفات الصلبة (جمع نقل ومعالجة وتخلص آمن)، وتنفذ هذه الخطة في المرحلة التالية عند توافر الإعتمادات اللازمة و إنشاء قاعدة بيانات كاملة دقيقة عن المخلفات الصلبة.

٥-٢-٢-٢ الدعم الفني والإداري

- تم دراسة عمل محطة وسيطة للمخلفات وتم تحديد الموقع بجوار محطة محولات ماقوسة بمدينة المنيا.
- تم عمل دراسة عن إنشاء مدفن صحي يخدم مدينة المنيا بجوار نقطة مرور الصفا على طريق المنيا – أسيوط الصحراوي الشرقي وتكلفة المرحلة الأولى ٦ مليون جنيه.
- تم شراء سيارة قلاب مرسيدس سعة ١٦ م لخدمة المحطة الوسيطة وجارى تدبير اعتماد شراء سيارة مكبس لنفس الغرض بالإضافة إلى عدد (٢) قلاب مرسيدس سعة ١٠م^{3} لزيادة كفاءة نقل المخلفات.
- تم تطوير مصنع السماد العضوي بمدينة المنيا بتكلفة ١.٩٤ مليون جنيه وذلك بتمويل من محافظة المنيا ووزارة البيئة ومشروع إدارة المخلفات الصلبة المصري – الإيطالي.

- تم تدعيم المستشفيات بعدد (١٠) محارق للنفايات الطبية وتوزيعها على المستشفيات العامة على حسب الحاجة.

٥-٢-٢-٣ مشروعات وبرامج تم تنفيذها

- تم تشغيل مصانع تدوير القمامة بمديني ملوي و العدوه بالإضافة إلى مصنع مدينة المنيا.
- تم عمل مقلب وسيط بمدينة أبو قرقاص.
- تم رفع وإزالة المخلفات الصلبة المتراكمة داخل مدينة أبو قرقاص ومنطقة الشيخ عيسى ومصرف ماقوسة وشارع المنشية.
- مشروع تطوير حي غرب مدينة المنيا وهو مشروع متكامل لتنمية المجتمع وتأسيس نظام مستمر لجمع المخلفات الصلبة بالحي ويتم تمويله من الصندوق المصري السويسري.
- المشروع المصري الإيطالي ويمول هذا المشروع من خلال برنامج التعاون المصري الإيطالي ويهدف إلى تقويم القدرة المؤسسة للمحافظات الريفية وتحديد البيانات المتاحة في مجال إدارة المخلفات الصلبة ووضع إطار عمل للتخطيط القائم غلى الأهداف.
- تم إنشاء مصنع لتدوير المخلفات الزراعية بقرية قلوصنا – سمالوط بطاقة إنتاجية تصل مابين ٣٥٠ إلى ٤٠٠ طن/شهر.
- تم إنشاء مصنع لتدوير المخلفات الزراعية بالمنطقة الصناعية بالمطاهرة بالمنيا بطاقة إستيعابية تصل إلى ١٨٠٠٠ طن سنويا.

٥-٢-٢-٤ مشروعات وبرامج تحت التنفيذ

- إنشاء محطة وسيطة للمخلفات الصلبة بجوار محولات ماقوسة بالمنيا على مساحة ٢٤٠٠ م^{٢} .
- عمل كومات السماد العضوي والسيلاج بمعرف الإرشاد الزراعي بمديرية الزراعة كمشروعات إرشادية.

٥-٢-٣ الوضع الراهن : المشكلات والأســـباب

الوضع الراهـــــن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل على الوضع الراهن
عـــدم وجـــود منظومة متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة.	– عدم وجود إختصاصات واضحة بالهيكل التنظيمي. – ضعف دور الجمعيات الأهليـــة في مجال إدارة المخلفات الصـــلبة والتوعية. – عدم وجـــود جهـــاز مخـــتص لمراقبة أعمال النظافة. – عـــدم وجـــود خطـــط عمـــل وإعتبارها برنامج عمل دائم. – عدم قدرة النظام الحالي علـــى جمع ونقل المخلفات بصورة كاملة وآمنة وعدم القدرة علـــى إجـــراء التعاقدات الخاصـــة مـــع بعـــض الشركات. – ضـــعف الإشـــراف الفنـــي والميداني. وتؤدى هذه المشكلات إلى تـــراكم المخلفات بنقاط التجميع والأمـــاكن الفضاء والتخلص العشوائي مـــن هذه المخلفات بالمجارى المائية أو بالحرق فى الشوارع ومردود ذلك الســـيئ علـــى الحالـــة الصـــحية والاقتصادية والاجتماعية والبيئيـــة كما سبق بيانه.	– مركزية الإدارة وعـــدم وجـــود تفويضـــات كافيـــة للمختصـــين بعمليـــة إدارة المخلفات الصلبة. – تبعيـــة إدارة المخلفـــات الصلبة لإدارة التنظيم. – ضـــــعف الكفـــــاءات والخبرات فـــي الجمعيـــات الأهلية. – عدم وجود توازن مـــالي لإدارة المخلفـــات الصـــلبة وإعتمادها علـــى موازنـــة الدولة دون تحقيق إيرادات كافية. – نقص المعلومات وعـــدم دقة البيانات الخاصة بإعداد منظومة لإدارة المخلفات.\ – نقص الخبرات والكفاءات لإعداد الخطـــط والبـــرامج المتكاملة لإدارة المخلفـــات الصلبة، ونقـــص التـــدريب التخصصي لإســـتراتيجيات إدارة المخلفات الصلبة.	– إعـــــداد بعـــــض الدراســـــات بمعرفـــــة المشـــروع المصـــري الإيطـــالي. لتحديـــد البيانات المتاحة لـــدى إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظـــة. ووضـــع إطار عمـــل للتخطـــيط القائم علـــى الأهـــداف وتحديـــد الإحتياجـــات المؤسســـية وبنـــاء القدرات. – إسناد أعمـــال إدارة المخلفات الصلبة بحـــي غرب مدينة المنيا إلـــى جمعية أهلية.

الوضع الراهـــــن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل على الوضع الراهن
عدم التحكم في مقالب القمامة الحالية.	- الاشتعال الذاتي للمخلفات وإنبعاث الأدخنة والغازات السامة والروائح الكريهة الناتجة من إحتراق مخلفات البلاستك وغيرها، وعدم السيطرة على المخلفات التي تذروها الرياح، وتأثير ذلك على البيئة المحيطة من هواء وماء وتربة وبالتالي على الحالة الصحية والإقتصادية والإجتماعية للمواطنين.	- عدم توافر الحد الأدنى من إجراءات حماية البيئة بهذه المقالب. - عدم توافر الإمكانيات من معدات وعمالة مدربة وموارد مالية لإنشاء مقالب محكمة يتوافر بها بعض الاشتراطات الصحية والبيئية.	- دراسة إنشاء مدفن صحي يخدم مدينة المنيا بجوار نقطة مرور الصفا على طريق المنيا - أسيوط الصحراوي الشرقي. - تم إختيار ستة مواقع بالظهير الصحراوي لبعض المدن لإنشاء مدافن صحية وجارى إنهاء الإجراءات للحصول على موافقات الجهات المالكة.
انتشار لاقطي المفرزات بجميع مناطق المدينة بطريقة غير صحيحة .	انتشار القمامة والمخلفات بصورة عشوائية مما يزيد من مشكلة جمع القمامة	عدم وجود تشريع محدد يحظر على لاقطي المفرزات من العمل بهذه الصورة غير الصحية أو الرسمية.	لا يوجد
مصانع تدوير المخلفات الصلبة لا تعطى النتائج المتوقعة من حيث الكمية والنوعية.	- ضعف الإيرادات لهذه المصانع. - زيادة تكلفة التشغيل وبالتالي زيادة سعر المنتج أو بيعه بأقل من سعر التكلفة مما يسبب خسائر اقتصادية. - توقف بعض هذه المصانع لعدم إقتصاديات تشغيلها أو لتهالك	- عدم وصول الكميات الكافية من المخلفات الصلبة لتشغيل هذه المصانع بكامل طاقتها مع إختلاط هذه المخلفات بمخلفات الهدم والمباني. - عدم توافر الإمكانات	- تشديد الرقابة على سائقي سيارات نقل القمامة إلى مصانع التدوير. - زيادة الرقابة على التخلص من مخلفات الهدم والبناء.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل على الوضع الراهن
	معداتها نتيجة عدم الصيانة أو عدم توافر الإشراف الفني لهذه المعدات مما يسبب إهداراً للمال العام. ويؤدى ذلك إلى عدم الاستفادة من المخلفات والتخلص العشوائي منها أو تراكمها بالمقالب المفتوحة واشتعالها وإنبعاث الأدخنة وانتشار القوارض والحشرات وتأثير ذلك السلبي على البيئة.	الآلية من السيارات والمعدات الصالحة لإعمال جمع ونقل المخلفات الصلبة، وكثرة أعطال المتوافر منها. - ارتفاع التكاليف الرأسمالية للإحتفاظ بمعدات عاطلة أو ذات كفاءة ضعيفة وغير ذي جدوى. - ضعف الإشراف الفني في الجراجات، والميداني على العمال والسيارات بالشوارع وأماكن التدوير والتخلص. - ضعف الرقابة التشغيلية ونظام التغذية المرتجعة. - عدم فصل المخلفات الطبية الخطرة من المنبع.	
إنخفاض معدلات إسترداد تكاليف إدارة المخلفات.	- فقد وانعدام التوازن المالي للنظام الحالي لإدارة المخلفات والاعتماد على موازنة الدولة وموازنة صندوق النظافة دون تحقيق إيرادات كافية. - عدم الموازنة بين التكاليف الفعلية والإيرادات المحصلة	- نسبة التحصيل لرسوم النظافة لا تتعدى ٤٠ % من المستهدف تحصيله طبقا لبيانات الوحدات المحلية التي لا تمثل الواقع الفعلي التي لو تم الحساب على أساسها فلا تتعدى النسبة	- سد العجز من موازنة الدولة أو المنح أو القروض لتوفير قطع الغيار ومستلزمات الصيانة والتشغيل والذي يزيد على ٢١ مليون جنيه سنويا.

الوضع الراهـــــن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل على الوضع الراهن
	وبالتالي زيادة العجز في الميزانية التحليلية، والذي يؤدى بدوره إلى هبوط وتدنى مستوى تأدية خدمات النظافة وإدارة المخلفات، وإنعكاس ذلك على الحالة البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية لأهالي المحافظة.	٢٦% من المستهدف. - عدم توافر المحصلين وسوء توزيعهم وعدم وجود إجراءات منظمة لإدارة التحصيل لتحديد قيمة الإيرادات الفعلية ومقارنتها بالإيراد المستهدف. - ارتفاع تكاليف الأجور لتحميل النظام بأجور عمالة غير مباشرة وإعداد إشرافية لا يستفاد منها. - ارتفاع تكاليف الإهلاك الرأسمالي للإحتفاظ بمعدات عاطلة أو ذات كفاءة ضعيفة وغير ذات جدوى. - عدم وجود إدارة متخصصة لتحصيل الرسوم وحصيلة التصالح لمحاضر النظافة.	- التوجه لمشاركة القطاع الخاص في إدارة المخلفات.
التخلص العشوائي من المخلفات الزراعية	- إلقاء هذه المخلفات بالمجارى المائية أو حرقها، خاصة وقت حصاد الذرة الشامي وتأثير ذلك السلبي على نوعية الهواء ونوعية المياه وكمياتها وعدم وصولها إلى نهايات الترع مما يؤثر على	- عدم وعى المواطنين بإمكانية الاستفادة من هذه المخلفات. - عدم توافر مصانع كافية لتدويره واستغلال هذه المخلفات.	- يوجد مصنع قطاع خاص لتدوير المخلفات الزراعية بالمنطقة الصناعية بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٠ ألف طن سنويا

الوضع الراهـــــن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل على الوضع الراهن
	المحاصيل الزراعية. – قيام بعض المزارعين بتخـزين كميات من هذه المخلفات بالمنازل والحقول مما يجعلها عرضة لتكاثر الحشرات والقـوارض ونشـوب الحرائق وحدوث الكوارث. – إهدار كميات كبيرة مـن هـذه المخلفات من الممكن الاستفادة بها في تصنيع السماد العضوي الـذي تحتاج إليه الأراضـي الزراعيـة بكافة أنواعها.	– عدم توافر الإمكانيـات المادية لدى مديرية الزراعة لإنشاء مصانع لاسـتغلال هذه المخلفات.	– يوجد مصنع صغير لإدارة هذه المخلفـات بقرية الجزائـر تـابع لجمعية أهلية – يـتم عمـل بعـض الكومـات السـمادية بمعرفة الأهالي علـى رأس الحقـول تحـت إشـراف الإرشـاد الزراعي
عـدم وجـود منظومة متكاملة لعمليـة إدارة المخلفات الطبية الخطرة.	– اختلاط المخلفات الطبية الخطرة بالمخلفات البلديـة ونقلهـا إلـى المقالب العمومية وخطـورة ذلـك على العاملين بـإدارة المخلفـات وانتشار الإمراض والأوبئة الناتجة عن انبعاث الأدخنـة والغـازات السامة نتيجة احتراق هذه المخلفات سواء بالمقالـب أو بعـض نقـاط التجميع. – تسرب هذه المخلفات إلى تجار الخردة وكسارات ومصانع تـدوير البلاسـتيك حيـث يـتم إعـادة استخدامها أو تصنيعها مرة أخرى واستغلالها في أغـراض آدميـة	– عـدم كفـاءة المحـارق بالمستشفيات إما لقصور في التصميم أو الصيانة أو عدم تـوافر المـوارد الماليـة اللازمة للصيانة مع عـدم انتظام الصيانة الدورية لها. – عـدم كفـاءة العـاملين القائمين على أعمال التشغيل والصيانة للمحارق وضعف البرامج التدريبية لهم. – عـدم وجـود مركبـات مجهـزة لنقـل المخلفـات الطبية الخطرة من المنشآت الصحية إلى المستشـفيات	– محاولـة تشـغيل المحارق بكامل طاقتها – تـدريب العـاملين بأقسام مكافحة العـدوى وبالمستشفيات بالأدوات الصحية على التـداول الصحيح لهذه المخلفات والفصل من المنبع – تشديد الرقابة علـى المستشفيات الخاصـة والحكوميـة لضـمان التخلص الآمـن مـن المخلفات الطبية الخطرة

الوضع الراهـــــن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل على الوضع الراهن
	بهدف التربح وما يسببه ذلك مـــن خطرا داهم على صحة المجتمع. – إختلاط هذه المخلفات بالمخلفات البلديـــة وإلقاءهـــا بمحـــارق المستشفيات مما يقلل من كفاءتهـــا في عملية الترميد وتنقية الغازات.	التي بها محارق. – عدم وجود حصر فعلـــى بالمنشـــآت الصـــحية والمخلفات الطبية الخطـــرة الناتجة عنها. – الكميات الناتجة من هذه المخلفات تزيد عـــن طاقـــة المحارق. – ضـــعف الرقابـــة علـــى التخلص من هذه المخلفـــات بالمستشـــفيات الخاصـــة وبعض المستشفيات العامة.	
نقص الـــوعي لدى المواطنين.	– التخلص العشوائي من المخلفات الصـــلبة بأنواعهـــا والحيوانـــات والطيور النافقة بالمجارى المائيـــة أو حرقها بالشوارع ،وما يســـببه ذلك من تلـــوث للميـــاه والهـــواء وانتشـــار الأمـــراض والأوبئـــة المرتبطة بتلوث البيئة. – عدم التزام المـــواطنين بنقـــاط التجميع المحددة. – عدم تعاون كثير من الأهالي في المساهمة للحفاظ على البيئة. – حرق القمامـــة أمـــام المنـــازل والمحلات و الورش.	– عـــدم وجـــود بـــرامج وحمـــلات توعيـــة بشـــأن مخاطر المخلفات وإمكانيـــة الإستفادة من بعضها – عدم توافر الموارد المالية لإعـــداد وتنفيـــذ خطـــط للتوعية. – ضعف دور الجمعيـــات الأهلية في مجال التوعيـــة بشأن المخلفات الصلبة. – الســـلوكيات الخاطئـــة المتأصلة ببعض المواطنين التي تحتاج إلـــى فتـــرات	– المشاركة مع الجهات الحكومية والجمعيـــات الأهلية لعقـــد النـــدوات بمختلف مـــدن وقـــرى المحافظة – المشاركة في بعـــض اللقـــاءات التلفزيونيـــة والإذاعية والصـــحفية للتوعية في المجـــالات المختلفة – عمل حملات تفتيش على المنشآت والورش والمحال وتطبيق مـــواد

الوضع الراهـــــن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل على الوضع الراهن
		طويلـــة لتغييـــر هـــذه السلوكيات. – عدم وجود وعى عام .	القانون رقـم ٤ لسـنة ١٩٩٤ على المخالفين
عـــدم كفـــاءة وكفاية المعدات القائمة بالعمـل فـــي رفـــع المخلفات مـن مناطق تجميعها ونقلهـــا إلـــى المقالـــب العموميـــة ومصانع تدوير القمامة	– تكدس المخلفـات فـي أمـاكن تجميعها فترات طويلة مما يـؤدى إلى تكاثر الحشرات والقـوارض وإنبعاث الروائح الكريهة – التخلص العشوائي من بعـض حمولات هذه السيارات وهى فـي طريقها إلى المقالب.	– قلـــة عـــدد المعـــدات المخصصة لجمع المخلفات الصلبة. – تهالك وكثرة الأعطـال بالمعدات العاملة في مجـال النظافة وقلة أعدادها . – عدم توافر الإعتمـادات الماليـة اللازمـة لتجديـد الحملة الميكانيكية.	– يوجد مراكز لصيانة المعـــدات بالمدينـــة والمراكز التسعة التابعة لها – جـــارى تـــدعيم الوحـــدات المحليـــة بمعدات للنظافة خـلال الخطة الخمسية المقبلة.

٥-٢-٤ الرؤية والأهداف

تتضمن رؤية المحافظة تحسين عملية إدارة المخلفات الصلبة والمخلفات الزراعية والطبية من أجل حماية المواطنين من خلال عدد من الأهداف :-

- توفير نظام متكامل فعال وإقتصادي لعملية إدارة المخلفات الصلبة في مدن المحافظة.
- الاستفادة بأكبر قدر ممكن من المخلفات الزراعية بإعادة تدويرها وإنتاج السماد العضوي.
- توفير نظام متكامل وآمن لمعالجة المخلفات الطبية الخطرة والتخلص منها بطريقة آمنة على مستوى المحافظة.

٥-٢-٥ المستهدفات والإعمال المطلوب

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
إعداد إستراتيجية متكاملة لعملية إدارة المخلفات الصلبة وحل المشاكل المتعلقة بالنظام الحالي.	– وضع خطة لتنفيذ نظام لجمع المخلفات الصلبة من مدن المحافظة –كل على حدة– والإستفادة من تجربة إدارة المخلفات الصلبة بحي غرب مدينة المنيا. – تصميم وتنفيذ الحلول الممكنة لإدارة المخلفات الصلبة سواء بالمدن أو القرى. – تحديد كيفية مشاركة القطاع الخاص في إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة. -وضع الحلول الممكنة والتي يسهل تطبيقها لإدارة المخلفات الصلبة بالقرى. – إنشاء إدارة مركزية لإدارة المخلفات الصلبة.	-إعداد كراسة شروط ومواصفات خاصة بخدمات النظافة وإدارة المخلفات الصلبة لكل مدينة على حده. – خصخصة إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة بالشروط والمواصفات المتعارف عليها مع الإستفادة من التجارب بالمحافظات السابقة. – مشاركة الجمعيات الأهلية والمقاولين في أداء خدمات إدارة المخلفات الصلبة. – إعادة هيكلة النظام الحالي وإنشاء هيكل تنظيمي من ثلاثة مستويات مع رفع القدرات والإمكانات وإعادة النظر في التوازن الاقتصادي للنظام الحالي. – طرح مناقصات محدودة طبقا لأحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته حسب قدرات وأوضاع الشركات.
تحسين الأنظمة الحالية لعملية إدارة المخلفات الصلبة ودعم الإطار	– تحسين كفاءة تحصيل رسوم الخدمة. – عمل توازن بين التكلفة الحقيقية للخدمات والمستهدف تحصيله والإيرادات الأخرى من إدارة المخلفات الصلبة. – تحقيق الاسترداد الكامل لتكاليف الخدمة لتمكين النظام الحالي من الاستمرارية وعمل بعض التحسينات لضمان وجود	– تعزيز المتابعة ونظام الإلزام في إدارة المخلفات الصلبة. – زيادة عدد المحصلين وتدريبهم. – إعادة النظر في حساب المستهدفات من تحصيل الرسوم لتقليل الفجوة بين المصروفات والإيرادات والعمل على تغطية تكاليف الخدمة لضمان الاستمرارية وأداء الخدمات بصورة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
المؤسسي والمالي والقانوني لها.	مصداقية للنظام وزيادة الثقة به. – الحد من عملية إلقاء المخلفات بطريقة غير قانونية. – التخطيط لمزيد من التحسينات ومتابعة التنفيذ – تعديل الأساليب والمناهج حسب الحاجة لضمان التطوير والتحسين المستمر للنظام والخدمة.	مرضية. – توفير البيانات والمعلومات الدقيقة الحقيقية عن إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظة. – إعادة النظر في فحص المعدات والسيارات الصالحة للعمل، وكذلك نوعية وإعداد وتكاليف أجور العاملين وتحديد العمالة اللازمة لتحقيق الهدف.
تحسين تشغيل وإدارة خدمات ومرافق المخلفات الصلبة	– تحسين إدارة مصانع السماد العضوي. – إعداد إجراءات شفافة وفعالة لعمل الميزانيات بكل التكاليف المتعلقة بإدارة المخلفات الصلبة. – تطبيق خطة واضحة للمتابعة والإشراف لضمان التشغيل الجيد لكل خدمات إدارة المخلفات الصلبة. – تطبيق برامج ملائمة للصيانة الوقائية لسيارات إدارة المخلفات الصلبة من أجل خفض أعطال السيارات. – مشاركة المجتمع المدني في الأنشطة الجديدة.	– تخطيط الدخول التدريجي للقطاع الخاص في مجال إدارة المخلفات الصلبة. – تحديد إطار إقتصادي يشجع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال جمع ومعالجة المخلفات الصلبة والتخلص منها. – الإستفادة من خبرات المحافظات الأخرى في هذا المجال.
تخطيط مواقع للتخلص الآمن من	– تخطيط وإنشاء مواقع دفن أو ردم صحي بالظهير الصحراوي في جميع المدن وتمهيد الطرق إليها.	– وضع خطة لتنظيف مواقع إلقاء المخلفات غير القانونية بدأ بالمواقع ذات الأولوية والتي لها تأثيرات سلبية واضحة.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
المحلفات وإزالة المواقع غير القانونية	– تحسين وتطوير المواقع الحالية لحين إنشاء المدافن الصحية. – توفير المعدات اللازمة للعمل بمواقع التخلص من المخلفات الصلبة ودعم ممارسات التشغيل. – الإغلاق التدريجي للمقالب الحالية التي تسبب مشكلات ومراعاة تأهيل مواقعها. – تحديد مواقع للتخلص من مخلفات الهدم والبناء.	– تطبيق ممارسات محكمة للتخلص من المخلفات داخل المقالب الحالية واستخدام مخلفات البناء كغطاء للقمامة للحد من تطايرها بفعل الرياح واستخدام معدات لتسوية المقلب. – توفير الجرارات الزراعية المعدلة لكبس المخلفات وتغطيتها في المدافن أو مواقع الردم الصحي.
ضمان التدوير الآمن والمستدام للمخلفات الصلبة والزراعية	– تعزيز أنشطة التدوير للمخلفات إلى أسمدة عضوية . – تعظيم نسبة إسترجاع المواد من المخلفات التي يمكن إعادة إستخدامها أو تدويرها عن طريق دعم تنظيم الأنشطة غير الرسمية لجمع المخلفات. – إستغلال أكبر قدر من المخلفات الزراعية خاصة بالقرى.	– دراسة جدوى إنشاء مصانع لتدوير المخلفات البلدية والزراعية بمدن (بني مزار سمالوط وابوقرقاص ودير مواس). – دعم المصانع القائمة بالمعدات والعمالة المدربة وتشديد الرقابة على سيارات نقل المخلفات إلى المصانع لتوفير كميات القمامة اللازمة لتشغيل هذه المصانع بكامل طاقتها وتشغيلها بطريقة إقتصادية. – توفير مكابس للمخلفات الزراعية ووسائل لنقل هذه المخلفات إلى مصانع التدوير. – إنشاء مشرعات إسترشادية لتدوير المخلفات الزراعية ببعض القرى والإعلان عن هذه المشروعات .

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
توفير نظام متكامل لعملية إدارة مخلفات منشأت الرعاية الطبية الخطرة	– ضمان جمع المخلفات الطبية الخطرة منفصلة عن المخلفات العادية. – ضمان معالجة هذه المخلفات سواء بالحرق والترميد أو بأية طرق أخرى والتخلص الآمن من الرماد الناتج من المحارق. – السيطرة على تسرب هذه المخلفات إلى تجار الخردة أو كسارات البلاستك. – تعظيم الإستفادة من الموارد المتاحة من محارق وعمالة لمعالجة هذه المخلفات والتخلص منها وتقليل المصروفات اللازمة لذلك.	– دراسة إسناد إدارة المخلفات الطبية الخطرة إلى القطاع الخاص . – دراسة وتوضيح الأساليب المختلفة لمعالجة هذه المخلفات والتخلص منها حتى يمكن تحديد الإحتياجات من الموارد والمعدات اللازمة. – وضع إجراءات لإلزام جميع المنشآت الطبية بفصل المخلفات الطبية الخطرة وتخزينها في أوعية آمنة وتدريب العاملين على التعامل مع تلك المخلفات. – تزويد المستشفيات والعيادات بأوعية آمنة لجمع للمخلفات الطبية الخطرة. – إنشاء عدد كاف من المحارق للمخلفات الطبية على أن تتضمن أحدث تكنولوجيات الترميد ومعالجة الغازات. – توفير خلايا آمنة بمواقع التخلص من المخلفات لإستيعاب الرماد الناتج. – توفير وسائل لنقل هذه المخلفات مطابقة للإشتراطات والمواصفات الفنية الموضوعة بمعرفة جهاز شئون البيئة. – تحصيل الرسوم اللازمة مقابل جمع هذه المخلفات والتخلص منها وإعداد نظام ملائم للمتابعة والغرامات لمنع التخلص العشوائي من خلال إدارة للمخلفات الطبية الخطرة.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
رفع الوعي العام للتعامل السليم والإقتصادي مع المخلفات ، وبناء قدرات العاملين في مجال إدارة المخلفات الصلبة.	– تحسين ظروف العمل للعاملين في مجال إدارة المخلفات الصلبة لزيادة إنتاجيتهم وترغيبهم في العمل. – رفع كفاءة العاملين بإدارة المخلفات الصلبة بالتدريب المستمر وتوفير وسائل الوقاية اللازمة لهم. – التوعية بمخاطر المخلفات الطبية الخطرة. – مشاركة الأهالي في عملية الجمع وإحساسهم بالمسئولية والإلتزام بطريقة الجمع المتفق عليها سواء بنقاط التجميع أو أمام الوحدات السكنية ... الخ – نشر الوعي بين المزارعين بقرى المحافظة عن أهمية المخلفات الزراعية وإستغلالها في عمل الكومات السمادية لتوفير الأسمدة الكيماوية. – تغيير سلوكيات المواطنين ومشاركتهم في الخدمات الجديدة كلما أمكن ذلك.	– وضع وتنفيذ برامج للتوعية والتثقيف عن طريق الجهات الحكومية ووسائل الإعلام المختلفة ومراكز الأعلام وإدارة المخلفات الصلبة والجمعيات الأهلية مع ربطها بمراحل تحسين خدمات إدارة المخلفات الصلبة. – وضع وتنفيذ برامج تدريبية مستمرة لرفع كفاءة جميع العاملين في مجال إدارة المخلفات الصلبة ومخلفات الرعاية الصحية. – تدبير الإعتمادات اللازمة لتوفير وسائل الوقاية للعاملين في هذا المجال.

٥-٢-٦ قائمة المشروعات المقترحة

٥-٢-٦-١ مشروعات ذات أولوية مرتفعـــــــة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
تنفيذ نظـــام متكامـــل وفعال لعمليـــة إدارة المخلفـــات الطبيـــة الخطرة (جمع ونقـــل ومعالجـــة وتخلـــص نهائي)	مديرية الصحة والسكان	القطاع الخاص	٥ مليون جنيه	سنتان	- قطاع خاص - صندوق حمايـــة البيئة - مديرية الشـــئون الصحية
تحسين نظام الجمـــع والنقـــل والـــتخلص النهـــائي للمخلفـــات الصلبة فـــي ٩ مـــدن بالمحافظة (كل مدينة على حدة)	المحافظة (إدارة المخلفات الصلبة)	الوحدات المحلية (إدارة المخلفات الصلبة) أو القطاع الخاص	٢٥- ٣٠ مليون جنيه	٥ سنوات	- جهات مانحة - المحافظة
إنشاء وتجهيز مواقع للـــدفن أو للـــردم الصحي (مدفن محكم) بالظهير الصـــحراوي للمدن التسعة	المحافظة (إدارة المخلفات الصلبة)	الوحدات المحلية (إدارة المخلفات الصلبة) أو القطاع الخاص	٣٠ مليون جنيه	٥ سنوات	- المحافظة - وزارة الدولـــة لشئون البيئة - القطاع الخاص / جهات مانحة

٥-٢-٦-٢ مشروعات ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
إنشاء مصانع لتدوير القمامة والمخلفات الصلبة بمراكز المحافظة	المحافظة	الوحدات المحلية	٢٠ مليون جنية	٥ سنوات	جهات مانحة أجنبية وزارة التنمية المحلية
إنشاء مدخن صحي محكم للتخلص الآمن من المخلفات الصلبة بمدينة المنيا	المحافظة	المحافظة	١٠ مليون جنية	٢٤ شهرا	جهات مانحة وزارة البيئة
إنشاء مصانع تدوير المخلفات الزراعية ببعض قرى المحافظة	المحافظة	الوحدات المحلية	١٠ مليون جنيه	١٢ شهرا	-جهات مانحة - صندوق حماية البيئة

٥-٢-٧ توصيف المشروعات أو البرامج ذات الأولوية

١- إنشاء مدفن محكم للتخلص من المخلفات الصلبة بالظهير الصحراوي للوحدات المحلية التسعة حسب الأولوية

وصف المشكلة

- التخلص العشوائي من المخلفات الصلبة وتراكم القمامة في الشوارع والمصارف والترع مما يعطى فرصة لتكاثر الحشرات والقوارض.
- عدم ملاءمة المقالب المفتوحة الحالية والتي تعتبر المرحلة النهائية للتخلص من المخلفات وما تسببه من تلوث للهواء نتيجة الإحتراق الذاتي لهذه المخلفات وتناثر المخلفات بفعل الرياح وتلوث المياه الجوفية.
- انتشار لاقطي المفرزات لإعادة تدويرها مما يمثل خطرا صحيا على القائمين بهذه الأعمال.

وصف المشروع وعناصره

- تحديد المواقع المناسبة وإعداد الدراسات الميدانية اللازمة ودراسة تقييم الأثر البيئي للموقع.
- القيام بالإجراءات اللازمة لتخصيص هذه المواقع والحصول على الموافقات من الجهات الإدارية المختصة.
- إعداد الرسومات الهندسية وكراسات الشروط للطرح على المقاولين، والبدء في تنفيذ المشروع.
- تجهيز المعدات والأجهزة اللازمة و تدريب فريق عمل على الإدارة البيئية السليمة للمدفن.

جهات تنفيذ المشروع

المحافظة

تكلفة تقديرية للمشروع

٢٥-٣٠ مليون جنيه

٢- **تنفيذ نظام متكامل وفعال لإدارة المخلفات الطبية الخطرة**

وصف المشكلة

- اختلاط المخلفات الطبية الخطرة بالمخلفات البلدية ونقلها إلى المقالب العمومية مما يعرضها للإشتعال الذاتي وتلوث الهواء.
- عدم وجود إدارة متكاملة للتعامل مع المخلفات الطبية الخطرة على الرغم من توافر عدد من المحارق الطبية بالمحافظة.
- عدم وجود مدفن صحي أو خلية خاصة للتخلص الآمن من المخلفات الطبية الخطرة بعد ترميدها
- تعرض العاملين فى إدارة المخلفات الطبية الخطرة للمخاطر الصحية.

وصف المشروع وعناصره

- إعداد الدراسات لتحديد كميات المخلفات والنفايات الطبية الخطرة الناتجة من المنشآت الطبية لتحديد المساحة المطلوبة لإنشاء الوحدة بحيث تستوعب الكميات الناتجة لأطول فترة زمنية طبقا للخطة الموضوعة .
- تشكيل وإنشاء وحدة خاصة لإدارة المخلفات الطبية الخطرة من خلال مديرية الصحة و إعداد لائحة خاصة لإدارة المخلفات الطبية الخطرة مع تحديد الرسوم المطلوبة من منشآت الرعاية الصحية.
- تحديد موقع بالمدفن الصحي للتخلص من بقايا ترميد المخلفات الطبية الخطرة
- إعداد الرسومات والمواصفات الهندسية لوحدة الدفن.
- توفير المعدات وسيارات النقل اللازمة طبقا للشروط والمواصفات الواردة بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية.
- تدريب العاملين في مجال إدارة المخلفات الطبية الخطرة ورفع قدراتهم على كيفية التعامل معها وتوفير سبل الوقاية والحماية اللازمة لهم.

جهات تنفيذ المشروع

مديرية الشئون الصحية – القطاع الخاص

تكلفة تقديرية للمشروع

٥ مليون جنيه

٣- مشروع إرشادي لعملية إدارة المخلفات الصلبة بإحدى مدن المحافظة بمشاركة القطاع الخاص

وصف المشكلة

- تراكم القمامة والمخلفات في أماكن تجميعها داخل الكتلة السكنية وعدم التخلص منها بصفة مستمرة ومنتظمة.
- انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب الإنسان نتيجة لتكاثر الحشرات والقوارض والميكروبات المختلفة، مما يقلل من القوى العاملة المنتجة وما يسببه من خسارة اقتصادية إضافة إلى أن انتشار المخلفات والتخلص منها بصورة عشوائية مظهر غير حضاري ويؤثر بالسلب على حركة السياحة التي تعد من المصادر الهامة للدخل العام، أما البعد الاجتماعي فيتمثل في إصابة الإنسان بالإحباط وإثارة مشاعر القلق والضيق نتيجة تراكم المخلفات، أما البعد البيئي فتظهر آثاره في تلوث الهواء والماء والتربة وإهدار بعض الموارد التي يمكن استخدامها.
- عدم كفاية المعدات مع ضعف حالتها الفنية وضعف الصيانة وعدم توفير الموارد المالية لصيانتها.

وصف المشروع وعناصره

- إعداد الدراسة الميدانية لتحديد كميات المخلفات الناتجة من المدينة والخدمات المطلوب تأديتها.
- إعداد كراسة الشروط والمواصفات بالخدمات المطلوبة بمعرفة المحافظة أو الوحدة المحلية طبقا للإجراءات القانونية لطرحها على القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية طبقا للقانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشان المناقصات.
- الترسية والتعاقد مع من سيرسى عليه المشروع.
- تنفيذ حملات توعية بالمشروع.

جهات تنفيذ المشروع

القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية

التكلفة التقديرية للمشروع

٥ مليون جنيه

٤- إنشاء مصانع لتدوير المخلفات الزراعية

وصف المشكلة

- تراكم المخلفات الزراعية بقرى المحافظة وعدم الإستفادة الكاملة منها.
- قيام المزارعين بحرق جزء من المخلفات الزراعية مما يؤدى إلى تلوث الهواء كما يقومون بتخزينها فوق أسطح المنازل مما يعطى الفرصة لتكاثر القوارض والحشرات ونشوب الحرائق.
- قيام بعض المزارعين بإلقاء المخلفات الزراعية بالمجارى المائية ومردود ذلك السلبي على نوعية وكمية المياه.

وصف المشروع وعناصره

- إعداد الدراسة الميدانية لتحديد كمية ونوعية المخلفات الزراعية وأماكنها.
- تحديد الموقع المناسب لإقامة المشروع وبدائله وإعداد الرسومات الهندسية و دراسات الجدوى للمشروع ودراسة تقييم الأثر البيئي.
- الحصول على موافقات الجهات المختصة لإقامة المشروع.
- إقامة المشروع وتجهيز المعدات ووسائل النقل اللازمة.
- تدريب العمالة.

الجهة المقترحة للتنفيذ

القطاع الخاص

التكلفة التقديرية للمشروع

٧ مليون جنيه

٥-٣ التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة

٥-٣-١ خلفية عامة

يعتبر معدل التلوث الصناعي بمحافظة المنيا صغير نسبيا في ظل محدودية حجم الصناعات والتنمية الصناعية بالمحافظة. حيث يمثل النشاط الزراعي أساس القاعدة الاقتصادية لمحافظة المنيا. ومع ذلك تعتبر الصناعة نشاطا هاما في بنية هيكل النشاط الاقتصادي وعاملا أساسيا في اقتصاد المحافظة.

ويصل عدد المنشآت الصناعية بمحافظة المنيا إلى حوالي ٧٧ ألف منشاة، يعمل بها حوالي ٢٦ ألف عامل، أهمها الصناعات التحويلية التي تصل منشاتها إلى حوالي ٤٣ ألف منشاة، تستوعب حوالي ١٧ ألف عامل. كما تصل عدد الورش الحرفية بالمحافظة إلى ٨٤ ألف ورشة يعمل بها حوالي ١٦٣ ألف عامل .بالإضافة إلى ما يقرب من ٣٣٤ محجراً لاستخراج المواد المحجرية المختلفة ويعمل بها ما يقرب من ٤ آلاف عامل.

ويعتبر التلوث الصناعي في محافظة المنيا محصورا في بؤر محددة، يصدر عن الصناعات الكبرى التي تضم مصانع السكر والأسمنت وشركة النيل لحليج الأقطان وبعض المصانع بالمنطقة الصناعية وبعض المطاحن. أما الملوثات الصناعية الناتجة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإن كان لها أثار ملحوظة إلا أنها ليست بدرجة الخطورة مثل الناتجة عن الصناعات الكبيرة.

فتقتصر الانبعاثات الغازية والغبار والدخان على مصانع السكر بأبو قرقاص ومصنع الأسمنت ببني خالد بسمالوط وصناعات العسل الأسود وصناعة السوبر فوسفات وتعبئة الجير ومصنع إنتاج الإسبداج بالمنطقة الصناعية وبعض مطاحن الدقيق ؛ حيث ما زال الباجاس (المصاص) والمازوت يستخدم كوقود في العمليات الصناعية بمصنع السكر والذي يعتبر المصدر الرئيسي للملوثات الناتجة من المصنع حيث يستهلك المصنع ما يزيد عن ٩٥٠ ألف طن خام (قصب سكر وبنجر سكر) لإنتاج ما يقرب من ١١٠ ألف طن سكر أبيض يستخدم من مصادر الطاقة خلال عمليات الإنتاج حوالي ١٣٥ ألف طن من المصاص و ٢٨.٥ ألف طن من المازوت وحوالي ٢٠٠٠ طن من الفحم، وكذلك الانبعاثات الناتجة من مصانع العسل الأسود (العصارات) والتي يزيد عددها على ٧٠ عصارة بدائرة المحافظة، حيث تستخدم المصاص أيضا كوقود، وينتج من العصارة الواحدة حوالي ٩ – ١٠ طن من الباجاس (المصاص) يوميا يستخدم معظمها كوقود،

أما الانبعاثات الناتجة من بعض الصناعات داخل المنطقة الصناعية مثل صناعة السوبر فوسفات وتعبئة الجير وصناعة الإسبداج وغيرها فيظهر تأثيرها السلبي على العاملين بهذه المصانع لعمل هذه المصانع بطريقة بدائية وتقليدية بالرغم من أن هذه الصناعات تقوم على مخلفات الصناعات الأخرى (مخلفات الجير الحي من مصانع السكر ومخلفات مصنع الأسمنت البای- باص ومخلفات مصانع الرخام)، وكذلك المحاجر والكسارات المنتشرة بالظهير الصحراوي والذى لا تتوافر فيه أدني وسائل الحماية أو الإشتراطات البيئية، كما تعتبر ورش رش الدوكو المنتشرة داخل الكتلة السكنية وقمائن الطوب ومكامير الفحم والفواخير وقمائن الجير من المصادر الأساسية لملوثات الهواء.

أما الضوضاء فتعتبر الورش المنتشرة داخل الكتل السكنية والتجمعات العمرانية المصدر الأساسي للضوضاء وأكثرها ورش الحدادة وسمكرة السيارات وإصلاح السيارات وقطع ولحام المعادن. أما المصانع الكبيرة فيقتصر تأثيرها على العاملين بها.

أما المخلفات السائلة فيعتبر مصنع سكر أبو قرقاص من أكبر مصادر التلوث التي تلقى بأحمال كبيرة من الملوثات بمصرف المحيط الذي يلقى بدوره في نهر النيل، حيث تبلغ كميات الصرف من هذا المصنع فقط حوالي ٤٣ ألف متر مكعب سنويا تقريبا خلال موسم التشغيل الذي يستمر إلى ما يقرب من ثمانية أشهر سنويا ، بالإضافة إلى كمية قليلة من الصرف تصل إلى ٠.٠٠٨ م^{٣}/ ثانية تنتج من شركة النيل لحليج الأقطان في حاله تشغيلها بكامل طاقتها وهى متوقفة الآن نهائيا بعد الخصخصة كذلك ما ينتج من مصانع (عصارات) العسل الأسود ، وبعض المصانع الأخرى (مثل مصنع تجفيف الحاصلات الزراعية، مصنع طمبو لتجفيف الحاصلات الزراعية، مصنع آيس كريم بتشو بني مزار، المفرخ السمكي بالمطاهرة الشرقية، مصنع النصر للحلاوة الطحينية بالطيبة، مصنع الراعي للحلاوة الطحينية بالطيبة، مصنع تويتى لتجفيف الحاصلات الزراعية بمغاغة) وهى ذات تأثيرات محدودة جدا بالنسبة لمصنع السكر.

أما المخلفات الصلبة المتولدة عن هذه الصناعات فأهمها كمية الباجاس والتي تبلغ حوالي ١٨٣ ألف طن سنويا من مصنع السكر، وحوالي ١٣٥٠ طن من عصارات أنتاج العسل الأسود، طينة المرشحات بمصنع السكر، بالإضافة إلى كميات قليلة من المخلفات (لا تتوافر معلومات عن مقدارها) تتولد من المصانع الأخرى مثل مصنع تجفيف الحاصلات الزراعية، مصنع طمبو لتجفيف الحاصلات الزراعية، مصنع آيس كريم بتشو بني مزار ، المفرخ السمكي بالمطاهرة الشرقية، مصنع النصر للحلاوة الطحينية بالطيبة، مصنع الراعي للحلاوة الطحينية بالطيبة ،

مصنع تويتى لتجفيف الحاصلات الزراعية بمغاغة)، وكذلك كميات تراب الباى باص الناتج من صناعة الأسمنت الأبيض .

أما المخلفات الخطرة المتولدة فتنحصر في ما ينتج من مصنع السكر ومصنع الأسمنت الأبيض وإنتاج وتكرير الزيوت ويقوم المسئولون عن هذه المصانع بتسليم هـذه المخلفـات لمتعهـدين للتخلص منها بطريقة آمنة أو إعادة تدويرها.

وفى الآونة الأخيرة قامت بعض هذه المنشآت بتوفيق أوضاعها (سواء جزئيا أو كليا) من ناحية انبعاثاتها حيث تم ربط مصنع الأسمنت بشبكة الرصد بجهاز شئون البيئة لرصـد الانبعاثـات بصفة دورية ، وتسليم مخلفاته الخطرة لمتعهد لإعادة تدويرها أو التخلص منهـا، كمـا يـتم التخلص من مخلفات الباى باص بنقلها إلى مواقع المحاجر المنتهى العمل بها وبعضها يدخل في صناعة الزجاج أو خلطه مع مخلفات مصانع الرخام والجير المطفى وعمل منتج يـدخل فـي أعمال البناء من محارة وضهارة ودهانات.

أما في مصنع السكر فقد تم إنشاء وحدة معالجة للمخلفات السائلة ومصائد للأتربة والرماد التي ساهمت في خفض معدلات التلوث ، كما يقوم المصنع بإعادة تدوير بعض مخلفات الباجاس في صناعة الأعلاف وبيع طينة المرشحات كسماد عضوي وكذلك تسليم مخلفاته الخطرة لمتعهـد لإعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة آمنة، وتقوم لجان التفتيش سواء من المحافظة أو جهاز شئون البيئة بالتفتيش على جميع هذه المنشآت وإتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالف منهـا وإلزام أصحابها بالمعايير طبقا لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٤.

كما اهتمت المحافظة بتدعيم المنطقة الصناعية للاستكمال بنيتها الأساسية بإستثمارات تزيد على ١٠٣.٦٣ مليون جنيه تم إنفاقها بالكامل وتقدر القيمة المطلوبة لاستكمال البنية الأساسية حوالي ٩٢.٣٧ مليون جنيه.

وبالرغم من مجهودات تلك المنشآت لتوفيق أوضاعها أو كذلك ما تقوم به المحافظة من تنفيـذ خطط التفتيش الدوري والمفاجئ على تلك المنشآت والحملات التفتيشية التي يقوم بها فرع جهاز شئون البيئة بأسيوط إلا انه مازالت انبعاثات مصنع الأسمنت غير مسـتقرة . كمـا أن مصـنع السكر ومصانع (عصارات) العسل الأسود تستخدم كميات كبيرة من الباجاس كوقود للغلايـات بالمصنع وتسوية وإنتاج العسل الأسود بالعصارات والذي ينتج عنها كميات كبيرة من الأدخنـة والرماد (الجزيئات العالقة) أما الكمية الباقية من الباجاس فيتم التخلص منها بطريقة عشـوائية ،

وكذلك كميات المخلفات السائلة المنصرفة من المصنع والتي تزيد عن ١٠٠٠ م ^{٣}/يوم والمحملة بكميات كبير من المواد العضوية وبقايا المواد المستخدمة في عمليات تنقية وإستخلاص السكر، وتكون في معظم الأحيان غير مطابقة للمعايير القانونية للصرف على المسطحات المائية والتي تأخذ طريقها إلى مصرف المحيط (هو المصرف الرئيسي الذي يتم صرف مخلفات الصرف الصحي والزراعي عليه) ومنه إلى نهر النيل ، كما تقوم بعض المنشآت الصناعية الأخرى بصرف مخلفاتها (وبدون معالجة) على المسطحات المائية (سطحية أو جوفية)، كما تقوم معظم الورش بالتخلص العشوائي من مخلفاتها، وما لذلك من مردود سلبي على البيئة المحيطة وذلك لقصور نظم عملية إدارة المخلفات الصلبة، كما أن هناك بعض المنشآت الصناعية بالمنطقة الصناعية تتخلص من مخلفاتها الصلبة بطريقة عشوائية لعدم وجود أماكن مخصصة لإلقاء هذه المخلفات كما أن معظمها يعتمد على البيارات لصرف المخلفات السائلة، وبعض هذه المنشآت تستخدم معدات تقليدية لا تتوافر بها المعايير والإشتراطات البيئية، وتعتبر الورش الحرفية المصدر الأساسي للضوضاء داخل الكتلة السكنية.

ويقع التأثير الأكبر لهذه الملوثات على المناطق والتجمعات السكنية المجاورة لهذه المنشآت والتي يمر بجوارها مصرف داير الناحية الذي تصب فيه المخلفات السائلة لمصنع السكر وما ينتج عنها من روائح كريهة وانتشار الأمراض والحشرات الناقلة للأمراض.

كما أن تخطيط المنطقة الحرفية بمدينة المنيا الجديدة لم يراعى فيها البعد البيئي كما تم مراعاته في تخطيط المنطقة الصناعية بالمطاهرة مما يؤدى إلى رفض إقامة بعض المشروعات بسبب الموقع وما يجاوره من أنشطة إما أن يتأثر بها أو يؤثر فيها حيث كان حجز القطع بها عشوائي دون النظر لنوعية النشاط.

بالإضافة إلى الانبعاثات الصادرة من المحاجر والتي تؤثر تأثيرا مباشرا وشديدا على العاملين بهذه المحاجر ومردود ذلك السلبي على التنمية البشرية والمستدامة بالمحافظة.

ويعرض هذا الفصل من الخطة الإنجازات خلال الخمس سنوات الماضية ، والمشكلات والقضايا الهامة التي مازالت قائمة وتأثيراتها السلبية وأسبابها ، وتحديد الرؤية والأهداف الرئيسية التي يجب الوصول إليها عن طريق تحديد الإجراءات والمشروعات المقترحة لمعالجة هذه المشكلات والوصول للأهداف.

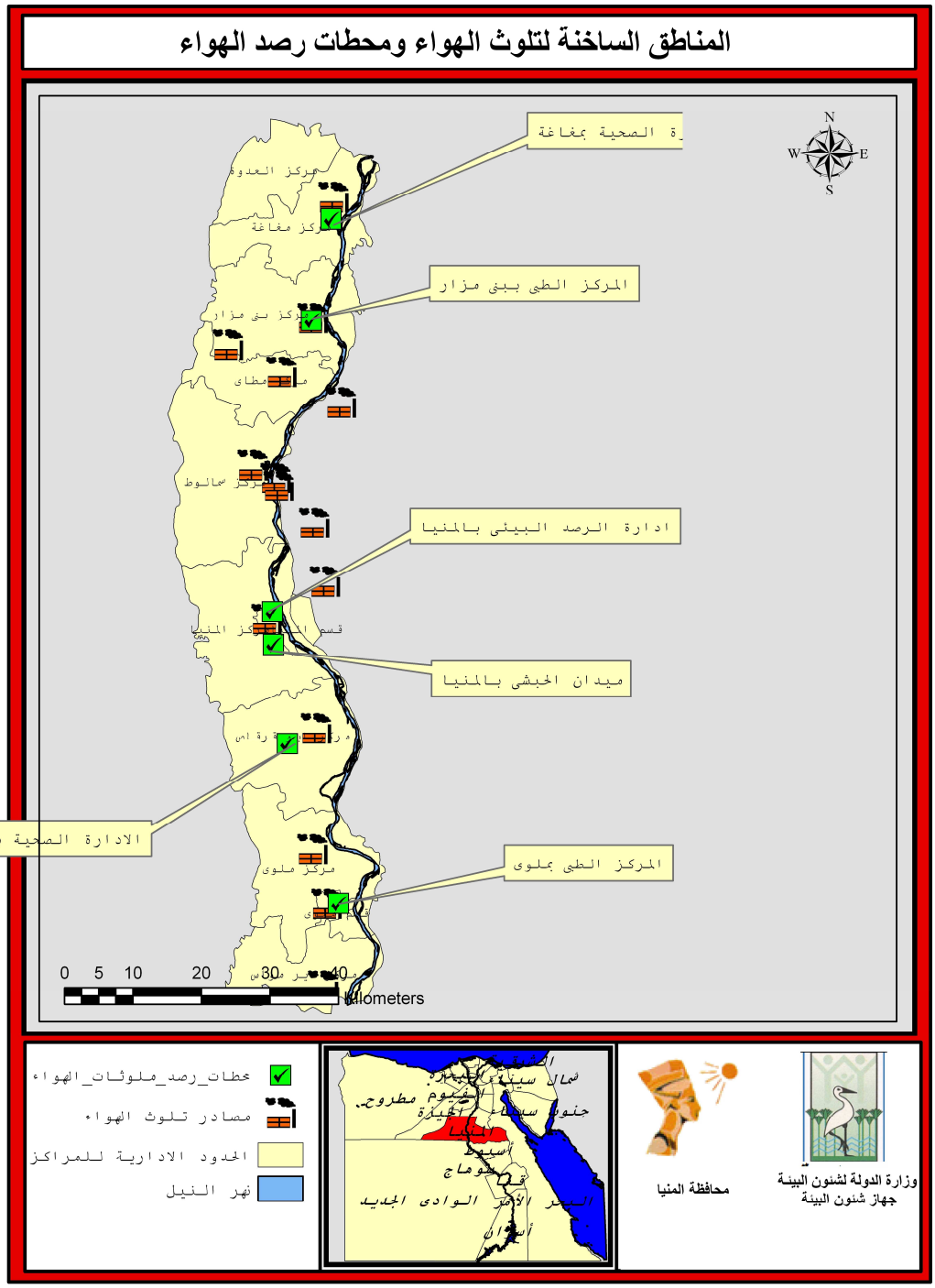
المناطق الساخنة لتلوث الهواء ومحطات رصد الهواء
N
W
E
S
ة الصحية بمغاغة
المركز الطبى ببنى مزار
ادارة الرصد البيئى بالمنيا
ميدان الحبشى بالمنيا
الادارة الصحية بابـ
المركز الطبى بملوى
مركز العدوة
مركز مغاغة
مركز بنى مزار
مطاى
مركز سالوط
مركز المنيا
مركز ملوى
0 5 10 20 30 40
Kilometers
محطات_رصد_ملوثات_الهواء
مصادر تلوث الهواء
الحدود الادارية للمراكز
نهر النيل
محافظة المنيا
وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة

٥-٣-٢ الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية

٥-٣-٢-١ القرارات والإجراءات

- عدم الترخيص لأي منشأة صناعية أو حرفية أو أي نشاط إلا بعد الحصول على الموافقة البيئية طبقا لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية بشأن حماية البيئة.
- التفتيش الدوري ومتابعة تنفيذ الإشتراطات البيئية على جميع المنشآت الصناعية والحرفية سواء القائمة قبل صدور القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ أو بعده.
- منح موافقات بيئية مؤقتة للورش الحرفية بالمدن والقرى الحالية لحين إنشاء مناطق حرفية بهذه المدن تنقل إليها هذه الورش بمجرد الإنتهاء من إنشأئها.
- تنفيذ أحكام المادة ٣٦ من القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن عدم جواز استخدام الآلات أو المحركات أو مركبات ينتج عنها عادم يجاوز الحدود المسموح بها.
- عدم الترخيص لأي منشآت صناعية كبيرة إلا داخل المنطقة الصناعية.
- عدم السماح باستخدام المازوت أو المواد البترولية الثقيلة بالأنشطة الخدمية داخل الكتلة السكنية.
- صدور بعض القرارات الخاصة بالسلامة والبيئة بمصنع الأسمنت لتحقيق معدل صفر من الحوادث وتم تحقيق أول عام بدون حوادث وهو العام الماضي وإستصدار شهادة بذلك من المجموعة الإيطالية.
- تم تجديد شهادة الإدارة البيئية ISO 14001 لمصنع الأسمنت الأبيض ببني خالد.

٥-٣-٢-٢ الدعم الفني والإداري

- تخصيص مساحة بالمنطقة الصناعية بالمنيا تصل إلى حوالي ٤٣ فدان لإقامة مجمع للصناعات الصغيرة عليها تضم ٣٩٠ وحدة لنقل الصناعات الحرفية بمدينة المنيا أو غيرها إليها.
- تمنح الأراضي بالمنطقة الصناعية بالمنيا مجانا كاملة المرافق تشجيعا للإستثمار بهذه المنطقة ونقل الأنشطة الصناعية إليها.

- التخطيط لإستغلال مياه الصرف المعالجة في زراعة غابة شجرية تصل مساحتها إلى ٦٦٠ فدان ،وتشجير الطرق والجزر الداخلية والتي تصل إلى حوالي ١٤ كيلو متر بالمنطقة الصناعية.
- توجيه أصحاب المشروعات إلى بعض الجهات التي يمكن الحصول منها على قروض ميسرة أو منح (مثل صندوق حماية البيئية) لإنشاء وحدات معالجة لمخلفاتها وتوفيق أوضاعها.
- إنشاء وحدة إستشارية لمعهد التبين بالمبنى الإداري لجهاز المنطقة الصناعية لتقديم الإستشارات الفنية والبيئية لأصحاب المشروعات بالمنطقة وخارجها.
- يتم الاستعانة بمعهد التبين لمتابعة أعمال الرصد البيئي لمصنع الاسمنت داخل وخارج بيئة العمل كما يتم الاستعانة بمعهد البحوث الفلكية والجيوفيزيقية لقياس معدل الإهتزازات الناتجة عن أعمال التفجير بمحاجر الشركة ومدى تأثيرها على البيئة المحيطة.

٥-٣-٢-٣ المشروعات والبرامج التي تم تنفيذها

- تم تنفيذ ما يزيد على ٧٥ %من شبكة مياه الشرب ، ٥٠ % من شبكة الصرف الصحي ، ٤٥ %من شبكة الكهرباء، ٥٠ % من رصف الطرق الداخلية ، وإنشاء سنترال سعة ٩٠٠ خط قابل للتوسعة بالمنطقة الصناعية لتوفير الخدمات الأساسية لجذب المستثمرين وتشجيع نقل المشروعات الكبيرة إليها.
- قام مصنع السكر بتركيب وحدة معالجة بيولوجية لمعالجة مخلفاته السائلة ولكنها غير كافية ، وكذلك إنشاء أبراج تبريد مغلقة لمعالجة المياه الملوثة حراريا ،وتأهيل وحدة تركيز الفيناس الأولى، وتأهيل مجارى المياه الملوثة داخل المصنع، وعزل تنكات المياه الساخنة وخطوط البخار للمحافظة على الطاقة والحد من التلوث الحراري بالمصنع، وتركيب مصائد للرماد والدخان الناتج من حرق الباجاس بغلايات المصنع، وتحويل مسار مصرف المصنع إلى خارج الكتلة السكنية وتغطيته كحل مؤقت لتخفيف حدة الروائح الكريهة المنبعثة من هذه المخلفات أثناء مرورها بالمجارى المائية أمام بعض التجمعات السكنية.

- قام مصنع الأسمنت الأبيض ببني خالد بتركيب فلاتر للحد من الانبعاثات وأتربة البـــاى باص من مداخن المصنع ، وتركيب أجهزة لقياس الانبعاثات من المداخن وربطها بشبكة رصد ملوثات الهواء بجهاز شئون البيئة لمتابعة التزام المصـــنع بالمعـــايير الخاصـــة بالانبعاثات طبقا لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية، كما تم تركيب شـــبكة إنذار مبكر للحرائق بمناطق إنفاق الكابلات الرئيسية وجميع محطات القوى بمبلغ حوالي ٢ مليون جنيه ، وتم إحلال وتجديد شبكة مياه إطفاء الحريق ودورة المياه المغلقة داخل المصنع، وتم تعبيد ورصف طرق ترابية داخل المصنع بمساحة ١٥ ألف متر مربـــع، وزراعة وتشجير ١٣٨ ألف متر مربع كمساحات خضراء داخل المصنع.
- قامت مديرية التموين بتطوير معظم مطاحن المحافظة للعمل بنظام السلندرات للحد من المخلفات السائلة وإنبعاثات الأتربة والغبار من هذه المطاحن.
- عمل تجارب على أتربة الباى باص الناتجة من مصنع الأسمنت لإستغلاله في صـــناعة الزجاج، وخلطه بمخلفات مصانع الرخام والجير الحي لعمل منتج يدخل في أعمال البناء من محارة وضهارة ودهانات.
- استكمال المرحلة الأولى من مدينة الحرفيين لنقل الورش المقلقة للراحة إليها.

٥-٣-٢-٤ المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها

- استكمال البنية الأساسية بالمنطقة الصناعية (مياه شـــرب، صـــرف صـــحي، طـــرق، كهرباء ... الخ)
- استكمال المرافق الخاصة بالمنطقة الحرفية لمركز ومدينة المنيا.
- قيام مصنع الاسمنت الأبيض بتنفيذ خطة لتوفيق أوضاعه من خـــلال تحويـــل الفلاتـــر الكهروستاتيكية إلى فلاتر نسيجية لخط الإنتاج بالكامل.
- التخلص من تراب الباى باص عن طريق مقاول يقوم حاليا برفع التراب في ســـيارات مغلقة.

٥-٣-٣ الوضع الراهن : المشكلات والأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط والبرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
مازال مصنع السكر ومصانع (عصارات)العسل الأسود يستخدم الباجاس كوقود.	- الانبعاثات الغازية والدخان من هذه الصناعات بكميات كبيرة ، وتأثيرا هذه الانبعاثات السلبية على الصحة العامة لسكان المناطق المجاورة لهذه المنشآت.	- عدم وجود وقود بديل لهذه الصناعات - فشل تجربة استخدام السولار كوقود بدلا من الباجاس في مشروع تطوير أحد عصارات إنتاج العسل الأسود والذي تم تنفيذه بالتعاون مع جهاز شئون البيئة. - إنخفاض تكلفة استخدام الباجاس كوقود ومردود ذلك على تكلفة الإنتاج للعسل والعائد المادي من هذه الصناعة.	جارى توصيل الغاز الطبيعي لمحافظة المنيا وفى هذه الحالة سيتم إجبار هذه المنشات وغيرها والتي تستخدم وقودا مخالفا لتوصيل الغاز الطبيعي وإستخدامه كوقود بدلا من الباجاس أو المازوت.
يتم صرف المخلفات السائلة لمصنع السكر بمعالجة جزئية في كثير من الأحيان.	تلوث المجارى المائية (مصرف المحيط) بمخلفات هذا المصنع وما تحمله من مواد عضوية والذي بدوره يصب على نهر النيل ،وما تسببه هذه المخلفات من إنبعاث روائح الكريهة نتيجة تحلل هذه المواد	- عدم كفاءة وضعف طاقة وحدة المعالجة لهذه المخلفات داخل المصنع وزيادة كمية المخلفات على طاقة هذه الوحدة. - عدم توافر موارد مالية لدى المصنع لزيادة طاقة وحدة المعالجة.	تحويل مسار مصرف المصنع المجاور للكتلة السكنية بالقرب من المصنع إلى خارج هذه المساكن وتغطية الجزء القريب منها.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط والبرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
	وإستهلاك الأكسجين الذائب في الماء وتأثيره على الأحياء المائية، وانتشار الحشرات الضارة والناقلة للأمراض، ويقع التأثير الأكبر على القرى والتجمعات السكانية التي يمر عليها هذا المصرف، والزراعات المجاورة ، ومصادر مياه الشرب.		
انتشار الورش الحرفية وبعض المصانع داخل الكتلة السكنية بالمدن والقرى.	– التخلص العشوائي لمخلفات هذه المنشآت بجوار المساكن والزراعات والمجارى المائية وتأثير ذلك على الصحة العامة لسكان هذه المناطق ومردودة السلبي على الحالة الإقتصادية والتنمية بالمحافظة. – الضوضاء والإزعاج الذي تسببه هذه المنشآت مما يسبب التوتر العصبي والاضطرابات النفسية لسكان المنطقة المحيطة	– عدم وجود مناطق حرفية بالمدن أو القرى – عدم كفاءة نظم إدارة المخلفات الصلبة ، أو عدم وجودها كما هو الحال بالقرى – قيام معظم أصحاب هذه الورش بمزاولة أنشطتهم خارج الورشة وذلك لعدم ملائمة مساحة المحل مع نوعية النشاط المرخص له مثل أنشطة سمكرة وميكانيكا السيارات و الدوكو وغيرها. – عدم إلتزام معظم أصحاب	– تكثيف حملات التفتيش على هذه المنشآت خلال مواعيد العمل وبعدها بالتعاون مع الجهات المختصة. – تنفيذ الإشتراطات البيئية قبل وبعد التشغيل حسب طبيعة الإشتراطات. – حذر أقامة بعض الأنشطة الحرفية داخل الكتلة السكنية. – منح موافقات بيئية

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط والبرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
	بهذه المنشآت. - إنبعاث عوادم السيارات ورزاز بويات الدوكو من ورش هذه الأنشطة وما لذلك من تأثيرات ضارة على السكان المحيطين بهذه الورش. - إختناق الشوارع والطرق بهذه المناطق مما يعوق حركة المارة وسيارات الخدمات (الإسعاف أو المطافئ).	الورش بمواعيد العمل وإستمرارهم بالعمل بعد ساعات العمل الرسمية.	مؤقتة لبعض الورش الحرفية بالمدن والقرى لحين إنشاء مناطق حرفية تنقل إليها هذه المشروعات.
انتشار قمائن الطوب داخل الكتلة السكنية، ومكامير الفحم، والفواخير ببعض المناطق.	- مزاولة هذه المهن بدون تراخيص. - استخدام المازوت ومخلفات الزيوت كوقود داخل الكتلة السكنية وإنبعاث الغازات السامة والخانقة من إحتراق هذه المخلفات والمازوت. - تأثير هذه الانبعاثات على سكان هذه المناطق ويمتد تأثيرها إلى المناطق	- اعتماد أصحاب هذه الحرف على هذه المهن في كسب الرزق مع عدم وجود بدائل أو موارد مالية لنقل صناعاتهم خارج الكتلة السكنية أو إلى المناطق الصناعية أو تطوير هذه الصناعات نظرا لمستواهم المادي المتدني. - إستغلال أصحاب هذه الصناعات أيام العطلات في إشعال هذه القمائن أو	- تكثيف حملات التفتيش على هذه الأماكن والعمل على إزالة هذه القمائن فور إكتشافها أو الإبلاغ عنها.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط والبرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
	المجاورة وانتشار الأمراض الصدرية والجهاز التنفسي بين سكان هذه المناطق ومردود ذلك السلبي على التنمية.	والفواخير وتستوي والفواخير خلال ساعات والقمائن خلال ثلاثة أيام على الأكثر ، ولذلك لا تتمكن الأجهزة المعنية من إيقاف المخالفة قبل أو إثناء وقوعها نظرا لطول الإجراءات بالنسبة لوقت المخالفة المحدود.	
تأثيرات إنبعاثات مصنع الاسمنت الأبيض على المناطق السكنية المحيطة.	– قرب المصنع من الكتلة السكنية. – عدم ثبات إنبعاثات المصنع في بعض الفترات بالرغم من مطابقتها قياساتها أثناء إجراء المعاينات. – تأثير هذه الانبعاثات على الصحة العامة للسكان المقيمين بالقرى القريبة من المصنع خاصة من الناحية الجنوبية وإصابتهم بأمراض التحجر الرئوي ، وكذلك تأثيرها على الزراعات المجاورة.	– تم إنشاؤه قبل صدور القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولم يراع فيه شرط المسافة أو مناسبة الموقع لمثل هذا النشاط. – فصل الفلاتر على فترات وانبعاث كميات كبير من أتربة الأسمنت أثناء فترة فصل الفلاتر لزيادة كمية المخلفات عليها وأول أكسيد الكربون.	– ربط المصنع بشبكة الرصد (رصد ملوثات الهواء)جهاز شئون البيئة بالقاهرة لقراءة قياسات إنبعاثات المصنع بصفة دورية – التفتيش الدوري والمفاجئ على المصنع للتأكد من إلتزام المصنع بالمعايير والإشتراطات البيئية.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط والبرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
الانبعاثات الناتجة من المحاجر المنتشرة بالظهير الصحراوي وكسارات الحجر الجيري. ومصنع السوبر فوسفات وتعبئة الحجر الجيري وصناعة الإسبداج.	– كثافة الانبعاثات بهذه المنشآت والكسارات أو المحاجر أثناء عمليات النشر والتقطيع لهذه الخامات بالمواقع لاستخراج الطوب الحجري أو إستخراج أي مواد بناء أخرى، أو طحن وغربلة وتعبئة مخلفات الجير المطفئ والباى باص في مصنع السوبر فوسفات وكذلك مصنع الإسبداج. – تأثير هذه الانبعاثات المباشرة والشديدة على صحة العاملين بهذه المحاجر وإصابتهم بالأمراض الصدرية مما يؤدى إلى عدم قدرتهم على الإستمرار في عملهم لفترات طويلة وتردى حالتهم الإقتصادية والإجتماعية في سن مبكرة لتأخر حالتهم الصحية. – تعرض العاملين بهذه	– العمل بهذه المحاجر بصورة تقليدية تعتمد على معدات لا تتوافر بها وسائل الحماية للعاملين. – تعتمد المعدات على قوة العامل الملازم لها الذي لا تتوافر له إي وسائل لحمايته من الانبعاثات المتجهة إليه مباشرة. – ارتفاع التكلفة في حالة استخدام معدات أو تكنولوجيا حديثة مثل المنشار السلكي أو التقطيع الحراري. – عدم ثبات هذه المشروعات (المحاجر) في موقع واحد لفترة طويلة. – العمالة بهذه المواقع باليومية ويصعب السيطرة عليها. – المعدات المستخدمة والأدوات بهذه المصانع شبه بدائية يصعب التحكم في الانبعاثات الصادرة عنها كاملا.	– تشديد الرقابة والتفتيش المفاجئ على هذه المواقع بمعرفة إدارة المناجم والمحاجر بالمحافظة، وإدارة السلامة والصحة المهنية بمديرية القوى العاملة، بالإشتراك مع إدارة شئون البيئة.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط والبرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
	المواقع لإخطار وحوادث كثيرة بسبب سوء حالة المعدات أو بيئة العمل وزيادة نسبة الضوضاء. - عدم التأمين على العاملين بهذه المحاجر بالرغم من كثرة عددهم.		

٥-٣-٤ الرؤية والأهداف

خفض التلوث الصناعي الناتج من المصادر الصناعية للحفاظ على صحة المواطنين من خلال الأهداف التالية :-

- إلزام المنشآت الصناعية بالمعايير والإشتراطات البيئية طبقا لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ والقوانين الأخرى المنظمة لهذه الأنشطة.
- تحسين الظروف البيئية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان التخلص الآمن من المخلفات الصناعية والمخلفات الخطرة و تخفيف آثار أنشطة التحجير والتعدين.

٥-٣-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
خفض مستوى التلوث الصناعي من المصانع الكبرى.	– ضمان قيام الصناعات الكبرى بإدخال المعدات الضرورية للحد من التلوث لتتوافق مع القوانين والمعايير المصرية المتعلقة بمستويات التلوث وتوفيق أوضاعها. – تقييم كيف يمكن تحسين تكنولوجيا تخفيف الملوثات التي يستخدمها مصنع السكر. – دراسة كيفية تطوير مصانع (عصارات) إنتاج العسل الأسود بطريقة إقتصادية وصحية. – توفير إختيارات واقعية للصناعات الملوثة الموجودة داخل الكتلة السكنية لكي يمكن نقلها خارج الكتلة السكنية. – فصل المخلفات الصناعية الخطرة من المنبع.	– التفتيش الدوري والمفاجئ على هذه المنشآت لضمان التزامها بالمعايير والإشتراطات البيئية مع إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين. – توجيه أصحاب هذه المشروعات المخالفة إلى جهات متخصصة لدراسة توفيق أوضاع هذه المنشآت ومنحهم قروضاً ميسرة من صندوق حماية البيئة. – التعاون مع المنظمات الغير حكومية والجمعيات الأهلية لإعداد مواد إعلامية للتوعية البيئية بمشاكل المخلفات الصناعية وتوضيح المخاطر الصحية الناتجة عنها. – التوعية بالقوانين البيئية والمسائل المتعلقة بالإلتزام البيئي. – سرعة إدخال الغاز الطبيعي للمحافظة.
ضمان التخلص الآمن من المخلفات الصناعية الخطرة.	– أن يكون لدى المنشآت الصناعية المختلفة إستراتيجية واضحة لإدارة المخلفات الصناعية الخطرة. – حماية موارد المياه من التلوث	– مطالبة الصناعات الكبرى بتركيب معدات لتخفيف التلوث وصيانتها دوريا. – تخصيص مبالغ مالية كحوافز للمنشآت الصناعية التي يتم توفيق أوضاعها من قبل

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
	الصناعي من خلال إدخال مبدأ حوافز ومبدأ الملوث يدفع. – ضمان صيانة منشآت المعالجة بصورة دورية وأن المواد المحتمل أن تكون خطرة يتم تخزينها تخزينا صحيحا. – توفر قائمة بالمواد الخطرة التي تنتج عن الصناعات المختلفة وتقدمها إلى إدارة شئون البيئة أو فرع الجهاز بحيث يمكن الاتفاق على نظام للتخلص الآمن منها.	جهاز شئون البيئة. – توقيع الغرامات مع التعويضات على المنشآت المخالفة بما يتناسب مع الضرر الواقع بسبب مخالفتها. – التنسيق مع الجهات القضائية بتوقيع أقصى العقوبات مع التعويضات على المنشآت الملوثة حتى وان كان صاحب المنشأة قام بإزالة أسباب المخالفة وذلك لوقوع المخالفة وحدوث الضرر ، وعدم الأخذ بالخطابات التي تصدر من بعض الجهات متضمنة أن المخالف قام بإزالة أسباب المخالفة والتي تصدر بطريقة أو بأخرى.
ضمان خفض مستوى التلوث الصناعي في المناطق السكنية.	– توفير وإنشاء مناطق حرفية بجميع مدن المحافظة خارج الكتلة السكنية لنقل الصناعات المتوسطة والصغير ومتناهية الصغر إليها حسب الأولوية ودرجة التلوث – توفير مساحات ملائمة وورش نموذجية في المناطق الصناعية لهذه الصناعات	– سرعة تخصيص الأراضي في مواقع مناسبة خارج الكتلة السكنية لإقامة المناطق الحرفية عليها بجميع مدن المحافظة وإجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لها – حظر الترخيص لأي منشأة ملوثة داخل الكتلة السكنية – توفير الحوافز الدائمة مثل سعر الأراضي والطاقة لتشجيع أصحاب هذه

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
	– إدخال الإجراءات التي من شأنها ضمان قيام هذه الصناعات بتحديث التكنولوجيا المستخدمة لخفض مستويات التلوث والضوضاء الناتجة عن عملياتها الصناعية – توفير أماكن مناسبة لنقل أنشطة قمائن الطوب والفواخير ومكامير الفحم إليها مع مراعاة البعد الإجتماعي والإقتصادي لأصحاب هذه الأنشطة	الورش والصناعات على الانتقال إلى هذه المناطق – دراسة توفير قروض ميسرة لتغطية تكاليف الانتقال إلى هذه المناطق – إعادة النظر في شرط المساحات الخاصة بالأنشطة المختلفة بحيث تتناسب مساحة الموقع مع نوع النشاط – توجيه الدعم المالي (قروض ميسرة) إلى مركز تحديث الصناعات لدعم التحول إلى التكنولوجيا الأحدث
خفض الانبعاثات الصادرة من ورش السيارات وطلاء الأثاث بالرش.	– ضمان عدم الرش في المناطق السكنية – تشجيع استخدام مسدسات رش الدوكو والبويات عالية الكفاءة وتحديد الرش في الكبائن المخصصة لذلك لخفض التعرض للإنبعاثات الضارة الصادرة منها.	– حظر الترخيص لمثل هذه الأنشطة داخل الكتلة السكنية أو بالقرب منها – العمل على ربط مزاولة هذا النشاط بتوفير كبائن الرش المناسبة – إلزام أصحاب هذه الصناعات بتسليم عبوات البويات الفارغة لمتعهد لضمان عدم إعادة إستخدامها والتخلص منها بطريقة آمنة أو إعادة تدويرها مع العمل على إنشاء نظام ه لتجميع مخلفات البويات الناتجة من كبائن الرش والتخلص منها – البحث في إمكانية خفض تركيز المذيبات

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدف
		في البويات ذات الأساس العضوي إلى الحد التي تكون فيه أقل ضررا على البيئة مع الإحتفاظ بالجودة المطلوبة أو التحول إلى البويات ذات الأساس المائي – إغلاق الورش المخالفة والغير مرخصة والعمل على نقلها إلى المنطقة الصناعية
تخفيف آثار أنشطة التحجير والتعدين.	– تقليل الفاقد والغبار المنبعث من مواقع المحاجر – – تطبيق إجراءات تلزم مشغلو المحاجر بإزالة كافة أنواع التشوينات من على سطح الأرض في مناطق التحجير التي أغلقت وكذلك ردم الحفر في منطقة العمل كلما أمكن ذلك – فرض استخدام تكنولوجيا لتقليل الانبعاثات والاستخدام الأمثل للمواد المحجرية مع مراعاة الأبعاد الإقتصادية (مثل المنشار السلكي والشفرات الدائرية ذات القطر الكبير والتقطيع الحراري)	– فرض عقوبات صارمة على عمليات التحجير التي لا تلتزم بالشروط البيئية – عدم الترخيص لهذه الأنشطة إلا بعد الحصول على الموافقة البيئية – تعزيز قدرات إدارة شئون البيئة لفهم أفضل لعملية تطبيق الاشتراطات البيئة واتخاذ الإجراءات التي من شأنها استخدام وسائل أفضل للالتزام باشتراطات تقييم الأثر البيئي على مشغلي المحاجر قبل السماح لهم بتشغيلها – تكليف جهات بحثية لاختيار أفضل الطرق التكنولوجية وأنسبها لإستخراج هذه المواد الخام وإستخدامها دون إهدارها وتقليل الانبعاثات الصادرة عنها خلال هذه العملية

٥-٣-٦ المشروعات المقترحة

٥-٣-٦-١ مشروعات ذات أولوية مرتفعة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
إقامة مناطق حرفية بجميع مدن المحافظة	المحافظة	القطاع الخاص	٧ مليون جنيه	٥ سنوات	القطاع الخاص
تطوير وزيادة طاقة وحدة المعالجة بمصنع السكر بأبو قرقاص من ٥٠ إلى ٢٠٠ م^3/ساعة	إدارة المصنع	إدارة المصنع	٢٥ مليون جنيه	عام واحد	ميزانية المصنع أو قرض ميسر من صندوق حماية البيئة
تطوير مصانع (عصارات) العسل الأسود	أصحاب المصانع	القطاع لخاص	٢٥٠ ألف جنيه لكل عصارة	٥ شهور لعصارة واحدة كمشروع إرشادي	صندوق حماية البيئة أو جهات مانحة

٥-٣-٦-٢ مشروعات ذات أولوية متوسطة

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهات مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
إنشاء مصنع خشب حبيبي لاستغلال الباجاس الناتج من مصنع السكر عصارات صناعة العسل الأسود بعد تطويرها وإدخال الغاز الطبيعي	القطاع الخاص	القطاع الخاص	١٥ مليون جنيه	عامان	القطاع الخاص
تطوير مكامير إنتاج الفحم النباتي وكوش الجير	أصحاب المكامير والكوش	قطاع خاص	٢٥٠ ألف جنيه لكل مشروع	٥ شهور لمكمورة أو كوشة واحدة كمشروع إرشادي	القطاع الخاص بمشاركة صندوق حماية البيئة

٥-٣-٧ توصيف مشروعات أو برامج ذات أولوية مرتفعة

١- إنشاء مدفن آمن لإحتواء أتربة الأسمنت القديمة والحديثة بمصنع الأسمنت الأبيض ببني خالد (مركز سمالوط)

وصف المشكلة

١- تمثل أتربة الأسمنت عبئا كبيرا على المصنع في حالة تكدسها داخله وخارجه.

٢- التخلص العشوائي من أتربة الاسمنت بالبيع أو تشوينها خارج المصنع.

٣- تطاير هذه الأتربة نتيجة هبوب الرياح وما له من تأثير شديد على صحة المواطنين المجاورين للمصنع حيث يتسبب في إصابتهم بالتحجر الرئوي.

وصف المشروع وعناصره

١- إعداد الدراسة الميدانية لتحديد موقع المدفن الصحي.

٢- القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات الإدارية ثم البدء في تنفيذ المشروع.

٣- إعداد التصميم التفصيلي والرسومات الهندسية وكراسات الشروط للطرح على المقاولين.

٤- تدريب فريق العمل على الإدارة البيئية السليمة للمدفن الصحي.

جهات تنفيذ المشروع

القطاع الخاص

التكلفة التقديرية للمشروع

خمسون مليون جنيه

٢- إنشاء وحدة معالجة للصرف الصناعي ذات سعة ٢٠٠ م^{٣}/ساعة بدلا من ٥٠ م^{٣}/ساعة بمصنع السكر بأبو قرقاص

وصف المشكلة

١- عدم كفاية سعة وحدة المعالجة

٢- الصرف الصناعي مخالف للقوانين

٣- تلوث مصرف المحيط نتيجة الصرف المخالف على هذا المصرف

٤- التأثير الضار لهذه الملوثات على المساكن والزراعات المجاورة

٥- عدم توافر موارد مالية لدى المصنع لزيادة طاقة وحدة المعالجة

وصف المشروع وعناصره

١- إعداد الدراسة الميدانية والقيام بإجراء التحاليل اللازمة لتحديد مواصفات وحدة المعالجة المطلوبة

٢- إعداد الدراسة اللازمة لتكلفة هذه الوحدة

٣- إعداد التصميم التفصيلي والرسومات الهندسية وكراسات الشروط للطرح على المقاولين

٤- تدريب فريق العمل على إدارة وحدة المعالجة

جهات تنفيذ المشروع

القطاع الخاص

التكلفة التقديرية للمشروع

خمسة وعشرون مليون جنيه

٣- تطوير مصانع العسل الأسود بمركزي ملوي ودير مواس

وصف المشكلة

١- إنبعاثات غازية مخالفة ودخان كثيف داخل الكتلة السكنية

٢- تلوث المياه الجوفية والسطحية نتيجة إلقاء الصرف السائل داخل الآبار الجوفية والمسطحات

٣- عدم وجود نظافة داخلية لهذه المصانع (العصارات)

٤- استخدام تكنولوجيا بدائية

وصف المشروع وعناصره

١- عمل دراسة ميدانية لهذه العصارات وتحديد كمية المخلفات والأسس العلمية السليمة للتخلص من هذه المخلفات مع عدم التأثير على سعر المنتج ونوعيته

٢- عمل الدراسات التفصيلية على أحد هذه العصارات

٣- عمل توعية لأصحاب العصارات على فوائد تطبيق هذه التعديلات (التكنولوجيا الحديثة)

جهات تنفيذ المشروع

قطاع خاص

تكلفة تقديرية للمشروع

مائتان وخمسون ألف جنية.

٤- إحلال الفلاتر النسيجية محل الفلاتر الكهروستاتيكية لخط الإنتاج بالكامل بمصنع الأسمنت الأبيض ببني خالد مركز سمالوط

وصف المشكلة

١- تمثل الفلاتر الكهروستاتيكية عبئا ماديا كبيرا من حيث إصلاحها كما أن أسعار هذه الفلاتر عالية جدا وأيضا تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء

٢- يتم فصل الفلاتر على فترات وإنبعاث كميات كبيرة من أتربة الأسمنت أثناء فترة فصل الفلاتر لزيادة كمية المخلفات عليها وزيادة أول أكسيد الكربون

وصف المشروع وعناصره

١- إعداد دراسة ميدانية لتحديد الأعداد المطلوبة من الفلاتر النسيجية والتي سوف تحل محل الفلاتر الكهروستاتيكية

٢- إعداد التصميم التفصيلي والرسومات الهندسية وكراسات الشروط للطرح على المقاولين

٣- تدريب فريق العمل على الاستخدام الأمثل للفلاتر النسيجية

جهات تنفيذ المشروع

القطاع الخاص

التكلفة التقديرية للمشروع

عشرون مليون جنيه.

٥- إنشاء مصنع خشب حبيبي لاستخدام الباجاس الناتج من مصنع السكر أو مصانع العسل الأسود في صناعة الخشب الحبيبي

وصف المشكلة

١- إنبعاث كمية كبيرة من الغازات والأدخنة نتيجة استخدام الباجاس كوقود لهذه المصانع

٢- تأثير هذه الانبعاثات السلبي على صحة السكان القاطنين بالمناطق المجاورة من هذه المنشات

٣- يقلل من القيمة الإقتصادية للمناطق المجاورة لهذه المصانع

وصف المشروع وعناصره

١- إعداد الدراسة الميدانية لتحديد كمية الباجاس المطلوب إستغلالها في صنع الخشب الحبيبي

٢- إعداد التصميم التفصيلي والرسومات الهندسية وكراسات الشروط للطرح على المقاولين

٣- تدريب فريق العمل على الإدارة البيئية السليمة بداية من جمع كميات الباجاس وتحويله إلى خشب حبيبي

٤- توعية أصحاب المصانع بفوائد تطبيق هذه التعديلات

جهات تنفيذ المشروع

القطاع الخاص

تكلفة تقديرية للمشروع

خمسة عشر مليون جنية

٦- تطوير مكامير إنتاج الفحم النباتي وكوش الجير

وصف المشكلة

١- استخدام المازوت ومخلفات الزيوت كوقود مما ينتج عنه إنبعاث الغازات السامة والخانقة

٢- تأثير هذه الانبعاثات على صحة السكان ومردوده السلبي على التنمية

٣- يقلل من القيمة الإقتصادية للمنطقة

٤- اعتماد أصحاب هذه الحرف على هذه المهن في كسب الرزق مع عدم وجود بـــدائل أو موارد مالية لنقل هذه الصناعة إلى المناطق الصناعية المعتمدة أو تطويرها

وصف المشروع وعناصره

١- إعداد الدراسة الميدانية عن عدد مكامير إنتاج الفحم النباتي وكوش الجيـــر ومواقعهـــا داخل المحافظة

٢- عمل الدراسات التفصيلية على أحد هذه المكامير للوصول إلى أفضل تطوير

٣- عمل توعية لأصحاب هذه المكامير بفوائد تطبيق التكنولوجيا الحديثة

جهات تنفيذ المشروع

القطاع الخاص

تكلفة تقديرية للمشروع

مائتان وخمسون ألف جنيه

٧- توصيل الغاز الطبيعي إلى مصنع السكر بأبو قرقاص ومصانع العســل الأســود بملــوي ودير مواس

وصف المشكلة

١- استخدام الباجاس والمازوت كوقود مما ينتج عنه إنبعاثات مخالفة وأدخنة كثيفة

٢- تأثير هذه الانبعاثات على صحة السكان ومردوده السلبي على التنمية

٣- يقلل من القيمة الإقتصادية للمنطقة

٤- فشل تجربة استخدام السولار كوقود بدلا من الباجاس في مشروع تطوير أحـــد عصـــارات إنتاج العسل الأسود

٥- مردود استخدام السولار كوقود بدلا من الباجاس على تكلفة إنتاج العسل الأســود والعائـــد المادي من هذه الصناعة

وصف المشروع وعناصره

١- إعداد دراسات ميدانية عن عدد مصانع العسل الأسود وتكلفة توصيل الغاز الطبيعي لهـذه المصانع وأيضا لمصنع السكر بأبو قرقاص

٢- عمل الدراسات التفصيلية على أحد هذه المصانع للوصول إلى أفضل طريقة للتطوير

٣- عمل توعية لأصحاب هذه المصانع بفوائد إدخال الغاز الطبيعي

جهات تنفيذ المشروع

قطاع خاص

تكلفة تقديرية للمشروع

حوالي خمسة ملايين جنيه لمصنع السكر بأبو قرقاص وحوالي مائة وخمسون ألف جنيه لمصنع العسل الأسود.

٥-٤ الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكانية

٥-٤-١ خلفية عامة

تعتبر محافظة المنيا من المحافظات الريفية بالدرجة الأولى وهى من المحافظات ذات الدخل المنخفض وتحتل المركز الـ ١٩ بين المحافظات من ناحية الدخل ويبلغ نسبة الفقراء بها ٣٨.٢ %، والأشد فقرا حوالي ١٠.٢ % من عدد السكان وتصل نسبة الأمية بها حوالي ٤١ % من عدد السكان ويبلغ سكان الريف حوالي ٨٢ % وسكان الحضر حوالي ١٨ % (بما فيها سكان العشوائيات) يسكن غالبيتهم في القرى والنجوع والعزب والكفور التي تصل إلى ٦١ قرية أم ، و ٣٥٩ قرية تابع ، و ١٧١٣ عزبة وكفر ونجع يكتظ بها وادي النيل وتكاد تخلو منها المنطقة الصحراوية دون الإنفتاح على الظهير الصحراوي، مما أدى إلى دفع السكان في الريف التعدي على الأراضي الزراعية أو الهجرة إلى المدن بحثا وراء الرزق وإقامة المساكن على أطراف المدن القائمة والتعدي أيضا على الأراضي الزراعية وأملاك الدولة حولها، مما أدى إلي ظهور المناطق العشوائية حولها والتجمعات السكانية العشوائية بالقرى، والتي تبلغ حوالي ٣٠ منطقة عشوائية بمختلف مدن المحافظة (ملحق رقم ٣) ونشأت الأحياء الفقيرة التي تضم العديد من العشش والأكواخ وبيوت الصفيح والأحياء القديمة التي تعانى من التدهور وإسكان الغرفة الواحدة التي تعيش بها أسرة واحدة وتتسم برداءة مستوى البناء وضيق الشوارع والحواري وانتشار الورش الحرفية والإفتقار إلى الإضاءة الكافية فضلا عن التصاق العشش وحجرات المعيشة وإفتقار الحماية الأمنية مما يؤدى إلى انتشار السلوكيات الإنحرافية وتبلد الإحساس وظهور العصابات.

وخلال السنوات الأخيرة قامت المحافظة بمد شبكات الصرف الصحي للمناطق العشوائية بمدينة المنيا وتم توصيل ما يقرب من ٩٥ % من المنازل بها بالشبكة، كما تم إنشاء وتشغيل محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي بمدن أبو قرقاص والعدوة ودير مواس لخدمة هذه المدن وما حولها من مناطق عشوائية وبعض القرى مثل البهنسا وتلة، وكذلك مد شبكات مياه الشرب لمعظم هذه المناطق بالمدن والقرى فبلغ نسبة المستفيدون من شبكة مياه الشرب إلى حوالي ٧٨ % من عدد السكان، و الكهرباء إلى حوالي ٩٥ % من عدد السكان المحافظة، كما تم تطوير بعض المنشآت الصحية (مستشفى عام و ٢ مستشفى مركزي، ٤ مستشفى تخصصي، ٦ مستشفى قروي، ٩٠ وحدة صحية ريفية وإنشاء ٣ وحدات لكل خطة خمسيه، وجارى تطوير عدد ٩ مستشفى قروي) جميعها يخدم المدن والمناطق العشوائية المحيطة بها والقرى، كما بلغ

عدد الأطباء العاملين بوزارة الصحة لخدمة هذه المناطق ٥.٢ طبيب لكل عشرة آلاف نسمة وهى نسبة تزيد عما كانت عليه عام ٢٠٠٣ وهى ٤.٦ طبيب لكل عشرة آلاف نسمة كذلك ٩.٤ ممرضة لكل عشرة آلاف نسمة وبلغ عدد الأسرة ١١.١ لكل عشرة آلاف نسمة، وعدد الوحدات الصحية ٣.٦ وحدة لكل مائة ألف نسمة، كما زاد عدد المنشآت التعليمية إلى حوالي ٢٠٢٨ مدرسة تشمل ٢٢٧٦٥ فصلا يلتحق ث٤ث٥بيبها ما يقرب من ٩٣٣٩٨٧ طالب.

كما تقوم بعض الجمعيات الأهلية بتقديم بعض الخدمات مثل جمع ونقل وتدوير المخلفات الصلبة والزراعية، وتوصيل مياه الشرب لمنازل الفقراء، وإنشاء المراحيض الصحية، والقوافل الطبية والتوعية .... الخ (بتمويل من جهات مانحة أو المحافظة) ببعض المناطق العشوائية وقرى المحافظة وكذلك نشاط الصندوق الإجتماعي بتوفير فرص عمل للفقراء عن طريق القروض وإنشاء المشروعات الصغيرة.

وبالرغم مما تم تنفيذه من قبل الحكومة (من موازنة الديوان العام أو الخطة العاجلة أو برنامج شروق والخطة الموحدة حاليا) أو الجمعيات الأهلية أو الصندوق الإجتماعي أو الجهات الأخرى. فان هناك حوالي ٤٠ % من سكان التجمعات السكانية بالقرى، و ١٠ % من سكان المناطق العشوائية بالمدن لا يحصلون على مياه شرب آمنة، كما أن معظم القرى مازالت تعتمد على المياه الجوفية كمصدر أساسي لمياه الشرب بالرغم من عدم مطابقة هذه الآبار لواحدة أو أكثر من المواصفات المصرية الخاصة بنوعية مياه الشرب، بالإضافة إلى سعات المحطات المحدودة التي لا تكفى الإحتياجات من المياه. كما أن خدمة الصرف الصحي لا تصل إلى أكثر من ٧٥ % من أسر هذه المناطق، وتأخير تنفيذ وتشغيل شبكات الصرف الصحي التي تحت الإنشاء بخمس مدن بالمحافظة وبعض القرى، كما أن هناك أحمال زائدة من كميات الصرف الصحي على المحطات القائمة حاليا (بالعدوة والمنيا)، ولا توجد إعتمادات كافية حاليا لتنفيذ مشروعات صرف صحي آمنة بأكبر عدد من القرى بالرغم من خطورة الوضع الحالي على المياه الجوفية والسطحية التي تصرف فيها هذه المخلفات من الخزانات أو البيارات مفتوحة القاع، كما أنه مازال يوجد شوارع بالمناطق العشوائية بالمدن ومعظم شوارع القرى غير مضاءة نظرا لقصور الصيانة الدورية وتركيب اللمبات. كما لا توجد أي نظم لعملية إدارة المخلفات الصلبة أو الطبية بالقرى، مما يدفع السكان بإلقاء مخلفاتهم في المناطق الفضاء والمجارى المائية التي مازالت تتخلل هذه المناطق. وكذلك الإمداد بالخدمات الصحية مازال متدنياً مقارنة بالمعدلات القياسية. كما أن متوسط نسبة الأمية مازالت تصل إلى حوالي ٤٠ % و تتفاوت معدلات القراءة

والكتابة ويبدو هذا الإتساع كبيرا وواسعا بين القرى والمدن وهى من الظواهر بالغة الخطـــورة والأثر السلبي على أوضاع التنمية البشرية والبيئية.

ويؤدى إفتقار هذه المناطق للخدمات والمرافق الأساسية وخاصة المتعلقة بالجوانـــب الصـــحية والتعليم إلى تعرض سكانها لأمراض الفقر التي ترتبط بتلوث البيئة، كمـــا تنتشـــر الســـلوكيات المنحرفة وانتشار الجرائم وتفشى الإحباط واليأس لديهم، علاوة على عدم تشجيع الأسر الفقيـــرة لأبنائها على التعليم لارتفاع تكلفته بالنسبة لدخولهم أو عدم وعيهم بأهميته نظرا لرسوب الأبناء وتسربهم من المدارس أو إستخدامهم لمساعدة ذويهم.

ويعرض هذا الفصل من الخطة الإنجازات التي تمت خلال الخمس سنوات الماضية والقضـــايا والمشكلات البيئية المتعلقة بالمناطق العشوائية والتجمعات السكانية، كما يعرض تحليلاً لأسباب هذه المشكلات والحلول المقترحة (إجراءات أو مشروعات أو برامج) لحل هذه القضايا.

٥-٤-٢ الإنجازات خلال الخمس أعوام الماضية

٥-٤-٢-١ القرارات والإجراءات

- نقل الأنشطة الملوثة للبيئة خارج الكتلة السكنية مثل مكامير الفحـــم النبـــاتي فـــي بعـــض المراكز.
- عدم الترخيص للمقاهي بالشوارع العامة.
- موافقة السيد اللواء المحافظ على قيام الوحدات المحلية بتوصيل مياه الشرب النقية لمنـــازل محدودي الدخل بالتقسيط على ثلاث سنوات.
- يتم السماح بتوصيل المرافق (مياه شرب –صرف صحي أن وجـــد – كهربـــاء ... الـــخ) بالمناطق العشوائية والتجمعات السكانية القائمة بغض النظر عن مخالفتها لقوانين التنظـــيم والبناء.
- يتم إدراج ميزانية لتطوير هذه المناطق سنويا ضمن الخطة الموحدة لتنمية المحافظة.
- تم إعداد كراسة الشروط والمواصفات لمشروع خصخصة عملية إدارة المخلفات الصـــلبة بمدن المحافظة والمناطق العشوائية المحيطة بها، والتي يمكن بعد تنفيذ هذا المشروع توجيه معدات وعمال النظافة من المدن إلى القرى.

- يتم تدعيم الجمعيات الأهلية والمنظمات الغير حكومية سواء بالمنح أو القروض الميسرة لتنمية هذه المناطق (مثل تطوير حي غرب المنيا، وبعض القرى بدائرة المحافظة).

٥-٤-٢-٢ الدعم الفني والإداري

- تم اعتماد وتحديد الحيز العمراني لبعض القرى والمناطق العشوائية وكذلك التخطيط العمراني لبعض هذه المناطق وجارى تحديد وتخطيط هذه الأحوزة لباقي هذه المناطق وقرى المحافظة.
- تم اعتماد مبالغ تزيد على عشرة ملايين جنيه خلال هذه الفترة لدعم هذه المناطق المحيطة بالمدن فقط في مجالات الكهرباء والصرف الصحي ومياه الشرب ورصف الطرق بالإضافة إلى إعتمادات القرى والتجمعات السكانية في نفس المجالات.
- تم مساهمة وزارة التنمية المحلية سابقا في شراء معدات نظافة وسيارات كسح وجرارات وقلابات ولوادر وحفارات وسيارات هيدروليكي وعمل خزانات صرف صحي وإنشاء مراحيض صحية بتكلفة تصل إلى ٦٠٠ مليون جنيه بقرى المحافظة.

٥-٤-٢-٣ المشروعات والبرامج التي تم تنفيذها

- تم الإنتهاء من إنشاء وتوصيل بعض محطات معالجة مياه الصرف الصحي بمدينتي العدوة و دير مواس، وقريتي البهنسا ببني مزار وتله بالمنيا (بالإضافة إلى مدينتي المنيا وابوقرقاص) لخدمة هذه المدن وما حولها من مناطق عشوائية.
- تم الإنتهاء من تنفيذ نسبة كبيرة من أعمال مشروعات الصرف الصحي بباقي المدن بالمحافظة ، وبعض القرى (دلجا بدير مواس، بني عبيد بأبو قرقاص) طبقا للاعتمادات.
- تم الإنتهاء من تنفيذ محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لمدينة المنيا الجديدة بالظهير الصحراوي بطاقة تصل إلى ١٢٠ ألف متر مكعب يوميا لخدمة مدينة المنيا و ما حولها من عشوائيات
- تم الإنتهاء من تنفيذ ما يزيد على ١٣ كم بخط الطرد (بتكلفة بلغت ٤٣ مليون جنيه بدون محطات الرفع أو الغرف) الذي سيصل ما بين محطة معالجة مياه الصرف الصحي القديمة بالمنيا و المحطة الجديدة بالظهير الصحراوي لخدمة المدينة وما حولها من مناطق

عشوائية، ويمكن لبعض القرى القريبة من هذا الخط الإستفادة به سواء بإلقاء مخلفات الكسح عليه أو توصيل شبكة صرفها (في حالة إنشاءها) على هذا الخط.

- تم إحلال وتجديد بعض شبكات مياه الشرب القديمة بهذه المناطق العشوائية، كما تم مد هذه الشبكات لبعض الأجزاء المحرومة بهذه المناطق وإقامة محطات تنقية مياه شرب جديدة وربط بعض القرى بشبكات المياه الجديدة.
- إنشاء محطة تنقية مياه شرب بمدينة سمالوط باعتماد حوالي ١٠٥ مليون جنيه لربط شبكة المدينة بجميع قرى المركز، وتشغيل محطة مياه شرب مرشحة بقرية بني غنى بسمالوط بمبلغ ٧ مليون جنيه (منحة أمريكية).
- تم توصيل بعض منازل الفقراء بشبكة مياه الشرب وكذلك شبكة الصرف الصحي أو عمل المراحيض الصحية من خلال برنامج شروق والخطط الأخرى والجمعيات الأهلية بمساعدة الجهات المانحة أو الجهود الذاتية.
- تم تغطية أو ردم بعض الترع والمصارف التي تمر داخل الكتل السكنية لهذه المناطق بتكلفة تزيد على ٢٨ مليون جنيه.
- مشروع التخلص من المخلفات الصلبة والسائلة بتكلفة تزيد على ٣٦ مليون جنيه بالقرى والتجمعات السكنية .
- مشروعات إدارة المخلفات الصلبة والزراعية ببعض قرى المحافظة بتمويل من الجانب الكندي، والتي يصل عددها ٢٠ مشروعاً تقريبا.
- مشروع تطوير البيئة الحضرية لحى غرب مدينة المنيا بتمويل من الصندوق المصري السويسري.
- تنفيذ حملات التوعية البيئية والصحة العامة .
- رصف معظم الطرق المؤدية إلى هذه المناطق والتجمعات السكنية ضمن الخطة الخمسية السابقة.
- تطوير حوالي ٩٠ وحدة صحية ريفية، ٦ مستشفيات قروية، ٢ مستشفى مركزي، ٤ مستشفى تخصصي لخدمة هذه المناطق خاصة الريفية منها.

٥-٤-٢-٤ المشروعات والبرامج التي تحت التنفيذ

- مشروع الإصحاح البيئي الممول من منظمة اليونيسيف والذي تنفذه الهيئة العامة الإقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحي بتكلفة تزيد على ٢ مليون جنيه بقرى المحافظة.
- برنامج متعدد الأوجه للمشروعات الصغيرة بتمويل يصل إلى ٦.٨ مليون جنيه من البرنامج المصري الإيطالي والمستهدف المرأة المعيلة والجهة المنفذة المجلس القومي للمرأة.
- مشروع إنشاء وتجهيز مدارس بدعم من البرنامج المصري الايطالي ويهدف إلى تحقيق خطة التعليم بتمويل يصل إلى ٥ مليون جنيه.
- استكمال مشروعات الصرف الصحي بمدن (مغاغة وبني مزار ومطاى سمالوط وملوي) ومعظمها مناطق عشوائية وبقريتي دلجا وبني عبيد.
- استكمال خط الطرد لمياه الصرف الصحي من محطة معالجة مياه الصرف الصحي القديمة بالمنيا إلى محطة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة لمدينة المنيا بالظهير الصحراوي الغربي.
- تطوير وتجهيز بعض المستشفيات القروية والوحدات الصحية.
- مازالت مشروعات محو الأمية تعمل بتركيز على هذه المناطق.
- تنفيذ عدد من الندوات وحملات التوعية والقوافل الطبية لهذه المناطق.
- توصيل مياه الشرب النقية لمنازل الفقراء لهذه المناطق بمنحة أو قرض ميسر بمعرفة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة أو الوحدات المحلية إستنادا لموافقة السيد اللواء المحافظ على توصيل مياه الشرب النقية لمنازل محدودي الدخل بالتقسيط على ثلاث سنوات.
- مشروع تطوير حي جنوب مدينة المنيا بدعم من البنك الدولي.

٥-٤-٣ الوضع الراهن: المشكلات والأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
لا توجد نظم ملائمة لجمع المخلفات الصلبة من المناطق العشوائية بالمدن وتتعدد بالقرى والتجمعات السكنية.	- تخلص عشوائي من المخلفات بالأراضي الفضاء المتخللة لهذه المناطق والتجمعات السكنية و بالمجارى المائية والطرق العامة بالقرى. - عدم إنتظام عمليات الجمع بعشوائيات المدن. - انتشار الروائح الكريهة والحشرات الضارة ونمو العديد من البكتريا الممرضة والجراثيم والفطريات الناقلة للأمراض المختلفة سواء عن طريق الغذاء أو المياه أو التلامس.	- عدم توافر خدمة الجمع والنقل والتخلص بالقرى والتجمعات السكنية. - عدم كفاءة خدمة الجمع والنقل والتخلص من المخلفات الصلبة بعشوائيات المدن مع عدم توافر المعدات اللازمة ونقص العمالة. - عدم توافر أماكن مخصصة للتخلص من المخلفات الصلبة بالقرى، وبعد المسافة بين مصانع تدوير القمامة وأماكن التخلص بالظهير الصحراوي بالمدن وعشوائيتها بالنسبة لحالة المعدات المتهالكة. - عدم وجود دراسات دقيقة وكافية عن هذه المناطق بشان مخلفاتها، أو مخططات لتوفير هذه الخدمة أو توفير أماكن للتخلص من هذه المخلفات بالقرى.	- لا توجد خطط أو برامج حاليا لإعداد مشروعات متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة. - تم إعداد كراسة الشروط والمواصفات لمشروع أدارة المخلفات الصلبة ومازالت تحت المراجعة. - تشغيل مصانع تدوير القمامة بثلاث مدن للحد من هذه المشكلة. - إلزام أصحاب الأراضي الفضاء بتسويرها طبقا لأحكام القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
مازال ٧٥ % من سكان القرى والتجمعات السكانية وعشوائيات المدن لا تتمتع بصرف صحي آمن.	- إلقاء مخلفات الصرف الصحي بالمجارى المائية مما يؤدى إلى تلوثها والتأثير سلبا على نوعية مياه الشرب. - التخلص من هذه المخلفات في بيارات مفتوحة القاع (تسريب) أو غرف تحليل بدون معالجة مما يؤثر سلبا على نوعية المياه الجوفية وهى أحد مصادر مياه الشرب. - طفح هذه الخزانات أو غرف التحليل وانتشار برك الصرف الصحي بهذه المناطق وانتشار الروائح الكريهة وانتشار الحشرات الضارة والأمراض المعدية والوبائية - انتشار أمراض الفقر التي ترتبط بتلوث البيئة. - ارتفاع منسوب المياه الجوفية مما يؤثر على المباني والأساسات والبيئة الداخلية لهذه المناطق.	- عدم توافر شبكات صرف صحي ببعض هذه المناطق والقرى والتجمعات السكنية. - ضعف طاقة بعض محطات معالجة الصرف الصحي القائمة بمدينتي المنيا والعدوة. - عدم قدرة بعض المواطنين على توصيل منازلهم لشبكة الصرف الصحي نظرا لتدنى دخولهم. - عدم الإنتهاء من تنفيذ وتشغيل شبكات الصرف الصحي في الخمس مدن الباقية من المحافظة. - ضيق شوارع وحواري بعض هذه المناطق مما يصعب مد الشبكة إليها. - عدم توافر سيارات الكسح بالعدد والحجم المناسب لدخول هذه المناطق وخدمتها.	- وضع بعض القرى في خطط توصيل الصرف الصحي في الخطة الخمسية القادمة ٢٠٠٧ -٢٠١٢.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
عدم توافر خدمات مياه الشرب لكثير من سكان القرى و التجمعات السكنية وبعض المناطق العشوائية	– استخدام مياه الطلمبات اليدوية في الشرب والإستخدامات اليومية الأخرى. – استخدام مياه المجارى المائية في أعمال الغسيل والاستحمام. – انتشار أمراض الجهاز الهضمي في هذه المناطق بسبب استخدام مصادر مياه غير آمنة. – انتشار أمراض الفقر المرتبطة بتلوث البيئة وتدنى حالة السكان الصحية.	– عدم توافر شبكة مياه الشرب في بعض هذه المناطق. – بعد هذه القرى والتجمعات السكنية عن بعضها. – عدم قدرة بعض المواطنين على توصيل منازلهم بشبكة المياه لارتفاع التكاليف بالنسبة لدخولهم المتدنية – عدم وعى سكان هذه المناطق بالآثار السلبية لاستخدام مصادر المياه الغير آمنة. – تهالك بعض الشبكات وتسرب مياه الصرف الصحي والمياه الجوفية لهذه الشبكات خاصة عند إنقطاع المياه بها. – عدم مطابقة مياه بعض الآبار (مصادر مياه الشرب) للمواصفات والمعايير الخاصة بمياه الشرب المغذية لهذه المناطق. – سوء حالة بعض خزانات مياه الشرب ببعض محطات هذه المناطق.	– التوجه نحو دعم مشاركة الجمعيات الأهلية لمساعدة الفقراء والأسر الأشد فقرا بهذه المناطق لتوصيل منازلهم بشبكة مياه الشرب والإستغناء عن الطلمبات اليدوية. – قيام بعض الوحدات المحلية بتوصيل خدمة مياه الشرب لمنازل الفقراء ومحدودي الدخل بنظام التقسيط على ثلاث سنوات.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
عدم توافر الخدمات الصحية بهذه المناطق بالرغم من انتشار الأمراض بها عن غيرها.	- تدنى الخدمات بالوحدات الصحية مما يجعل المواطنين تعزف عن العلاج وبالتالي تتمكن الأمراض منهم. - معاناة المرضى وذويهم أثناء إنتقالهم إلى المستشفيات بالمدن مما يكلفهم مشقة المال والجهد بالنسبة لحالتهم المادية. - انتشار الأمراض المتوطنة بهذه المناطق وإكتشافها في حالاتها المتأخرة والتي يصعب العلاج منها. - التأثير المباشر والغير المباشر على القدرة الإنتاجية لهؤلاء وتدنى حالتهم الاقتصادية والاجتماعية.	- البعد عن مناطق الخدمات. - عدم توافر الأطباء في بعض الوحدات الصحية بالقرى والتجمعات السكانية أو عدم تواجدهم معظم الوقت بهذه الوحدات. - إنصراف الأطباء بهذه الوحدات لفتح عياداتهم الخاصة بعد مواعيد العمل وترك هذه الوحدات أو العمل بها نظير اجر بعد مواعيد العمل الرسمية. - عدم توافر معظم العلاج بهذه الوحدات. - ارتفاع تكلفة العلاج بالنسبة لدخول سكان هذه المناطق.	- تكوين قوافل طبية وحملات توعية لسكان هذه المناطق. - توفير طبيب مقيم لكل وحدة صحية بالقرى.
نقص الخدمات التعليمية والوعي الإجتماعية بهذه المناطق	- ارتفاع نسبة الأمية بهذه المناطق وارتفاع نسبة الطلاب المتسربين من المدارس الإبتدائيه أو عدم التحاقهم بالمدارس. - ارتفاع كثافة الطلاب بمدارس هذه المناطق.	- تدنى العملية التعليمية بمدارس هذه المناطق. - ارتفاع تكلفة التعليم والدروس الخصوصية بالنسبة لدخول سكان هذه المناطق أو لعدم وعيهم بأهمية التعليم نظرا لرسوب أبنائهم وتسربهم من المدارس أو إستخدامهم لمساعدة	- فتح المدارس ذات الفصل الواحد - التركيز على هذه المناطق بحملات التوعية - تدبير بعض الأراضي لبناء مدارس

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
	– انتشار السلوكيات الإنحرافية بين الأطفال بهذه المناطق. – انتشار الجرائم وتفشى مشاعر الإحباط وسوء العلاقات الإجتماعية بين سكان هذه المناطق.	الأسرة في المعيشة – نقص عدد المدرسين التربويين ذوى الكفاءة بمدارس هذه المناطق – سلب صلاحيات المدرسين في تأديب الطلاب المنحرفين بخلاف ما كان متبع في العهود السابقة التي تخرج منها العمالقة والمفكرين والعلماء	بهذه المناطق طبقا لإعتمادات الخطة الخمسية القادمة
انتشار الورش الحرفية داخل هذه المناطق.	– معظم هذه الورش غير مرخصة وغير حاصلة على الموافقة البيئية وبعيدة عن الرقابة حيث أن معظمها يعمل ليلا. – انتشار عمالة الأطفال بهذه الورش إستغلالا لحالتهم المادية المتردية وتعرضهم للمخاطر والأمراض. – انتشار الضجيج والضوضاء الناتج عن تلك الورش داخل الشوارع والحواري الضيقة، مما يجعل له مردوداً سلبياً على حالة السكان النفسية والاجتماعية.	– تدنى الحالة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى المعيشة لسكان هذه المناطق. – عدم وجود منطقة حرفية تضم هذه الورش بهذه المناطق. – فتح هذه الورش داخل المنازل مما يوفر لهم إيجارات هذه الورش.	– جارى الإعداد لإنشاء مناطق حرفية لنقل هذه الورش إليها بمختلف مدن المحافظة وتدبير الإعتمادات اللازمة طبقا للخطة الموحدة.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
نقص خدمات الطوارئ بهذه المناطق (إسعاف – مطافي).	– تعرض المرضى خاصة الحالات الحرجة وحالات الحوادث وحالات اللدغ بالعقرب والثعابين وما شابه ذلك للخطر ويمكن أن يؤدى إلى الوفاة في حالة تأخر سيارات الإسعاف من المركز أو المدينة. – تعرض الممتلكات والمباني للتلف والدمار في حالة نشوب حريق أو كوارث بهذه المناطق.	– عدم توافر سيارات بالعدد والحجم المناسب لتأدية الخدمة بهذه المناطق. – ضيق شوارع وحواري هذه المناطق مما يعيق وصول هذه الخدمات إليها بسبب هذه المباني العشوائية. – بعد أماكن تواجد سيارات هذه الخدمات وخاصة الإسعاف عن هذه المناطق.	– جارى اعتماد المخططات التنظيمية لهذه المناطق.

٥-٤-٤ الرؤية والأهداف

إعداد خطة متكاملة لتطوير العشوائيات بالمدن والإرتقاء بالخدمات الأساسية للتجمعات السكانية بالريف (صحة –تعليم – مياه شرب – صرف صحي– مخلفات صلبة – وعى بيئي).

٥-٤-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة
تطوير المساكن العشوائية بالمدن والتجمعات السكانية.	- وضع خطة للإنفتاح على الظهير الصحراوي للمحافظة. - تسهيل إجراءات وإشتراطات الحصول على قطع أراضى بالمدن والقرى الجديدة. - وقف البناء العشوائي سواء حول المدن أو بالقرى وتطوير القائم منها. - سرعة الإنتهاء من التخطيط العمراني لهذه المناطق وتطبيق القواعد وإشتراطات المباني وإزالة المخالف منها. - وضع إستراتيجية لإقامة التجمعات الزراعية والصناعية بالمدن والقرى الجديدة لخلق فرص عمل وجذب السكان إليها ونقل بعض مراكز الخدمات إلى هذه المناطق الجديدة. - العمل تدريجيا على نقل المصالح الحكومية إلى المناطق الجديدة.	- وضع تخطيط مناسب للمناطق العشوائية والتجمعات السكانية بالقرى يراعى فيه الأبعاد البيئية والصحية وإمكانية التوسع الراسي والأفقي. - الإهتمام بمشروعات الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي والمرافق الصحية ورصف الطرق وردم أو تغطية الترع والمصارف المارة داخل هذه المناطق. - تفعيل أشد لقوانين حظر المباني على الأراضي الزراعية ووقف البناء العشوائي فورا. - منع إقامة أي منشأة حرفية داخل هذه المناطق. - سرعة تحديد أماكن لإنشاء المناطق الحرفية لنقل هذه الورش إليها. - توجيه الدعم والمنح والمخصص من الميزانيات لإنشاء البنية الأساسية وتوفير الخدمات (مياه شرب - صرف صحي أمن - كهرباء - مستشفيات - وحدات صحية - مدارس - دور عبادة ... الخ) للمناطق الجديدة لجذب السكان إليها والحد من امتداد العشوائيات الحالية.

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة
الارتقاء بالخدمات الأساسية بالمناطق العشوائية والتجمعات السكنية.	– توفير الإمداد بمياه الشرب الآمنة لكل التجمعات السكنية والمناطق العشوائية. – توفير الصرف الصحي الآمن لهذه المناطق سواء بمد الشبكات أو غرف التحليل بطرق علمية مدروسة، والإستفادة من مخلفات هذه الغرف. – توفير الخدمات الصحية من خلال المستشفيات القروية والوحدات الصحية والمراكز الطبية (عدد الأطباء وتخصصاتهم، الأدوية، خدمة الطوارئ) مع تشديد رقابة المديرية على هذه المناطق. – توفير المدارس بالعدد الكافي (إبتدائي – إعدادي – ثانوي) مع توفير المدرسين الأكفاء بالمراحل المختلفة وتقليل الكثافة بالفصول. – توفير خدمة إضاءة الشوارع بالمناطق العشوائية والتجمعات السكنية والإهتمام بالصيانة الدورية لخطوط التيار الكهربائي	– دعم قطاع مياه الشرب و الصرف الصحي لتوفير خدمات الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي الآمن لهذه المناطق. – دعم الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية سواء بالمنح أو القروض الميسرة لمساعدة فقراء هذه المناطق لتوصيل مياه الشرب لمنازلهم أو عمل المراحيض الصحية والتخلص من مخلفاتها بطريقة آمنة أو توصيلهم على شبكة الصرف الصحي أن وجدت، وكذلك تقديم خدماتها الإجتماعية في مجال رعاية وحماية أطفال هذه المناطق (أطفال الشوارع) وإمدادها بالمتطوعين والأخصائيين التربويين لدراسة حالات هؤلاء وأسرهم، ولا يقتصر دورهم على التشخيص فقط بل والتدخل في العلاج باستخدام أساليب الإرشاد الأسرى الجيد والإهتمام بتقديم القروض الميسرة للأسر الفقيرة لتنفيذ بعض المشروعات وبدون فوائد ومتابعتها وتقييمها وإقترانها بنظام الضمان الإجتماعي لهذه الأسر لكفالة مستوى معيشي جيد تحت مراقبة وإشراف المحافظة *والوحدات المحلية*. – زيادة دعم الدولة لميزانية الرعاية الصحية لسكان هذه المناطق ودعم المستشفيات الحكومية التي تخدم هذه المناطق لتقديم العلاج المجاني للفئات الأولى وتوفير الرعاية للفقراء والأشد فقرا

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة
	بها حتى لا ينقطع التيار عنها لفترات طويلة. - رصف الطرق أو تمهيدها بهذه المناطق والمؤدية إلى التجمعات السكنية. - توفير أماكن للتخلص من المخلفات الصلبة والسائلة والإستفادة من هذه المخلفات. - نشر الوعي الصحي والبيئي لدى سكان هذه المناطق عن طريق متخصصين واستخدام أساليب العرض المرئية من أفلام وصور من الواقع وخلق روح الإيجابية لديهم والإهتمام بالصحة العامة وتغيير سلوكياتهم نحو بيئتهم.	بهذه المناطق، وتحسين خدمات التأمين الصحي ليشمل هذه الفئات، مع الرقابة الشديدة على هذه الجهات التي يوفر لها الدعم. - توفير الدعم المادي لإنشاء المدارس بهذه المناطق خاصة المرحلة الأساسية لإستيعاب العدد المتزايد من التلاميذ وخفض كثافة الفصول والقضاء على الفترتين. - دعم مدارس هذه المناطق بالمدرسين التربويين الأكفاء. - توجيه بعض المنح لعمل دراسات تفصيلية (إجتماعية وديموغرافية...الخ) لهذه المناطق وتوفير قاعدة معلوماتية عنها وإحتياجاتها الأساسية وسلبيات الوضع الحالي وتأثيره على تنمية وتطور المحافظة وكيفية علاج هذه السلبيات بطريقة علمية مدروسة، ويتم بناءً على نتائجها إقتراح الإجراءات أو القرارات أو المشروعات أو البرامج اللازمة للإصلاح الجذري للأحوال المعيشية بهذه المناطق. - دراسة إقامة مشروعات لتدوير المخلفات الصلبة بالقرى والتجمعات السكنية وتوفير أماكن مخصصة لهذه المشروعات بمعرفة الوحدات المحلية أو الجمعيات الأهلية. - تنفيذ ما جاء بالأجندة ٢١ الفصل السابع الفقرات ٦ و ٩ الجزء ١٣.

٥-٤-٦ المشروعات المقترحة

يعتمد تطوير المناطق العشوائية بشكل أساسي على توفير الخدمات الأساسية من توفير مياه الشرب والصرف الصحي وأنظمة جمع المخلفات. ولقد تم تغطيه المشروعات المطلوبة لهذه الخدمات فى الجزء الخاص بمياه الشرب والصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة والوعي البيئي. والجدول التالي يوضح المشروعات الذي يمكن تنفيذها من أجل تطوير هذه المناطق إضافة إلى المشروعات المذكورة سابقا.

المشروع المقترح	الجهة المسئولة	جهة مقترحة لتنفيذ المشروع	الميزانية التقديرية	الإطار الزمني	جهات التمويل المقترحة
توصيل مياه الشرب النقية لمنازل الفقراء والأشد إحتياجا (مشروعات مجتمعية صغيرة باستخدام المنح أو القروض	المحافظة	الجمعيات الأهلية أو الوحدات المحلية	٢٥ مليون جنيه	٥ سنوات	الصندوق الاجتماعي – جهات مانحة – صندوق حماية البيئة
مشروعات مجتمعية على مستوى القرية أو مجموعة من القرى لجمع المخلفات الصلبة وتدوير المخلفات	المحافظة	القطاع الخاص الجمعيات الأهلية	١٠ مليون جنيه	٥ سنوات	صندوق حماية البيئة – الجهات المانحة
مشروعات مجتمعية لعمل خزانات صرف صحي لمنازل الأسر الفقيرة وتوفير سيارات كسح للتخلص من المخلفات	المحافظة	الجمعيات الأهلية القطاع الخاص الوحدات المحلية	١٠ مليون جنيه	٦ سنوات	القطاع الخاص – جهات مانحة – الوحدات المحلية
عمل الدراسات الإجتماعية التفصيلية للمناطق العشوائية والتجمعات السكنية وتوفير قاعدة معلوماتية عنها وتحديد الإحتياجات بأكثر دقة وسلبيات الوضع الراهن وتأثيره على الحالة الإقتصادية والإجتماعية والصحية والنفسية لسكان هذه المناطق	المحافظة	جهات بحثية ومنها الجامعة، والمكاتب الإستشارية المتخصصة. هيئة التخطيط العمراني	٣ مليون جنيه	عام	صندوق حماية البيئة هيئة التخطيط العمراني جهات مانحة

٥-٤-٧ توصيف مشروعات او برامج ذات أولوية

١- عمل الدراسات الاجتماعية التفصيلية للمناطق العشوائية والتجمعات السكنية

وصف المشكلة

لا توجد قاعدة بيانات دقيقة تتضمن توزيع المناطق العشوائية واحتياجاتها بدقة أكثر وسلبيات الوضع الراهن وتأثيره على الحالة الإقتصادية والإجتماعية والصحية والنفسية لسكان هذه المناطق.

عناصر المشروع المقترح

- تحديد توزيع المناطق العشوائية بالمحافظة
- تحديد الإحتياجات والعجز في الخدمات المقدمة
- التعرف على إمكانية تنفيذ مشروعات تهدف إلى تنمية هذه المناطق من خلال مشروعات الصرف الصحي وتوصيل مياه الشرب وتوفير خدمات إدارة المخلفات الصلبة

الجهات المقترحة للتنفيذ

جامعة المنيا – هيئة التخطيط العمراني

تكلفة المشروع

مليون جنيه

٥-٥ الوعي البيئي وبناء القدرات المؤسسية

٥-٥-١ رفع الوعي البيئي

٥-٥-١-١ خلفية عامة

يهدف التنفيذ الناجح للأعمال المذكورة في خطة العمل البيئي إلى تنمية أكثر فاعلية إلى جانب نشر الوعي البيئي بمختلف قطاعات وفئات المجتمع ، ويعتبر رفع الوعي البيئي من المقومات الهامة لإنجاح مكونات الإدارة البيئية بمحافظة المنيا ، ومن أولويات حاجات المجتمع خاصة مع تقديم خدمة أو تحسين خدمة من شأنها تحسين الوضع البيئي أو معالجة مشكلة قائمة.

ويوجد بمحافظة المنيا جهات عديدة من شأنها القيام بأعمال التوعية ورفع الوعي العام منها وسائل الأعلام الإقليمية (القناة السابعة وإذاعة شمال الصعيد) والمؤسسات التعليمية والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع و مركز الأعلام و الإرشاد الزراعي و القوافل الطبية والمرشدات الريفيات .....الخ.

وقد قامت بعض هذه الجهات بتنفيذ العديد من حملات التوعية (تشمل ندوات ومسابقات ومعسكرات وتوزيع أكياس لجمع القمامة على العائلات في الحدائق العامة) تستهدف في برامجها معالجة قضايا مختلفة ومنها التخلص العشوائي من المخلفات الصلبة والزراعية ، وحماية الموارد المائية وترشيد إستهلاكها، والتخلص الآمن من مخلفات الصرف الصحي واستخدام المبيدات الزراعية والحشرية، والصحة والسكان، الثقافة السكانية، وحماية الموارد الطبيعية ... الخ. وذلك بالاعتماد على التمويل الذاتي والجهود الذاتية للجهات المنفذة أو بعض الجهات المانحة.

وأستخدم في هذه الحملات وسائل من المواد الترويجية والتفسيرية الخاصة التي تتضمن الملصقات وشرائط الفيديو العامة والموضوعية والبرامج التليفزيونية والإذاعية بالإضافة إلى الرسائل الخاصة التي يمكن أن يتم نقلها بواسطة أئمة المساجد وغيرهم من القيادات الدينية .

وبالرغم مما سبق إنجازه في مجال رفع الوعي البيئي إلا أنه ليس بالقدر الكافي والمطلوب. ومحافظة المنيا بحاجة إلى تكثيف حملات التوعية بمعظم المجالات خاصة في الأماكن التي ترتفع فيها نسبة الأمية ومع البدء في تنفيذ خطة العمل البيئي لخلق أنماط جديدة من السلوكيات تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل عن طريق رفع الوعي والمعرفة والإتجاهات والمشاركة، كما أنه مازال هناك من السلوكيات التي يمكن أن تدمر ما يتم عمله وتنفيذه لتحسين

الحالة البيئية في هذه المجتمعات، ومن العادات التي يكون لها مردود سلبي علـــى مشـــروعات الخطة، وكذلك الفهم الخاطئ للتنمية عند أصحاب المشروعات والمنشآت الصـــناعية، وجهـــل المواطنين بسلبيات الوضع الحالي وتأثيره على صحتهم وعلى الأجيال القادمـــة وخاصـــة فـــي تعاملهم مع الموارد المائية والطبيعية، ومخلفات الصرف الصحي، واستخدام المبيدات ومخلفاتها والأسمدة الكيماوية والتعامل مع الأشجار بالشوارع والحدائق العامة والحفاظ على النظافة العامة بالشوارع والمنتزهات والأماكن العامة والمصالح الحكومية وأماكن الخدمات العامة، وتســـرب الأطفال من المدارس وظاهرة عمالة الأطفال، وعدم إهتمام أصحاب المنشآت الصناعية بصحة وسلامة بيئة العمل الداخلية للمنشأة وتعرض العاملين بهذه المنشآت لمخاطر مختلفة.

ويعرض هذا الجزء من الخطة الإنجازات خلال الخمســـة أعـــوام الماضـــية وأهـــم القضـــايا والمشكلات في الوعي البيئي وأسبابها وتأثيراتها السلبية وتحليلها والأعمال المطلوبة لرفع الوعي العام

٥-٥-١-٢ الإنجازات خلال الخمسة أعوام الماضية في مجال رفع الوعي البيئي

٥-٥-١-٢-١ الإجراءات والقرارات

- توقيع برتوكول بين وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة الدولة للتنمية المحلية لدعم إدارات شئون البيئة بالمحافظات والذي يتضمن إنشاء قسم للإعلام البيئي بالإدارة.
- إشتراك مسئولي البيئة في تنفيذ بعض الندوات واللقاءات للتعريف بقـــانون البيئـــة ومخالفاته وعقوبات هذه المخالفات.
- إجراء لقاءات إذاعية وتليفزيونية مع مسئولي البيئة بالمحافظة للتعرف على القضايا البيئية الهامة والرد على إستفسارات المواطنين.

٥-٥-١-٢-٢ الدعم الفني والإداري

- دعم الجمعيات الأهلية وجمعيات المجتمع المدني وتوجيه بعض المنح لهذه الجهـــات لتنفيذ برامج للتوعية ورفع الوعي البيئي لدى المواطنين.
- مساهمة المحافظة لعمل حملات توعية لتنفيذ بعض المشروعات مثل تطوير حـــي غرب مدينة المنيا.

- تم توقيع بروتوكول بين المحافظة متمثلة في إدارة شئون البيئة وبين الإتحاد النوعي للجمعيات العاملة في مجال البيئة لعقد ورش عمل وندوات لأصحاب الصناعات الصغيرة.

٥-٥-١-٢-٣ مشروعات تم تنفيذها

- قامت أدارة شئون البيئة بعقد حوالي ٤٥ ندوه ثقافية و ٧٣ محاضرة بيئية مع شباب الجامعات ومراكز الشباب و المعسكرات الصيفية والجمعيات الأهلية لتوعية هذا الجيل الجديد في المدارس والجامعات ورفع الوعي البيئي لدى هؤلاء الشباب لما لهم من تأثير على عادات وسلوكيات ذويهم والمجتمع الذي يقيمون فيه كما أنهم طليعة هذا المجتمع وقياداته المستقبلية، عقد ٩٩ اجتماعاً لمناقشة بعض القضايا البيئية مع بعض الجهات المعنية ، ٢٥ لقاءاً إعلامياً بالإذاعة والتليفزيون والصحف، ٤١ زيارة ميدانية لمتابعة الأنشطة الإعلامية ببعض المواقع والشركات.
- قام مركز الإعلام بالمنيا بتنفيذ ٦٣٩ لقاء (ويشمل ندوات وورش عمل ودورات تدريبية ولقاءات على هامش زيارات بعض المدارس لمركز الإعلام) وعدد ١٤ عرضاً مسرحياً و ٢٥١ عرض سينمائي و ٢٨٠ مسابقة وبلغ عدد المستفيدين من هذه الأنشطة بمختلف الشرائح ٥٦٥٠٧ مواطن.
- قام الإرشاد الزراعي (لجنة الإعلام الريفي) بمديرية الزراعة بالإشتراك مع القطاعات المختلفة بالمحافظة بعمل ندوات توعية يزيد عددها على ٢٠٠٠ ندوة للمزارعين عن الاستخدام الأمثل للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية والحشرية وطرق المقاومة البيولوجية وإعادة تدوير المخلفات الزراعية وإستغلالها وخطورة تخزينها بالمنازل وكذلك عن الثقافة السكانية والصحة والسكان.
- كما قامت مديرية الشباب بعقد حوالي ٦٠ ندوة توعية، و ٦٠ معسكر للنظافة والتوعية، وعمل عدد ٧ مسابقات بيئية، عدد ٣ عروض مسرحية لمعالجة قضايا بيئية.
- قيام بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة بتكوين إتحاد نوعى وقيامهم بأعمال التوعية ونشر الوعي البيئي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية

الصغر ومراعاة البعد البيئي بهذه المشروعات، بالإضافة إلى ما تقوم به الجمعيات الأخرى من عقد ندوات وورش عمل ومسابقات بصورة فردية.

٥-٥-١-٢-٤ الأعمال الجاري تنفيذها لرفع الوعي البيئي

- استمرار حملات التوعية من خلال الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع والإرشاد الزراعي ومراكز الأعلام.
- حملات التوعية بشأن مرض أنفلونزا الطيور بمعرفة مديرية الصحة والزراعة والطب البيطري والبيئة.
- حملات التوعية بأضرار التدخين والشيشة بتعاون إدارة البيئة مع بعض الجمعيات الأهلية و قصر الثقافة و القناة السابعة.

٥-٥-١-٣ الوضع الراهن : المشكلات والأسباب

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
انتشار السلوكيات السلبية بين شرائح المجتمع المختلفة	- سوء الاستخدام والتعامل مع الموارد المائية وإلقاء المخلفات بالمجارى المائية وما يسببه من انتشار أمراض الجهاز الهضمي. - عدم الوعي في التعامل مع المخلفات الطبية الخطرة وما يسببه من انتشار للأوبئة والأمراض الفيروسية. - حرق المخلفات بالشوارع والطرق العامة. - انتشار التدخين بين الشباب والفتيات والأطفال.	- عدم كفاية حملات الوعي البيئي بمختلف الوسائل. - عدم قدرة الجهات القائمة بأعمال التوعية على تغطية جميع المناطق لضعف التمويل وقلة عدد المؤهلين المدربين للقيام بأعمال التوعية.	- قيام بعض القطاعات الحكومية والجمعيات الأهلية بالإشتراك مع إدارة شئون البيئة بالمحافظة بعقد الندوات والمسابقات وورش العمل والدورات التدريبية في مجال التوعية والعروض المسرحية بالاعتماد على ميزانيات هذه الجهات. - قيام الإدارة المركزية للأعلام بجهاز شئون البيئة بإمداد المحافظة بسيارة الإعلام المجهزة لمدة يومين فقط عام ٢٠٠٦.
غياب التخطيط والنظام المتكامل لأعمال التوعية	- التركيز على مناطق دون الأخرى فتتكرر حملات التوعية من جهات مختلفة على منطقة معينة دون التوجه إلى مناطق أخرى. - عدم إمكانية متابعة نتائج هذه الحملات وتلاشى أثارها بمجرد إنهائها، وضياع الجهود المبذولة.	- عدم التنسيق الكافي بين الجهات أو القطاعات التي تقوم بحملات رفع الوعي البيئي. - عدم وجود ميزانيات كافية لدى جميع الجهات القائمة بأعمال التوعية والأعلام البيئي واعتماد معظمها على الجهات المانحة.	- عقد اجتماع شهري بمديرية الزراعة خاص بلجنة الاعلام الريفي على مستوى المحافظة يمثل به بعض القطاعات ذات الصلة بالمحافظة. - الاعتماد على الجهود الذاتية وميزانية هذه الجهات.

الوضع الراهن	أهم المشكلات والتأثيرات السلبية للوضع الراهن	أهم أسباب المشكلة	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
دور جهاز شئون البيئة في تنظيم حملات التوعية وتمويلها غير كاف	ضعف تمويل حملات التوعية وعدم قدرة القطاعات المختلفة على تنفيذ برامجها لرفع الوعي البيئي.	- تركيز جهاز شئون البيئة على محافظات محدودة في حملات التوعية في الفترة الماضية دون محافظات. - عدم وجود ميزانية كافية للصرف على برامج التوعية ورفع الوعي البيئي. - زيادة أسعار الخامات وتكاليف الحملات الإعلامية. - عدم وجود مكتبة بيئية متخصصة.	الاعتماد على الموازنة العامة لبعض القطاعات بالمحافظة (الزراعة، الصحة، التربية والتعليم، الجامعة، الشباب والرياضة) وتمويل بعض الجهات المانحة للجمعيات الأهلية وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
ضعف الاهتمام بتوعية سكان القرى والتجمعات السكانية	التعامل غير السوي مع الموارد الطبيعية وإهدارها ،وعدم نجاح المشروعات التي تقام بهذه المناطق، وانتشار السلوكيات الخاطئة والجرائم وزيادة نسبة الأمية وانتشار الأمراض المرتبطة بتلوث البيئة.	غياب التخطيط والتنسيق بين الجهات المختلفة لرفع الوعي البيئي بهذه المناطق.	التنسيق بين الجمعيات الأهلية النشطة للتركيز على هذه المناطق.

٥-٥-١-٤ الرؤية والأهداف

رفع الوعي العام للمواطنين بالقضايا البيئية المختلفة وترشيد سلوك المواطن نحو البيئة ومواردها من خلال تحقيق الأهداف التالية :-

- إستهداف جميع قطاعات المجتمع لفهم الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع والإهتمـــام بها والعمل على تفادى حدوث مشكلات بها.
- تعزيز الوعي البيئي والإهتمام بترابط الجوانب الإقتصادية والسياسية والايكولوجية في المناطق الريفية.
- إتاحة الفرصة لكل فرد لإكتساب المعرفة والقيم وروح الإلتزام والمهارات الفرديـــة لحماية البيئة.
- خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.

٥-٥-١-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة لرفع الوعي البيئي

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف
رفع الوعي العام لسكان المناطق الريفية والتجمعات السكانية بالقضايا البيئية	– مساعدة الأفراد والجماعات على أكتساب الوعي بقضايا البيئة – إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة النشطة على كافة المستويات في العمل على حل المشكلات البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية –التزود بفهم أساسي للبيئة والمشكلات المرتبطة بالخدمات (مياه الشرب ،الصرف الصحي ،المخلفات الصلبة ، والصحة ، التعليم، الزراعة الآمنة واستخدام المبيدات والحشرية)	– وضع خطط وبرامج للتوعية بمعرفة الجهات والقطاعات المختلفة والتنسيق بينها والتركيز على هذه المناطق – دعم الجمعيات الأهلية والمؤسسات الغير حكومية ماديا وفنيا لتنفيذ برامج التوعية بهذه المناطق والإعلان عن خطة العمل البيئي وأولويات القضايا البيئية – تدبير الإعتمادات المادية لتنفيذ هذه الخطط والبرامج
تنسيق أنشطة الأعلام وحملات التوعية وتوحيد الجهود المبذولة لتستهدف كل قطاعات المجتمع لدعم تحقيق أهداف خطة العمل البيئي للمحافظة	– إعداد خطة للإعلام ورفع الوعي البيئي تحت أشراف اللجنة العليا للبيئة تشترك فيها جميع الجهات المعنية برفع الوعي البيئي بالمحافظة – إستغلال حملات التوعية العامة بجميع المناطق متضمنة المناسبات البيئية السنوية والمسابقات البيئية وحملات النظافة والتشجير التي يمكن تنفيذها تحت رعاية الجهات المانحة أو القطاع الخاص في	– تشكيل لجنة فرعية من اللجنة العليا للبيئة للأعلام والتدريب ورفع مستوى القدرات المؤسسية للإشراف على تنفيذ خطة الأعلام ورفع القدرات – تركيز المجهودات من قيادات العمل البيئي بمصر على تعزيز مستوى مرتفع من الوعي البيئي لدى أساتذة الجامعات والمعلمين بالمدارس وعلى إلتزامهم وتأييدهم لأهداف خطة العمل البيئي

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف
	الإعلان عن خطة العمل البيئي للمحافظة ومستهدفاتها – إستهداف الجامعات والمدارس لرفع الوعي لدى الطلاب لما لهذه الفئات من تأثير على عادات وسلوكيات مجتمعاتهم كما أنهم القيادات المستقبلية للمجتمع	– تنسيق أنشطة الإعلام بالمحافظة مع المكتب الإعلامي التابع لجهاز شئون البيئة والفرع الإقليمي للجهاز
التركيز في حملات التوعية على القضايا البيئية ذات الأولوية	– الحفاظ على الموارد المائية والطبيعية – التخلص الآمن من مخلفات الصرف الصحي وتجنب إلقائها بالمجارى المائية – توفير إدارة محسنة للمخلفات وخدمات الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي – إستغلال المخلفات الصلبة الزراعية وإعادة تدويرها واستخدام المكافحة البيولوجية للآفات الزراعية – إحتياج القطاع الصناعي للمتابعة الذاتية لأثار التخلص الخاطئ من المخلفات الصناعية على المجتمعات المحيطة ، وضرورة قيام أصحاب الأعمال بتحسين ظروف العمل	– إعداد برامج تستهدف الحفاظ على المياه – إعداد برامج تستهدف التوعية بأضرار التخلص العشوائي من المخلفات (صلبة وصناعية وزراعية وطبية) وأثرها على الصحة العامة – إعداد برامج لتوعية العاملين في مجال الصناعات المختلفة – دعم جهاز شئون البيئة لهذه الحملات ماديا وفنيا – توجيه بعض المنح لتمويل تنفيذ برامج التوعية والتركيز على القرى والتجمعات السكانية كلما تم مد الخدمات إليها ، والإعلان عن أنشطة خطة العمل البيئي

الهدف الرئيسي	المستهدفات للخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف الرئيسي	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والمشروعات والبرامج المطلوبة لتحقيق الهدف
إجراء متابعة جيدة بمرور الوقت لآثار هذه الحملات	– التأكد من مدى التغير في سلوكيات وأفكار الفئات المعنية – تطوير أسلوب وتصميم حملات التوعية وإدارتها ومتابعتها لضمان تأثيرها	– إجراء البحوث على فترات لتقييم نتائج هذه الحملات بمعرفة جهات متخصصة – تدبير الموارد المالية لإجراء هذه البحوث

٥-٥-١-٦ المشروعات المقترحة

المشروع	الجهة المسئولة	الجهة المقترحة للتنفيذ	التمويل المقترح	الإطار الزمني	جهات التمويل
توعية ورفع الوعي البيئي لدى سكان القرى والتجمعات السكانية بالقضايا البيئية الهامة والإعلان عن مشروعات خطة العمل البيئي للمحافظة والتأكيد على مشاركة دور المجتمع المدني والمرأة	المحافظة والوحدات المحلية	مركز الأعلام والجمعيات الأهلية والمؤسسات الغير حكومية	٥ مليون جنيه	٥ سنوات	القطاع الخاص، جهات مانحة
حملات رفع الوعي البيئي لدى الطلاب والشباب بالمدارس والجامعات ومراكز الشباب	الجامعة، التربية والتعليم، الشباب والرياضة	الجامعة ،التربية والتعليم ،الشباب والرياضة بالتنسيق مع المحافظة وجهاز شئون البيئة	٢ مليون جنيه	٥ سنوات	ميزانيات جهات التنفيذ وصندوق حماية البيئة
حملات متخصصة لأصحاب المنشآت الصناعية والحرفية والعاملين بها	المحافظة	الإتحاد النوعي للجمعيات الأهلية بالإشتراك مع إدارة شئون البيئة بالمحافظة والفرع الإقليمي لجهاز شئون البيئة بأسيوط	٥٠٠ ألف جنيه	٥ سنوات	جهات مانحة وصندوق حماية البيئة

٥-٥-٢ الدعم المؤسسي وبناء القدرات

٥-٥-٢-١ خلفية عامـــة

كما أن تنفيذ الأعمال بخطة العمل تحتاج إلى ضخ إستثمارات وموارد مالية ضخمة، كذلك يحتاج إلى إهتمام أكبر بالهياكل التنظيمية والإجراءات ونظم الحوافز اللازمة لتحقيق هـــذه الأعمـــال وتنفيذها وذلك لضمان إستمرارية هذه الأنشطة.

ويتوافر بمحافظة المنيا هيكل تنظيمي للإدارة البيئية متمثل في إدارة شئون البيئـــة بالمحافظـــة وتقوم بالعمل على تنسيق العمل في مجال البيئة بين الجهات المختلفة وتنفيذ القـــانون ٤ لســـنة ١٩٩٤ والقوانين الأخرى على المستوى المحلى داخل نطاق المحافظة ، ويتمتع مـــدير الإدارة وثلاثة من أعضائها فقط البالغ عددهم ١٦ موظفاً بصفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ،وهى تتبع السيد المحافظ مباشرة في الهيكل التنظيمي للمحافظة إداريا وأصـــبحت تتبع جهاز شئون البيئة فنيا ، ويتبعها إدارات بيئية بمدن ومراكز المحافظـــة التســـعة لمعاونـــة الإدارة في أنشطتها وبذلك تقوم هذه الإدارات بالمهام المفوضة إليها مـــن إدارة شـــئون البيئـــة بالمحافظة ، ويتمتع رئيس المركز بصفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ، كما يوجد مسئول إتصال بيئي بالوحدات القروية لمعاونة إدارة البيئة بالمراكز ٠ وتتبع محافظة المنيا الفرع الإقليمي لجهاز شئون البيئة بأسيوط والذي يعتبر مسئولا عن تنفيذ سياسات جهـــاز شئون البيئة على المستوى الإقليمي ، وتشمل مهمته أعمال التفتيش ومراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي وتنفيذ توجيهات الجهاز ، كما أن هناك بعض المديريات بالمحافظة أنشأت وحدات للبيئـــة وعليها مسئوليات بيئية بموجب القوانين المختلفة وعليها أدوار هامة يجب القيام بها.

ومع ذلك لا يوجد نظام فعال للتخطيط والإدارة البيئية بالرغم أنها من المتطلبات الهامة لتنفيـــذ وإستدامة أعمال خطة العمل البيئي للمحافظة ، وكذلك ضعف قدرات الإدارة البيئيـــة لضـــعف إمكانيات هذه الإدارات حيث أن جهاز شئون البيئة لم يولى الإهتمام بإدارات البيئة بالمحافظات إلا في الآونة الأخيرة من خلال تزويد هذه الإدارات ببعض المعدات والأجهزة والتدريب ولكنه ليس بالقدر الكافي بالمقارنة إلى ما تكلف به الإدارة من أعمال ، كما لا توجد ميزانيات لتدريب العاملين بإدارات البيئة بالمراكز ومسئولي الإتصال البيئي بالقرى مما يخل بمنظومـــة الـــدعم المؤسسي للإدارة البيئية ، وكذلك ضعف الإدارة البيئية بالقطاعات والمديريات المختلفة وضعف

التنسيق بينها وبين إدارة البيئة بالمحافظة بالرغم من المسئوليات البيئية الكبيرة التي تقع على عاتق هذه الجهات وهى جزء لا يتجزأ من المنظومة والهيكل البيئي للمحافظة.

ويعرض هذا الجزء الوضع الحالي للهيكل التنظيمي للإدارة البيئية وقدراتها المؤسسية ، والأهداف العامة لتنمية القدرات والدعم المؤسسي للإدارة البيئية بالمحافظة ، ومتطلبات رفع القدرات والدعم المؤسسي للإدارة البيئية.

٥-٥-٢-٢ الإنجازات خلال الخمس سنوات الماضية

٥-٥-٢-٢-١ القرارات والإجراءات

- توقيع برتوكول بين وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة الدولة للتنمية المحلية لدعم إدارات شئون البيئة بالمحافظات وتبعية هذه الإدارات فنيا إلى جهاز شئون البيئة وإداريا إلى المحافظة.
- منح صفة الضبطية القضائية لعدد ثلاثة من مفتشي الإدارة فيما يتعلق بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ .
- أصبح مديري إدارات البيئة بالمراكز أعضاء بلجان التراخيص للمشروعات كل في نطاقه.
- مدير أدارة البيئة بالمحافظة عضو في لجنة تخصيص الأراضي بالمنطقة الصناعية.
- تشكيل اللجنة العليا للبيئة.

٥-٥-٢-٢-٢ الدعم الفني والإداري

- عقد عدد (٥٦) دورة تدريبية بمعرفة جهاز شئون البيئة للعاملين بإدارة شئون البيئة بالمحافظة لرفع قدراتهم الفنية.
- تدعيم إدارة شئون البيئة بالمحافظة بأجهزة وبعض أجهزة القياس الحقلية وجهاز GPS وجهاز عرض بيانات وآلة تصوير مستندات وكاميرا.
- تدعيم الإدارة بالمحافظة بسيارة لإستخدامها في أعمال التفتيش على المنشآت الصناعية والمعاينات ومتابعة الإشتراطات البيئية وتنفيذ ما تكلف به الإدارة.

٥-٥-٢-٢-٣ مشروعات تم تنفيذها

- إعداد التوصيف البيئي للمحافظة بتمويل و إشراف جهاز شئون البيئة بالقاهرة.
- إنشاء وحدة نظم معلومات جغرافية بالإدارة .
- إنشاء وحدات بيئية ببعض القطاعات بالمحافظة.

٥-٥-٢-٢-٤ مشروعات جارى تنفيذها

- إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة بتمويل من جهاز شئون البيئة بالقاهرة وتحت إشرافه.
- استكمال وحدة نظم المعلومات الجغرافية وإنشاء قواعد بيانات.
- ربط الإدارة بشبكة معلومات وقواعد البيانات بجهاز شئون البيئة والفرع الإقليمي بأسيوط.

٥-٥-٢-٣ الوضع الراهن : الأسباب والمشكلات

الوضع الراهن	المشكلة وتأثيراتها	أسبابها	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
ضعف الهيكل التنظيمي لإدارات البيئة بالمحافظة والمراكز	- ضعف فاعلية وكفاءة الإدارة البيئية اللامركزية - عدم وضوح تخصصات ومسؤوليات العاملين بهذه الإدارات - ضعف في التخطيط الإداري وتحديد الأهداف والمتطلبات لتنفيذ الأهداف	- عدم تدعيم - الإدارات خاصة بالمراكز - بكوادر فنية حديثة ومتخصصة - عدم وجود هيكل تنظيمي معتمد بإدارات البيئة يتلاءم مع ما كلفت به من مهام	لا يوجد
ضعف التخطيط والإدارة البيئية	- عدم وجود تخطيط بيئي إستراتيجي أو طويل أو متوسط المدى شامل ومتكامل لأنشطة الإدارات - عدم التنسيق بين الأطراف الأساسية المعنية لتحسين الخدمات البيئية وترشيد إستهلاك الموارد وحمايتها وتطبيق الإجراءات العلاجية - ضعف المتابعة والرصد الفعال والإلزام بالقوانين البيئية وإعداد قياسات الأداء البيئي والحوافز المتعلقة بذلك - عدم ضمان دعم وإستدامة	- الاعتماد على الرؤية الشخصية أو التقدير الذاتي للإدارة - ضعف العملية الإدارية (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) - عدم وجود ميزانية للإنفاق على تدريب مسئولي البيئة بالمراكز والقرى - قلة عدد الكوادر الفنية المؤهلة للقيام بأعمال التدريب لمسئولي المراكز والقرى	- عقد برامج تدريبية متقدمة للمختصين بإدارة البيئة بالمحافظة لتأهيلهم إداريا وفنيا وكمدربين للعاملين بالإدارات الأخرى

الوضع الراهن	المشكلة وتأثيراتها	أسبابها	الخطط أو البرامج الحالية للتعامل مع الوضع الراهن
	خطة العمل البيئي	– مركزية التخطيط للإدارة البيئية بالجهاز وفروعه – عدم وجود حوافز للعاملين بإدارات البيئة تتناسب مع ما يكلفون به من أعمال أسوة بزملائهم بالجهاز	
ضعف التنسيق بين الإدارة والمديريات الرئيسية المختلفة المسئولة عن البيئة وتعزيز فاعليتها فيما يتعلق بانجاز المسئوليات البيئية	– عدم القدرة على التخطيط الفعال والإدارة للبرامج والمشروعات البيئية – عدم الإلمام بالقضايا البيئية الهامة والمتعلقة بهذه القطاعات – عدم إمكانية توفير وإعداد قاعدة بيانات صحيحة ودقيقة عن هذه القضايا لتساعد المسئولين بالمستوى الأعلى على إتخاذ القرارات الصحيحة لحل هذه القضايا – صعوبة حل المشاكل البيئية والقضايا ذات الأولوية بشكل أسرع وفعال	– عدم تنظيم إجتماعات ولقاءات دورية مع مسئولي البيئة بهذه القطاعات للتعرف على المشاكل والقضايا البيئية الملحة – عدم إنشاء وحدات بيئية في بعض القطاعات والمديريات	– عقد إجتماع شهري مع مسئولي البيئة بالمراكز للتنسيق بين هذه الإدارات وطرح المشاكل والقضايا الملحة بهذه المراكز – دعوة بعض المسئولين بالقطاعات المختلفة للحصول على البيانات اللازمة لإعداد قاعدة بيانات صحيحة تعبر عن الوضع الراهن للمحافظة

٥-٥-٢-٤ الرؤية والأهداف

تحسين الدعم المؤسسي وبناء القدرات لإدارات البيئة بالمحافظة والمراكز لإرتباطها بكافة القطاعات والأعمال المتعلقة بالتنمية المستدامة والحفاظ على الصحة العامة لسكان المحافظة من خلال :

- إقامة نظام فعال للتخطيط والإدارة البيئية بالمحافظة
- تعزيز قدرات السلطات القائمة على المسائل البيئية وتنسيق التعاون بينهما ، مع الإدراك بأهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني المحلى في تحسين البيئة التي يعيشون فيها

٥-٥-٢-٥ المستهدفات والأعمال المطلوبة للدعم المؤسسي وبناء القدرات

الهدف الرئيسي	المستهدفات خلال الخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدفات
رفع مستوى الإدارة بالمحافظة إلى أدارة عامة	– دعم القدرات لتطبيق القوانين ومتابعتها – تحسين القدرة على التعامل مع الطوارئ – تطوير التدريب الفني والإداري للموظفين الأساسيين لزيادة قيمة العمل الذي يؤدونه – رفع مستوى العاملين بهذه الإدارات إداريا وفنيا وماليا – دعم وحدة نظم المعلومات الجغرافية للمساعدة في التخطيط والمتابعة وإنشاء قواعد معلومات جغرافية بيئية بالتعاون مع مركز معلومات المحافظة ومركز معلومات التنمية المحلية	– إتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الإدارة بالمحافظة إلى إدارة عامة ،يتبعها إدارات بالمراكز – تحسين وضع الحوافز للعاملين بهذه الإدارات بما يتناسب مع حجم الأعمال الموكولة إليهم
دعم إقامة نظام فعال للتخطيط والإدارة البيئية	– تحسين فاعلية وكفاءة الإدارة البيئية ودعم قدرات التخطيط والإدارة البيئية بالقطاعات والهيئات المختلفة بالمحافظة – وضع نظام لمسئولي البيئة بالقرى – تحسين التنسيق بين الأجهزة والقطاعات المختلفة المعنية بالبيئة بالمحافظة لتحسين الخدمات البيئية وترشيد إستهلاك الموارد وحمايتها وتطبيق الإجراءات العلاجية – ضمان دعم وإستدامة خطة العمل – القدرة على مواجهة القضايا ذات الأولوية بالتعاون بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني	– وضع منهج مخطط ومنظم للإدارة البيئية تحت إشراف اللجنة العليا للبيئة – إعداد نظام لا مركزي فعال للتخطيط والإدارة البيئية – إنشاء شبكة ربط للتنسيق بين كل المديريات والقطاعات والمجموعات المعنية والمهتمة بتحسين الخدمات البيئية والحفاظ على الموارد

الهدف الرئيسي	المستهدفات خلال الخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدفات
	– زيادة الوعي العام والتشاور مع الجمهور بشأن القضايا البيئية – تفعيل المتابعة والرصد الفعال والإلـزام بالقوانين البيئية – ضمان أعلى مستويات الالتـزام داخـل المحافظة لتبنى وتنفيذ خطة العمل البيئي	
دعـم قـدرات المختصـين بإدارات البيئة	– تنفيذ برامج تدريبية مكثفـة للمـوظفين الأساسـيين بـالإدارة البيئيـة بالمحافظـة والإدارات بالمراكز في المجالات المختلفـة وخاصة المعلومات والحاجة إلى الشـفافية وتبادل هذه المعلومات – تطـوير التـدريب الإداري والفنـي للمختصين الأساسيين بالمحافظة والمراكـز لزيادة قيمة العمل الذي يؤدونه والمحافظـة على الإستمرارية – التأكيد على أهميـة التخطـيط المـالي للتشغيل والصيانة في برامج التدريب فـي المديريات المختلفة	– يقوم جهاز شئون البيئة بوضع خطـط وبرامج تدريبية متخصصـة ومسـتمرة للموظفين الأساسـين بـالإدارة لضـمان إسـتمرارهم بالعمـل والإسـتفادة بهـذه الدورات مع الإلتزام بالاختصاصات التي تلتزم الإدارة بتحديدها في هيكلها التنظيمي – تدريب المختصين لمتابعة تنفيذ بـرامج ومشروعات خطة العمل البيئـي وإعـداد دراسات جدوى للمشروعات البيئية وضع نظام للحوافز للعـاملين بـإدارات البيئة بالمحافظة والمراكز بما يتناسب مع ما يكلفون به من أعمال
دعم المديريات والقطاعـات والمؤسسـات غير الحكومية	– دعم قدرات الجمعيات الأهلية وجمعيـات تنمية المجتمع لتصبح أكثر قدرة على تحديد إحتياجات المجتمعات وتنفيذ المشـروعات المبنية على مشاركة المجتمع وعمل حملات التوعية – دعم المؤسسات التعليمية والمسئولين عن	– إنشاء وحدة للتدريب بإدارة شئون البيئة بالمحافظة وتوفير الموارد الماليـة لهـا لتغطية التدريبات الخاصة بالخدمات البيئية وصيانة الموارد ومهارات الاتصال العامة – تقوم هذه الوحدة بدعم روابط الإتصال بين جهاز شئون البيئة أو الفرع وجامعـة

الهدف الرئيسي	المستهدفات خلال الخمس أعوام القادمة لتحقيق الهدف	القرارات والإجراءات والدعم المؤسسي والبرامج المطلوبة لتحقيق المستهدفات
	دعم الأنشطة البيئية في المدارس – دعم مشروعات القطاع الخاص لتخطيط البرامج والمشروعات البيئية وتنفيذها – تعيين موظفين للبيئة في القطاعات والمديريات والمؤسسات ذات المسؤولية البيئية لدعم المتابعة وتحسين الأداء البيئي	المنيا والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والجهات المانحة لتوفير الدعم اللازم لرفع قدرات مسئولي البيئة بهذه القطاعات والمؤسسات وتمويل بعض المشروعات البيئية ذات الأولوية – توفير الموارد المالية البشرية لإدارات البيئة والوحدات البيئية بالقطاعات والمؤسسات

٥-٥-٢-٦ متطلبات عامة للدعم المؤسسي وبناء القدرات

١. إعداد نظام لا مركزي فعال للتخطيط والإدارة البيئية لتنفيذ وإستدامة أعمال خطة العمل البيئي للمحافظة يقوم على منهج مخطط ومنظم للإدارة البيئية تحت إشراف اللجنة العليا للبيئة التي تتولى مراجعته وتحديثه بإنتظام لضمان الإلتزام بالقضايا المطروحة

٢. يساهم نظام التخطيط البيئي في تنفيذ الوظائف العامة الآتية :-

- بناء القدرات من خلال التدريب والتعيين وتشغيل خدمات الإرشاد الفعال
- التنسيق بين أنشطة المجموعات المعنية بهدف تحسين الخدمات البيئية والحفاظ على الموارد وحمايتها ومعالجتها
- تطبيق مخطط استخدام الأراضي الذي يراعى القوانين البيئية من خلال تطبيق إشتراطات تقييم الأثر البيئي والالتزام بها
- التخطيط الإستراتيجي لضمان التنمية المستدامة الصديقة للبيئة
- تدبير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات خطة العمل البيئي للمحافظة
- المتابعة الفعالة وتطبيق القوانين البيئية ووضع المعايير وحوافز الأداء البيئي

٣. إصدار مسودة قرار لرفع مستوى إدارة شئون البيئة بالمحافظة إلى إدارة عامة تشمل إدارات وأقسام منها: تقييم الأثر البيئي، التفتيش والشكاوى، الأعلام والتدريب، التخطيط ومتابعة المشروعات، المعلومات ٠ ويتبعها إدارات البيئة بالمراكز ومسئولي إتصال بيئي بالقرى

٤. إستمرار جهاز شئون البيئة في دعم الإدارة البيئية من خلال تنظيم برامج التدريب المستهدفة للعاملين الأساسيين كل في إختصاصه حتى يأتي التدريب بالفائدة المرجوة

٥. إنشاء وحدات بيئية في المناطق الصناعية والمديريات المعنية ذات المسئوليات البيئية والتي لم ينشأ بها وحدات بيئية حتى الآن (الإسكان ، الصناعة ، الري ، السياحة) وتعيين مسئولي بيئة بالمديريات ذات العلاقة الغير مباشرة

٦. دعم قدرات كل من مسئولي الإتصال بالقرى والمديريات والمراكز بالتدريب

٧. دعم قدرات وموارد ممثلي مديرية التربية والتعليم المسئولين عن دعم أنشطة البيئة بالمدارس على مستوى المراكز

٨. تقوم وحدة البيئة بمديرية التضامن الإجتماعي بدعم دور الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع في مجالات تخطيط البرامج والمشروعات البيئية وإدارتها بشكل أكثر فاعلية

٩. دعم إنشاء وحدة مركزية لإدارة المخلفات الصلبة تكون مسئولة عن تخطيط ودعم وتنسيق أنشطة إدارة المخلفات الصلبة ودعم خصخصة الخدمات بما في ذلك متابعة أداء مقدمي الخدمات من القطاع الخاص ومدى إلتزامهم وضمان التخلص المناسب من مخلفات المباني

١٠. إنشاء وحدة إرشاد وتوعية لمساعدة العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على تطبيق التكنولوجيا الآمنة بيئيا وممارسات الإدارة البيئية السليمة

١١. دعم موظفي الإرشاد الزراعي فيما يتعلق بالقضايا البيئية خاصة استخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية

١٢. بناء قدرات العاملين بوزارة الصحة لتمكينهم من التعامل الصحيح مع قضايا مخلفات الرعاية الصحية التي تعتبر من أهم القضايا البيئية

١٣. تتولى وحدة التدريب البيئي بالمحافظة تغطية التدريبات الخاصة بالخدمات البيئية وصيانة الموارد ومهارات الإتصال ودعم روابط الإتصال بين الجهاز أو الفرع والقطاعات والهيئات الأخرى والجهات المانحة

الهيكل التنظيمي المقترح لرفع مستوى الإدارة إلى إدارة عامة لشئون البيئة

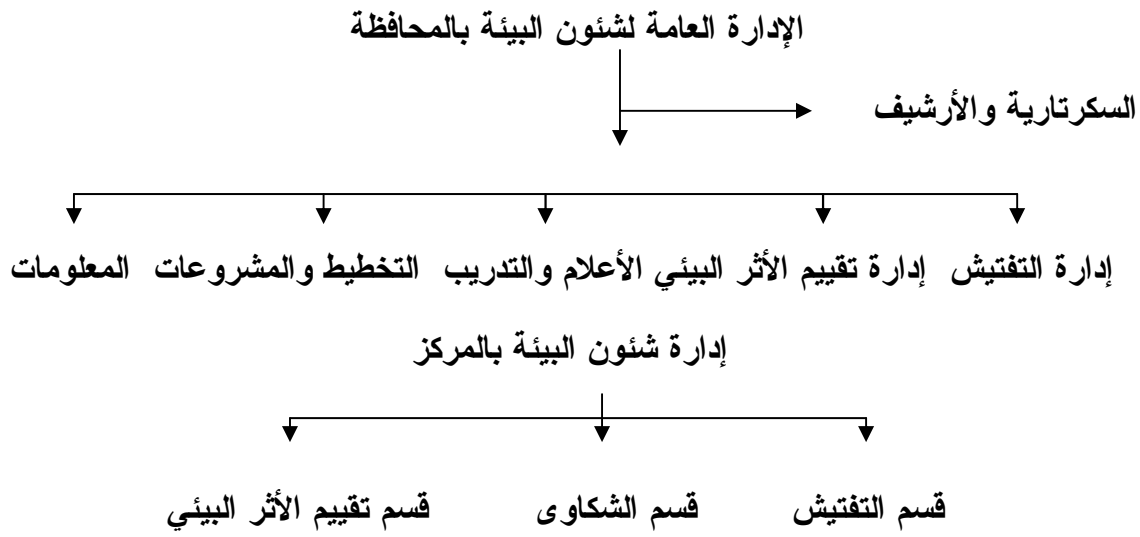

الاحتياجات والبرامج التدريبية المطلوبة والجهات المستهدفة بمحافظة المنيا

الجهة أو المجموعة المستهدفة	الإحتياجات التدريبية
إدارة شئون البيئة بالمحافظة والإدارات بالمراكز	– التفتيش على المنشآت الصناعية المختلفة دورات متقدمة وزيارات ميدانية – تقييم الأثر البيئي (متقدم) – نظم المعلومات الجغرافية – التخطيط ومتابعة المشروعات وإعداد دراسات الجدوى للمشروعات البيئية – التشريعات والقوانين البيئية – إعداد قواعد البيانات والمعلومات البيئية – إعداد مدربين في التخصصات المختلفة السابقة – الأعلام ورفع الوعي البيئي – إدارة المخلفات الخطرة
مسئولي الاتصال البيئي	– دليل مسئولي الاتصال البيئي
الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع	– إدارة المشروعات البيئية – الإدارة المالية وإستدامة تمويل المشروعات – كتابة مقترحات المشروعات البيئية والتنموية – كيفية التعامل مع الجهات المانحة – الدعوة وكسب التأييد لمشروعات خطة العمل البيئي للمحافظة والمشروعات البيئية الأخرى

الجهة أو المجموعة المستهدفة	الإحتياجات التدريبية
أصحاب المشروعات الصناعية والورش الحرفية ومسئول البيئة بالمناطق الصناعية	– الإنتاج الأنظف – خطط توفيق الأوضاع – الإدارة البيئية للصناعة
وحدة البيئة والإرشاد الزراعي بمديرية الزراعة	– استخدام الأسمدة الكيماوية والعضوية والمبيدات الحشرية ونظم المكافحة البيولوجية للآفات ونظم الري
وحدة البيئة بشركة مياه الشرب والصرف الصحي	– طرق معالجة الصرف الصحي – استخدام مياه الصرف المعالج في الزراعة – تشغيل وصيانة شبكات الصرف الصحي والنظم المستخدمة في محطات المعالجة – تشغيل وصيانة شبكات مياه الشرب ومحطات معالجة المياه – أساليب قياس التسرب والفاقد في شبكات المياه – التحكم في جودة مياه الشرب – برامج توعية عامة حول ترشيد استخدام مياه الشرب
إدارة صحة البيئة بمديرية الصحة	– المتابعة والرصد لجميع الانبعاثات – الإدارة السليمة والتخلص الآمن من المخلفات الطبية الخطرة
المخلفات الصلبة	– تنمية قدرات العاملين بإدارة المخلفات الصلبة والخطرة – التخلص الآمن من المخلفات الصلبة والخطرة – تنمية إشتراك القطاع الخاص في إدارة المخلفات الصلبة

٦- الأعمال المطلوبة لرفع الوعي البيئي العام بالمحافظة

يجب تخطيط حملات التوعية بحيث تستهدف كل قطاعات المجتمع، فالمناهج والمفاهيم الجديدة التي تدعم تحقيق أهداف خطة العمل البيئي للمحافظة تستغرق وقتاً لتثبيت دعائمها وهي عملية تحتاج أيضاً إلى موارد كبيرة لدعمها. وفي المراحل المبكرة لتنفيذ خطة العمل البيئي للمحافظة يجب أن تدور حملات التوعية حول القضايا ذات الأولوية لخطة العمل البيئي مع وجود بعض البرامج التي تستهدف ما يلي:

- الجهات المعنية الأساسية
  - طرق الحفاظ على المياه الجوفية وترشيد الإستهلاك.
  - الإلقاء العشوائي للمخلفات وأثره.
  - الصرف الصحي والصحة الشخصية.
- الجهات المعنية الثانوية
  - أهمية توفير إدارة محسنة للمخلفات وخدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي
  - إحتياج القطاع الخاص الصناعي للمتابعة الذاتية لآثار التخلص الخاطئ من المخلفات الصناعية على المجتمعات المحيطة بالإضافة إلى ضرورة تحسين ظروف العمل.
  - حماية الموارد الطبيعية

ويمكن توجيه التوعية العامة من خلال عدة جهات: وسائل الإعلام، الإدارات التعليمية والمدارس، مراكز الشباب، منظمات المجتمع المدني. والعاملون في مجال الأمن الصناعي. وحتى يمكن دعم تنفيذ خطة العمل البيئي في المحافظة فمن المقرر عمل بعض الترويجية والتفسيرية الخاصة التي تتضمن الملصقات وشرائط الفيديو العامة والموضوعية، والبرامج التليفزيونية والإذاعية بالإضافة إلى الرسائل الخاصة التي يمكن نقلها بواسطة القيادات الدينية . وسوف يتم تنسيق أنشطة الإعلام بخطة العمل البيئي مع حملات التوعية العامة الجارية متضمنة المناسبات البيئية والمسابقات البيئية تحت رعاية السيد المحافظ بالإضافة إلى حملات النظافة والتشجير التي يمكن تنفيذها تحت رعاية الجهات المانحة أو القطاع الخاص.

كما ينبغي إستهداف الجامعات والمدارس لرفع الوعي بين الطلاب لما لهذه الفئة من تأثير على عادات وسلوكيات أولياء أمورهم كما أن هؤلاء الشباب هم طليعة القيادات المستقبلية للمجتمع بمحافظة المنيا. وكخطوة أولى يجب أن تركز المجهودات على تعزيز مستوى مرتفع من الوعي البيئي لدى أساتذة الجامعة والمعلمين بالمدارس وعلى إلتزامهم وتأييدهم لأهداف خطة العمل البيئي بالمحافظة .

يجب تنسيق هذه الأنشطة مع الإدارة المركزية للإعلام والتوعية البيئية والتدريب بجهاز شئون البيئة والتي أصدرت مجموعة من الكتيبات والنشرات والملصقات للتوعية العامة .

من المهم إجراء متابعة جيدة بمرور الوقت لآثار هذه الحملات ويتضمن ذلك إجراء البحوث حول مدى التغير فى السلوك والأفكار للفئات المعنية وسوف تسهم نتائج هذه الأبحاث فى تصميم الحملات وإدارتها ومتابعتها لضمان تأثيرها .

٧- الدعم المؤسسي وبناء قدرات الإدارة البيئية بالمحافظة

٧-١ الدعم المؤسسي وبناء القدرات

أن التنفيذ الناجح للأعمال الواردة في خطة العمل البيئي لمحافظة المنيا سيؤدى إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المتاحة. و يتطلب كذلك ً إستثمارات جديدة وخصوصاً لمنشآت البنية الأساسية المقترحة. و في كلا الحالتين سيتطلب الأمر تطوير الهياكل المؤسسية وأنظمة الحوافز التي تدعم التنفيذ.

و يوجد بالمنيا معظم المؤسسات الرئيسية ، و يتناول هذا الجزء من التقرير بعضاً من الأعمال اللازمة لتعزيز المؤسسات القائمة وزيادة التنسيق الفعال بينها. وقد قامت المحافظة مؤخراً بتشكيل لجنة عليا للبيئة بالقرار رقم (٥٩٤) لسنة ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٢ /١٠ / ٢٠٠٥ والذي يتولى مسئولية تيسير تنفيذ خطة العمل البيئي للمحافظة. كما يوجد بالمحافظة أيضاً إدارة لشئون البيئة على مستوى المحافظة، وتم مؤخراً إنشاء وحدات بيئية على مستوى المراكز. أما بالنسبة للوزارات المعنية مثل وزارة الإسكان، ووزارة الري، ووزارة الصحة، فإن عليها مسئوليات بيئية بموجب القوانين المختلفة وأدواراً هامة يجب القيام بها لذا فإن قدراتهم ستحتاج إلى الدعم ليتمكنوا من الوفاء بهذه المسئوليات كما ستحتاج هياكلهم المؤسسية أيضا للدعم لتيسير إجراءات المساهمة الفعالة من القطاع الخاص والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع وجميع قطاعات المجتمع بأكملها.

٧-٢ نظام التخطيط والإدارة البيئية

يعد إعداد نظام لا مركزي فعال للتخطيط والإدارة البيئية من المتطلبات الهامة لتنفيذ وإستدامة أعمال خطة العمل البيئي للمحافظة و يتطلب الأمر وضع هيكل لإدارة و تقييم وتحسين فاعلية وكفاءة لامركزية الإدارة البيئية على مستوى المحافظة. و ينبغي أن يقوم نظام التخطيط والإدارة البيئية على منهج مخطط ومنظم للإدارة البيئية تحت إشراف اللجنة العليا للبيئة الذي سيتولى مراجعته وتحديثه بانتظام لضمان ملاءمته للقضايا المطروحة. سيكون لنظام التخطيط والإدارة البيئية الوظائف العامة التالية:

- التخطيط الإستراتيجي لضمان التنمية المستدامة الصديقة للبيئة.

- تطبيق تخطيط استخدام الأراضي الذي يراعى القوانين البيئية من خلال تطبيق إشتراطات تقييم الأثر البيئي والإلتزام بها.
- التنسيق بين أنشطة مجموعات المعنيين بهدف تحسين الخدمات البيئية، والحفاظ على الموارد وحمايتها ومعالجتها.
- زيادة الوعي العام وإستشارة المجتمع بشأن القضايا البيئية.
- بناء القدرات من خلال التدريب والتعيين وتشغيل خدمات الإرشاد الفعالة.
- تدبير الموارد المالية و البشرية اللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات خطة العمل البيئي للمحافظة.
- المتابعة الفعالة و تطبيق القوانين البيئية و وضع معايير وحوافز للأداء البيئي.
- دعم خطة العمل البيئي للمحافظة وضمان إستدامتها وتحديثها.

ترجع أهمية الدعم المؤسسي للحاجة إلى:

- تطوير نظام التخطيط والإدارة البيئية للعمل على المعالجة الفعالة للقضايا ذات الأولوية المذكورة في الجزء الخامس من خطة العمل البيئي للمحافظة، وذلك على مستوى الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع.
- ضمان الإلتزام بالتطبيق والتنفيذ لخطة العمل البيئي للمحافظة والإعتراف بها على أعلى المستويات داخل المحافظة.
- تشجيع وتيسير المشاركة لكل مجموعات المعنيين المهتمين بتحسين الخدمات البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- إنشاء شبكة ربط للتنسيق بين كل مجموعات المعنيين من أجل العمل على إستدامة خطة العمل البيئي للمحافظة.

لا يفرض النظام البيئي للإدارة والتخطيط أي أعباء بيروقراطية جديدة؛ فهو يعتمد على النظام اللامركزي الحالي للإدارة البيئية بالمحافظة، والذي يتكون من:

- تولى اللجنة العليا للبيئة والتي تم إنشاؤها مؤخراً مسئولية تنسيق وإدراج أنشطة التخطيط والإدارة البيئية على مستوى المحافظة. وتقوم محافظة المنيا حالياً بعملية

تحديد الهيكل التنظيمي للمجلس وتوزيع الأدوار والمسئوليات آلتي من المنتظر أن تتضمن ما يلي:

- إعداد الآليات التي تهدف إلى دمج الأولويات الاستراتيجية لخطة العمل البيئي للمحافظة في التخطيط العام وإعداد البرامج والميزانيات وتخصيص الموارد.
- دعم مزيد من التنسيق و تبادل المعلومات بين الوزارات وأجهزتها على مستوى المحافظة.
- زيادة التنسيق والتعاون ما بين الأجهزة القطاعية على مستوى المحافظة.
- توصيل الآراء للأجهزة المركزية (مثل جهاز شئون البيئة) وتعظيم المدخلات المحلية في السياسات والخطط البيئية القومية (أي في الخطة القومية للعمل البيئي).
- متابعة تنفيذ وتحديث أولويات خطة العمل البيئي للمحافظة وضمان إدراج القضايا البيئية في خطط التنمية.
- القيام بدور إستشاري للمحافظ فيما يتعلق بالقضايا البيئية الإستراتيجية.

يعد ضمان تنفيذ الخطط والأولويات البيئية المذكورة بخطة العمل البيئي. أحد الأولويات الهامة للمجلس الأعلى للبيئة

- إنشاء وحدات بيئية (تشتمل كل منها على موظف أو أثنين) في كل المديريات المعنية وذات الصلة بالبيئة مثل وزارات الإسكان، الصحة، الزراعة، الصناعة، الري، والسياحة.
- تعيين موظفي اتصال بيئي في المديريات الأخرى.
- تعيين موظفي اتصال بيئي لكل قرية.
- دعم قدرة الوحدات البيئية حديثة الإنشاء بالمراكز.
- تقوم الهيئة الاقتصادية العامة لإدارة مياه الشرب والصرف الصحي بتحسين المعايير في مجالات التخطيط والصيانة وتحصيل الرسوم ورفع الوعي والقدرة على الإدارة البيئية.

- تعيين موظف للتنسيق البيئي والتنمية في مديريـــة الشـــئون الإجتماعيـــة لـــدعم دور الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع في الإدارة البيئية بشكل أكثر فاعلية.
- دعم قدرات وموارد ممثلي مديرية التربية والتعليم المسئولين عن دعم الأنشطة البيئيـــة في المدارس على مستوى المراكز.
- تفعيل الوحدة المركزية لإدارة المخلفات الصلبة لتخطيط، ودعم، وتنسيق أنشـــطة إدارة المخلفات الصلبة وكذلك دعم خصخصة الخدمات بما في ذلك من متابعة أداء مقـــدمي الخدمات من القطاع الخاص ومدى التزامهم. و يجب أن يتلقى العاملون بهـــذه الإدارة تدريبات على إدارة المخلفات بصفة عامة وعلى التخطيط الإستراتيجي والمالي.
- كما سيتم إنشاء وحدة إرشاد وتوعية لمساعدة العديـــد مـــن المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة على تطبيق التكنولوجيات الآمنة بيئياً وممارسات الإدارة البيئية السليمة.

و تتضمن المبادرات التي تم البدء فيها على المستوى المركزي لدعم لامركزية الإدارة البيئة ما يلي:

- إصدار مسودة قرار لتحويل إدارات شئون البيئة بجميع المحافظات إلى إدارات عامـــة لشئون البيئة. وسيعمل تنفيذ هذا القرار على أعطاء المزيد من الأهمية للقضايا البيئيـــة كما سيدعم عملية لامركزية الإدارة البيئية. وقد قام البرنامج المصري للسياسات البيئية المدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتعاون مع جهاز شئون البيئة برفع مسودة القرار المذكور إلى معالي السيد رئيس الوزراء للموافقة. وقد تم تحويـــل إدارة شـــئون البيئة إلى إدارة عامة فى بعض المحافظات (مثل الوادي الجديد والبحر الأحمـــر) ، و سيتأتى على محافظة المنيا سرعة التحرك لدعم قدرات هذه الإدارة الجديدة لتوفر الدعم اللازم لتنفيذ خطة العمل البيئي للمحافظة.

و يأتي التنسيق الشامل للأنشطة البيئية في كل الإدارات/المراكز و المديريات فـــي المحافظـــة ضمن المهام الرئيسية للإدارة العامة لشئون البيئة و يتضمن ذلك إعداد الخطط والبرامج البيئيـــة الإستراتيجية. من الممكن أيضاً أن تعمل الإدارة العامة كمكتب للإعـــلام والشـــكاوى الخاصـــة بالمسائل البيئية والتي ستساعد على المتابعة البيئية وتقديم التدريب البيئي ورفع الوعي البيئـــي للمجتمع.

٧-٣ المديريات البيئية الرئيسية

ينبغي أن يتم تأسيس نظام التخطيط والإدارة البيئية بناءً على النظام الحالي للامركزيـــة الإدارة البيئية بالمحافظة (جدول ١) كما يتأتى على نظام التخطيط والإدارة البيئية أيضاً أن يساعد على تنسيق ودعم فاعلية المديريات الرئيسية الأخرى بمحافظة المنيا من أجـــل تحقيـــق مســـئولياتها البيئية، كما يوضح الجدول الآتي:-

جدول : (١) المديريات البيئية الرئيسية (المسئوليات والتنسيق)

المديريات	مجالات المسئولية البيئية	التنسيق مع الجهات الأخرى
وزارة الموارد المائية والري مديرية الموارد المائية والري (تختص بصفة أساسية بتوزيع المياه ونظافة الترع من المخلفات)	– تطبيق القانون ١٩٨٤/١٢ بشأن الري والصرف والقرارات ذات الصلة إعداد تقديرات للطلب على مياه الري للوزارة المركزية – إدارة مرافق البنية الأساسية للإمداد بخدمات الصرف ومياه الري وتشغيلها وتوزيعها وفقاً لمخصصات الوزارة – ضمان الري والصرف الكافي للأراضي الزراعية لزيادة محاصيلها المتوقعة – زيادة كفاءة نقل المياه للأراضي المروية – إحلال وتجديد شبكات الصرف القديمة – تطبيق القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢عن طريق التفتيش المشترك مع شرطة المسطحات المائية	– مديريات الصحة تأخذ عينات لقياس جودة المياه للحفاظ الصحة العامة – رفع أية مشكلات تتعلق بنوعية مياه الري إلى الوزارة المركزية – رفع مخالفات القوانين بخلاف القانون ٤٨ إلى إدارة شئون البيئة بالمحافظة أو أية جهة معنية أخرى – رفع مشكلات نوعية مياه الري إلى الوزارة المركزية لموارد المياه والري
وزارة الإسكان الهيئة العامة للصرف الصحي	تطبيق القانون ١٩٦٢/٩٣ بشأن التخلص من الصرف الصحي والقرارات ذات الصلة لضمان توافق خدمات جمع مياه الصرف ومعالجتها مع القوانين المصرية تشجيع إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة والحمأة توفير مرافق كافية للجمع والمعالجة للقرى الصغيرة، والمناطق الريفية ضمان توفر مرافق المعالجة الكافية للمخلفات الصناعية ضمان توافق مياه الصرف المنزلية والصناعية التي	يوجد بمديرية الصحة برنامج متابعة روتينية لسوائل الصرف الصناعي التي يتم صرفها إلى شبكة المجارى العامة تقوم مديرية الصحة بإجراء إختبار على سوائل الصرف نيابة عن إدارة شئون البيئة أو إدارة الصرف الصحي بحسب الطلب رفع المخالفات المرتبطة بتلوث

المديريات	مجالات المسئولية البيئية	التنسيق مع الجهات الأخرى
	يتم التخلص منها في شبكة المجارى العامة مع المعايير المصرية إعداد مشروعات الصرف الصحي الصغيرة (خطوط أنابيب، أنظمة، مضخات)، والكبيرة وتنفيذها بواسطة الوزارات المركزية وإدارتها بواسطة المحافظة إشراف موظفي المراكز ومتابعتهم للمشروعات التي يتم تنفيذها عن طريق مقاولي القطاع الخاص يتولى موظفي المراكز مسئولية فحص حالات التسرب، أو الأنابيب التالفة، والروائح الصادرة عن وحدات المعالجة، والتلوث الناتج عن المجارى غير المعالجة	المياه إلى شرطة المسطحات المائية
وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي *مديرية الزراعة*	– تطبيق القانون ١٩٦٦/٥٣ والقرارات ذات الصلة – تقدم خدمات التسويق والخدمات المالية، والتقاوي الزراعية من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية – مساعدة القطاع الزراعي على مكافحة الآفات والأمراض – المساعدة في الحفاظ على نوعية التربة (على سبيل المثال عن طريق إجراء البحوث حول تملح التربة) – تشجيع مشروعات إستصلاح وتسوية الأراضي – إدارة وتنظيف ترع الري والصرف (حيث تتولى وزارة الموارد المائية والري إدارة الترع الرئيسية، وتتولى وزارة الزراعة إدارة الترع الفرعية)	– تقوم وزارة الصحة وهيئة تنمية الصادرات بالرقابة على نوعية الإنتاج الزراعي – تقوم المديرية بإبلاغ الوحدات البيئية بكل مركز بالمخالفات البيئية

المديريات	مجالات المسئولية البيئية	التنسيق مع الجهات الأخرى
	– توفير المعلومات، والتدريب، وخدمات الإرشاد الزراعي الخاصة بالممارسات الزراعية (مثل مكافحة الآفات، استخدام السماد، وتربية الحيوانات) – منح التراخيص للصناعات الحيوانية التي تتطلب تراخيص كثيرة	
وزارة الصحة والسكان *مديرية الصحة*	– تقوم بأخذ عينات من موارد مياه الشرب، ومحطات معالجة المياه، وسوائل الصرف الناتجة عن محطات معالجة الصرف الصحي ومياه الصرف بشبكات المجارى المحلية، ومياه الترع – تحليل هذه العينات (أو إرسالها إلى وزارة الصحة المركزية لتحليلها) – أخذ وتحليل العينات من مصادر التلوث الصناعية ومصادر التلوث الأخرى بحسب طلب الأجهزة الأخرى. – رصد نوعية الهواء المحيط (من خلال مرفقي رصد ثابتين ووحدات الرصد النقالي) – تنفيذ برامج التطعيم لمنع الأمراض المعدية وإدارتها – مديرية الصحة ليست مسئولة بشكل مباشر عن الإلزام بتنفيذ القانون	– في حالة وجود مشكلة خاصة بنوعية مياه الشرب يتم تشكيل لجنة من إدارة شئون البيئة، وشركة المياه للتحقق من المشكلة وفحصها – يتم إرسال العينات التي يتم أخذها من المواقع المشتبه بها في نهر النيل إلى الوزارة المركزية، التي تقوم بعدها بإخطار المحافظة في حالة وجود مشكلة

٤-٧ الدعم المؤسسي للهيئات الأخرى

ينبغي ألا يقتصر البناء المؤسسي على الهيئات الحكومية، ولكن يجب توجيه مجهودات كبيرة أيضاً لبناء قدرات الجمعيات الأهلية، والمجتمعات، والمؤسسات التعليمية العامة ، والقطاع الخاص لدعم قدراتهم في مجالات تخطيط البرامج والمشروعات البيئية وإدارتها. يجب أن تشتمل المبادرات على تشجيع تعيين موظفي الإتصال البيئي في النقابات المهنية والغرف التجارية لتعزيز المتابعة الذاتية للشركات الأعضاء بها والفوائد التي تعود عليها نتيجة لتحسين الأداء البيئي.

٨- الأدوار والمسئوليات

وسيكون لكل هدف بيئي جاء في خطة العمل البيئي الجهات الرئيسية المسئولة عن تنفيذه كما هو مذكور في جدول (٢). و يجب أن تتولى إدارة البيئة مسئولية تنسيق إعداد السياسة ومراقبة النتائج وتقديم التقارير عن الإنجازات في هذا الشأن وتقديم التوصيات الخاصة بتطوير الأداء.

جدول (٢) : مسئوليات تنفيذ خطة العمل البيئي بالمحافظة

القضايا والأهداف	المنظمات الرئيسية المنفذة	الجهات الرئيسية المشاركة
الصرف الصحي		
• مد خدمات الصرف الصحي لجميع المناطق الحضرية والريفية	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	مديرية الصحة
• دعم و بناء القدرات المؤسسية للقطاعات على مستوى المحافظات	مجالس المدن، المجالس القروية ، الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	محافظة المنيا ، إدارة شئون البيئة
• تعظيم إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة والحمأة	مديرية الزراعة، الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	إدارة شئون البيئة ، الجمعيات التعاونية الزراعية، وعمال الإرشاد الزراعي
إدارة المخلفات الصلبة		
• وضع إستراتيجية ملائمة للإدارة المتكاملة للمخلفات لمحافظة المنيا	إدارة المخلفات الصلبة	إدارة شئون البيئة مجالس المدن ، المجالس القروية، وجمعيات تنمية المجتمع

جدول (٢) : مسئوليات تنفيذ خطة العمل البيئي بالمحافظة		
• تحسين تشغيل وصيانة خدمات ومرافق المخلفات	مجالس المدن، المجالس القروية	إدارة شئون البيئة
• تحسين الأنظمة القائمة لجمع المخلفات ونقلها	مجالس المدن، المجالس القروية	إدارة شئون البيئة
• تبنى الأنظمة الملائمة وذات الجودة العالية لمعالجة المخلفات والتخلص منها	مجالس المدن، المجالس القروية ، والمستشفيات، والمصانع، الخ	إدارة شئون البيئة ، ومديرية الصحة
• ضمان التدوير الآمن والمستدام للمخلفات	مجالس المدن ، المجالس القروية، والمستشفيات، والمصانع، الخ	إدارة شئون البيئة ، ومديرية الصحة
• إدخال أنظمة مناسبة لإدارة المخلفات الخطرة/الطبية	مجالس المدن، المجالس القروية والمستشفيات، والمصانع، الخ	إدارة شئون البيئة ، ومديرية الصحة
• تحسين التنظيم المؤسسي وبناء قدرة العاملين	مجالس المدن، المجالس القروية	محافظة المنيا
الإمداد بالمياه ونوعية المياه		
• تحقيق تغطية خدمة (١٠٠%) وزيادة الإنتاج للوفاء بالطلب المتوقع	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، ومحافظة المنيا،
• تحسين نوعية خدمة المياه لتتوافق مع المعايير المصرية بحلول عام ٢٠١٠	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، ومديرية الصحة

جدول (٢) : مسئوليات تنفيذ خطة العمل البيئي بالمحافظة		
• رفع مستوى جمع رسوم الإستهلاك من (٦٥%) إلى (٨٥%) وخفض الخسائر في الشبكات من (٢٥%) إلى (٢٠%)	مجالس المدن، المجالس القروية، والمصانع، والجمعيات، وجمعيات تنمية المجتمع، والمنظمات الأهلية	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، جمعيات تنمية المجتمع، الجمعيات الأهلية
• بناء القدرة المؤسسية لتحسين إدارة الإمداد بالمياه وشبكة الخدمات	(المجلس الشعبي المحلى بالمحافظة)، مجالس المدن ، المجالس القروية	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي،
الموارد المائية		
• تحسين إدارة موارد المياه السطحية والجوفية	وزارة الري و الموارد المائية	إدارة شئون البيئة
• تحسين كفاءة موارد المياه السطحية والجوفية	وزارة الري و الموارد المائية مديرية الصحة،	إدارة شئون البيئة
• خفض تلوث موارد المياه السطحية والجوفية	المصانع، وإدارة شئون البيئة مديرية الزراعة، مديرية الأشغال العامة والموارد المائية، ومديرية الصحة	جهاز شئون البيئة، شرطة المسطحات المائية
الزراعة		
• تحسين كفاءة التربة والري	مديرية الزراعة	وزارة الري و الموارد المائية
• تعظيم استخدام الأسمدة والمبيدات	مديرية الزراعة	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي

جدول (٢) : مسئوليات تنفيذ خطة العمل البيئي بالمحافظة		
• تعزيز إنتاج الأسماك	مديرية الزراعة	الهيئة العام لتنمية الثروة السمكية
• تقليل فاقد الحصاد والتعامل معه	مديرية الزراعة	وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي
• تطوير الإدارة المؤسسية	مديرية الزراعة	محافظة المنيا
التلوث الصناعي		
• ضمان التخزين الآمن للمواد الخطرة والتخلص الآمن من المخلفات الخطرة	المصانع	وجهاز شئون البيئة، وإدارة شئون البيئة ، مديرية الصحة، ومديرية القوى العاملة
• تقليل الانبعاثات الغازية والدقيقة من المصانع الكبيرة بنسبة (٥٠%)	المصانع	إدارة شئون البيئة، ومديرية الأشغال العامة والموارد المائية
• زيادة القدرة الحكومية لإدارة الأنشطة الصناعية	الهيئة الاقتصادية العامة، مجالس المدن ، و المجالس القروية	محافظة المنيا ، إدارات شئون البيئة
نقص الوعي البيئي		
• رفع الوعي البيئي بين العاملين بالقطاع الحكومي و أهالي محافظة المنيا	محافظة المنيا ، الجهات الإعلامية، إدارة شئون البيئة، وجهاز شئون البيئة، ومديرية التربية التعليم	مجالس المدن، المجالس القروية، ومديرية الصحة
• تحسين الإمداد بالخدمات لتمكين الأهالي من أتباع الممارسات الصحية السليمة.	الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي	الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، ومديرية الصحة

جدول (٢) : مسئوليات تنفيذ خطة العمل البيئي بالمحافظة		
الموارد الطبيعية		
• دعم عمليات التخطيط، والتشغيل، والتنظيم بالمناجم والمحاجر	إدارة المناجم والمحاجر	محافظة المنيا
• دعم قدرة إدارة المناجم والمحاجر	إدارة المناجم والمحاجر، إدارة شئون البيئة	محافظة المنيا
• تحسين دراسات تقييم الأثر البيئي	إدارة شئون البيئة، والوحدات البيئية	محافظة المنيا
• تخفيف الآثار الناجمة عن أعمال المناجم والمحاجر	إدارة المناجم والمحاجر	محافظة المنيا
التراث الثقافي		
• دعم إدارة المواقع الثقافية والمناطق ذات الأهمية البيئية	إدارة الآثار	محافظة المنيا ، والمجلس الأعلى للآثار
• دعم بناء القدرات	إدارة الآثار	محافظة المنيا ، والمجلس الأعلى للآثار
• حماية الموروث الثقافي	محافظة المنيا ، إدارة الإرشاد	المجلس الأعلى للآثار
• حماية المنطقة الواقعة حول منطقة تل العمارنة وبني حسن – منطقة تونا الجبل – الشيخ عبادة – مقابر الدولة القديمة – مناطق مرور العائلة المقدسة	إدارة الآثار	محافظة المنيا

جدول (٢) : مسئوليات تنفيذ خطة العمل البيئي بالمحافظة		
حماية التنوع البيولوجي		
• وضع برنامج لصيانة التنوع البيولوجي والبيئة	محافظة المنيا ، ومديرية الزراعة، وجهاز شئون البيئة، ومديرية التربية و التعليم	إدارة شئون البيئة ، مجالس المدن
• إدارة مناطق المحميات الطبيعية	محافظة المنيا ، ومديرية الزراعة، وجهاز شئون البيئة	إدارة شئون البيئة ، مجالس المدن
• الحد من المخاطر (التهديدات) البيئية	محافظة المنيا ، ومديرية الزراعة، وجهاز شئون البيئة	إدارة شئون البيئة ، مجالس المدن

٩- تمويل وتنفيذ الخطة

٩-١ أولويات التنفيذ

روعي في الأعمال المقترحة لخطة العمل البيئي للمحافظة، طرح حلول عملية و منخفضة التكلفة، غير أن محدودية الموارد المتاحة تعد حائلا أمام تحقيق التحسينات المرجوة و تتطلب القضايا الست الرئيسية ذات الأولوية التي تم تحديدها تدخلات سريعة:

١- تحسين الصرف الصحي

٢- تطوير إدارة المخلفات الصلبة

٣- تحسين إمداد ونوعية مياه الشرب

٤-الحد من التلوث الصناعي

٥- رفع الوعي البيئي لدى العاملين بالحكومة و الأهالي بمحافظة المنيا

٦- تطوير العشوائيات والمناطق السكانية

و بالنسبة للأولويات البيئية الثلاث الأولى فتقع المسئولية الأكبر للتعامل معهما على عاتق المحافظة في صورة الإمداد بخدمات المرافق البيئية (على الرغم من أنه لابد في الوقت ذاته التأكد من فرص مشاركة القطاع الخاص). أما التعامل مع الأولوية الرابعة فهي من مسئولية شركات كل من القطاعين الخاص والعام. و تقع المسئولية الرئيسية للأولوية الخامسة على عاتق الإدارة المعنية بنشر الوعي العام بمحافظة المنيا . أما بالنسبة للأولوية الأخيرة فيجب أن تتعاون في تنفيذها المؤسسات العلمية مثل الجامعة مع المحافظة .

أ) وضع ميزانية و خطة خمسيه للتنفيذ

و يتعين على المحافظة بعد الإنتهاء من إعداد الخطة، الإتصال بالمديريات و الجهات المختصة والمسئولة عن التعامل مع القضايا ذات الأولوية السابق ذكرها. على أن يتم مساعدة هذه الجهات في دمج الأجزاء ذات الصلة بخطة العمل البيئي للمحافظة في خططهم العملية وفى تحديد تكاليف التنفيذ. وسوف تعظم خطط التنفيذ المفصلة من حسن استخدام الميزانيات المتاحة حاليا وسوف تحدد الأولويات التي تحتاج إلى موارد إضافية لتحقيق أهداف خطة العمل البيئي للمحافظة

و ينبغي أن يتم في إطار خطة التنفيذ تحديد أولوية الأنشطة في كل مكون من المكونات . فعلى سبيل المثال، ربما يكون من الضروري تقرير إعطاء الأولوية لتوفير الخدمات الحكومية الأساسية للمناطق الأكثر فقراً أو لتعزيز الأعمال من أجل جذب الإستثمارات صديقة البيئة كإنشاء مدينة صناعية.

ب) تقوية قدرات المراقبة

ينبغي أن تقوم المحافظة من البداية بتحديد عددا من المؤشرات القابلة للقياس للتعرف على التقدم في أنشطة خطة العمل البيئي للمحافظة كما ينبغي تشجيع المديريات والشركات على وضع أهداف إدارية وفردية كما سبق الإشارة في الجدول رقم (٢) . وسيساعد ذلك في تحقيق فاعلية أكبر وإستغلال هادف للموارد المحدودة لكي تعطى تأثيراً أكثر نفعاً وأداءً بيئياً أكثر تطوراً.

ج) العمل على نشر خطة العمل البيئي للمحافظة للعمل على جذب موارد إضافية

سيعمل تنفيذ أولويات خطة العمل البيئي للمحافظة على تعبئة الموارد داخل محافظة المنيا ، على كل المستويات بدءا من المحافظة و مرورا بالمجتمعات وجمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية. و ستوفر خطة العمل البيئي إطار عمل واضحا يتم من خلاله توجيه الأموال إلى القضايا ذات الأولوية. ويجب رفع خطة العمل البيئي للمحافظة إلى الوزارات المعنية الرئيسية و الهيئات المانحة والمنظمات القومية، بإطار عملها الواضح في شكل خطة هادفة وموضوعية لتحدث تأييداً من جانب هذه المنظمات لجهود الإدارة البيئية بالمحافظة. إن التعزيز وكسب التأييد المستمر على أعلى المستويات يمكنه المساعدة في فتح المجال أمام تمويل إضافي لتنفيذ خطة العمل البيئي للمحافظة.

د) إنشاء إطار عمل اقتصادي وقانوني فعال

سوف يدور إطار العمل القانوني الفعال حول تطبيق و تفعيل القوانين البيئية الحالية، وربما يتطلب الأمر ضرورة فرض رسوم إضافية لضمان التحسينات البيئية وتقع مسئولية تنفيذ مختلف القوانين البيئية، على عاتق مديريات عديدة في إدارة المحافظة، ولدعم تنفيذ متماسك ومنسق لتلك القوانين، يتأتى على المحافظة أن تقوم بإنشاء إدارة للمراقبة والتنفيذ. وقد تصل الإدارة للتمويل الذاتي عن طريق جمع الغرامات من المخالفين.

هـ) جذب مشاركة القطاع الخاص لتقديم خدمات المرافق

ينبغي على المحافظة وضع إطار عمل قانوني واقتصادي يعزز مشاركة القطاع الخاص والإستثمار في إمداد وتوصيل خدمات المرافق البيئية. وسيقلل هذا من العبء المادي والإداري الواقع على المحافظة و سيعمل على تحسين جودة و تغطية و توصيل الخدمات البيئية.

٩-٢ مؤسسات التمويل والجهات المانحة الأجنبية

تقوم المحافظة والجهات المانحة بتمويل عدد من مشروعات الإمداد بالمياه، والصرف الصحي، ولهذا السبب فقد تم إختيار ستة مقترحات لمشروعات بيئية بمشاركة المجتمع تتناول قضايا بيئية ذات أولوية، تم تنفيذها فى القرى الأشد تدهوراً بيئيا وقام برنامج سيناكت بتمويلها.

وقد قامت أيضاً محافظة المنيا مؤخراً بتنفيذ عدد من مبادرات المخلفات الصلبة على نطاق واسع تضمنت إنشاء نظام لجمع المخلفات المنزلية من خلال الدعم المقدم من سيناكت وجهات مانحة أخرى و هناك إمكانية لتكرار هذه المبادرات في أماكن أخرى بمحافظة المنيا . وقد أظهر العاملون بالمحافظة أيضاً اهتماماً كبيراً بالتشجيع الفعال لمبادرات المجتمع والقطاع الخاص التي تهدف إلى تحسين البيئة. ويوضح جدول (٣) الجهات المانحة التي تعمل بمحافظة المنيا في الوقت الراهن والمشروعات الممولة .

جدول (٣) الجهات المانحة التي تعمل بمحافظة المنيا ومجال عملها

م	الجهة المانحة	مجال عملها	الجهات المشاركة	ملاحظات
١	**الصندوق المصري السويسري**	تطوير البيئة الحضرية لحى غرب المنيا بالتركيز على عملية إدارة المخلفات الصلبة بالحي	الهيئة القبطية الإنجيلية بالمنيا	جارى العمل بالمشروع
٢	**المشروع المصري الايطالي**	– إنشاء إدارة للمخلفات الصلبة بديوان عام المحافظة وأقسام بالمراكز التسعة وإختيار الهيكل الوظيفي لها – إعداد فريق متخصص بهذه الإدارة – وضع إستراتيجية لمنظومة المخلفات الصلبة – إنشاء قاعدة بيانات كاملة دقيقة عن المخلفات الصلبة	ديوان عام المحافظة، والوحدات المحلية للمراكز	أنتهت المرحلة الأولى للمشروع
٣	**مشروع الدعم البيئي الكندي**	عملية إدارة المخلفات الصلبة وتدوير المخلفات الزراعية	٢٤ جمعية أهلية	مازال المشروع قائماً بمختلف قرى المحافظة
٤	**منظمة فيرا الفنلندية**	توصيل مياه شرب وعمل مراحيض صحية	جمعيات أهلية	بمختلف قرى المحافظة
٥	**هيئة المعونة الدنمركية (دانيدا)**	توصيل مياه شرب نقية لمنازل الفقراء ، عمل وصلات صرف صحي لمنازل الفقراء (نسبة التنفيذ ٩٠ %)	٤ جمعيات أهلية في المرحلة الأولى وأربعة أخرى في المرحلة الثانية	مختلف قرى المحافظة
٦	**البنك الدولي**	تطوير حي جنوب مدينة المنيا (جارى الإعداد للتنفيذ)	المحافظة – الجمعيات الأهلية – المجتمع المدني	حي جنوب مدينة المنيا

٩-٣- مؤسسات التمويل والجهات المانحة المحلية

إن المشاركة الفعالة للحكومة في عملية إعداد خطة العمل البيئي للمحافظة يعد عاملا أساسيا لضمان التأكيد على ملكيتها. ولهذا الغرض شارك الممثلون الحكوميون مشاركة كبيرة في مجموعات العمل لإعداد التوصيف البيئي لمحافظة المنيا وتحديد أولويات خطة العمل البيئي للمحافظة. وعلى الجهات التنفيذية بالمحافظة التعاون مع الجهات المانحة المحلية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات التمويلية الأخرى في تنفيذ أولويات الخطة.

٩-٤ القطاع الخاص

للقطاع الخاص دور هام في المساعدة على تنفيذ خطة العمل البيئي لمحافظة المنيا، و تعد تنمية هذا الدور ضرورية و مرتبطة بمجموعات المعنيين الأخرى خاصة المحافظة، حيث يجب على المحافظة تحديد الطرق المختلفة التي يمكن للقطاع الخاص أن يشارك بها وكيف يمكن تشجيع ذلك. ويمكن أن يتضمن ذلك على سبيل المثال: زيادة دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات البيئية (مثل تطوير جمع المخلفات والتخلص منها، الإمداد بالمياه، أو معالجة الصرف)؛ وبناء مزيد من الشراكات البناءة بين إدارة شئون البيئة بالمحافظة والقطاعات الصناعية والمستثمرين لمعالجة قضايا الإلتزام بتطبيق تقييم الأثر البيئي والتفتيش على المصانع؛ و تحفيز ودعم مسئولية شركات القطاع الخاص و ذلك على سبيل المثال من خلال تطبيقها لأنظمة محسنة للمتابعة الذاتية أو تطبيق ممارسات الإدارة البيئية الجيدة.

٩-٥ الجمعيات الأهلية

يوجد بمحافظة المنيا العديد من الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع التي تعمل في مجال البيئة وتهدف من خلال برامجها إلى تحسين الوضع البيئي بالمحافظة. وخلال الأعوام الماضية استطاعت الجمعيات الأهلية أن تجذب عدداً من التمويلات الخارجية من خلال دعم الجهات المانحة والتبرعات المحلية لتقوم بتنفيذ عدد من المبادرات البيئية الهامة . ونذكر هنا عدداً من المشروعات التي تتم الآن على أرض المحافظة والتي تنفذ من خلال الجمعيات الأهلية بدعم بعض الجهات المانحة (مثل مشروعات إدارة المخلفات الصلبة بتمويل من الصندوق المصري الكندي) .ويمثل جدول (٤) الجمعيات الأهلية التي إستطاعت الحصول على تمويل لتنفيذ مشروعات بيئية على أرض المحافظة . ويمكن أن تلعب الجمعيات دوراً مهماً في تنفيذ خطة العمل البيئي من خلال المبادرات الناجحة مع الجهات المانحة الدولية والمحلية .

جدول (٤) الجمعيات الأهلية الحاصلة على تمويل من مشروع سيناكت لتنفيذ مشروعات بيئية بمحافظة المنيا (٢٠٠٧)

م	اسم الجمعية	اسم المشروع	نطاق عمل المشروع	قيمة التمويل بالجنيه
١	الرجاء للتنمية الشاملة	إدارة مخلفات صلبة	بني احمد الشرقية- المنيا	١١٥١٩٠
٢	الوفـــاء والأمـــل لـــذوى الإحتياجات الخاصة	إدارة مخلفات صلبة	بني احمد الغربية- المنيا	١١٦٢١٠
٣	الطيبة لأعمال التنمية	إدارة مخلفات صلبة	الطيبة – سمالوط	١٢١٦٩٠
٤	الكرامـــة للتنميـــة وخدمـــة المجتمع	إدارة مخلفات صلبة	منهرى – أبوقرقاص	١١٢٦٩٠
٥	أبناء دلجا للتنمية الإجتماعية	إدارة مخلفات صلبة	دلجا- دير مواس	٨٩٨٢١
٦	المصرية للتنميـــة الريفيـــة والخدمات	إدارة مخلفات صلبة	صندفا- بني مزار	١١٢٦٩٠
٧	البر والتقوى الإسلامية	إدارة مخلفات صلبة	البرجاية – المنيا	١٢٤٦٩٠
٨	الوطنية لحقوق الإنسان	تدوير مخلفات زراعية	سمالوط	١٠٧٦٠١
٩	الخلفاء الراشدين	تدوير مخلفات زراعية	تله – المنيا	١٢٣٦٨٠
١٠	علشانك يا بلدي	تدوير مخلفات زراعية	بني عبيد- أبوقرقاص	١١٧٢٤١
١١	الفرسان للتنمية الشاملة	تدوير مخلفات زراعية	البرجاية – المنيا	١١٨٦٢١
١٢	شباب الأمل للتنمية	تدوير مخلفات زراعية	دمشاوهاشم – المنيا	١١٥٨٧١

م	اسم الجمعية	اسم المشروع	نطاق عمل المشروع	قيمة التمويل بالجنيه
١٣	تنمية المجتمع بنزلة العساكر	إدارة مخلفات صلبة	زاوية سلطان القبلية – المنيا	١١٢٢١٢
١٤	العلم والأمان	إدارة مخلفات صلبة	صفط اللبن – المنيا	١١٢٢١٢
١٥	الغد المشرق	إدارة مخلفات صلبة	طوخ الخيل– المنيا	١١٢٢١٢
١٦	تنمية المجتمع	تدوير مخلفات زراعية	زاوية سلطان البحرية – المنيا	١١١٤٠٥
١٧	سيدات مصر لـــدعم شـــئون البيئة	أدارة مخلفات صلبة	قلندول – ملوي	١١٨٢١٢
١٨	تنمية المجتمع	تدوير مخلفات زراعية	عباس رحمي – مطاى	١١٦٤٠٥
١٩	الأهلية للتنمية الريفية	إدارة مخلفات صلبة	صفط الشرقية– المنيا	١١٢٢١٢
٢٠	الخيرية الإسلامية	إدارة مخلفات صلبة	الناصرية – دير مواس	١١٢٢١٢
٢١	تنمية المرأة الريفية	إدارة مخلفات صلبة	طوخ – دير مواس	١١٢٨١٢
٢٢	الخشـــابة للتنميـــة وتشـــغيل الخرجين	إدارة مخلفات صلبة	ابيوها – أبوقرقاص	١١٢٢١٢
٢٣	تنمية المجتمع المحلى	إدارة مخلفات صلبة	زهرة – المنيا	٦١١٢
٢٤	النهـــوض والتنميـــة لقـــرى مركز ملوي	تدوير مخلفات زراعية	دروة – ملوي	١١٨٤٠٥

١٠- المساهمة في التأثير على القضايا القومية والعالمية

لا شك أن تنفيذ الأولويات البيئية التي جاءت ضمن خطة العمل البيئي بالمحافظة والمذكورة سابقا سوف يؤدى إلى تحسين الوضع البيئي على المستوى القومي حيث تأتى مثل المشكلات المذكورة ضمن أولويات العمل على المستوى القومي حيث تتناول خطة العمل البيئي أيضاً القضايا ذات الأولوية المذكورة في الخطة القومية للعمل البيئي الصادرة في ١٩٩٢ بالنسبة لمجالات مثل إدارة المخلفات الصلبة واستخدام المياه والأراضي وسوف ينتج عن هذا التحسن البيئي المتوقع ليتفق مع الأجندة العالمية في تحسين نوعية الحياة للمواطنين وخاصة قضايا خفض التلوث الصناعي. وسوف تساهم الإجراءات المذكورة في الخطة أيضاً في الوفاء بالتزامات مصر بموجب البروتوكولات الدولية، وخصوصاً جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر ريو وأهداف التنمية للألفية.

١١- متابعة وتقييم تنفيذ الخطة

صممت خطة العمل البيئي بالشكل الذي يسمح بالقياس و المتابعة الدورية للتطور الحادث في الأنشطة البيئية ذات الأولوية المتفق عليها

تم تحديد الأنشطة المرتبطة بالقضايا البيئية ذات الأولوية و وضع الأهداف والتي يتم من خلالها قياس نجاح هذه الأنشطة . و بالتالي فإنه من الضروري أن يتم تصميم نظام متابعة بسيط وفعال للمساعدة على قياس التطوّر ً المتعلق بالأنشطة. فعلى سبيل المثال إذا أردنا قياس التطور الحادث في :

أ) نظام إدارة المخلفات الصلبة، فيجدر في البداية الإتفاق على مؤشرات بسيطة وقابلة للقياس، مثل حجم المخلفات التي يقوم العامل الواحد بجمعها في اليوم ، عدد مقالب القمامة المحترقة،

ب) في حالة الإمداد بالمياه ، (أطوال المواسير التي يتم صيانتها في اليوم ، إجمالي الرسوم المحصلة) .

من المتوقع أن تتولى المنظمات القيادية صاحبة الدور الرئيسي في تحقيق هذه الأهداف مسئولية متابعة إنجازات الأنشطة وتقديم النتائج إلى اللجنة العليا للبيئة. بالإضافة لما للجهات الرئيسية من دور في مساعدة ومتابعة الإنجازات مع المنظمات القيادية. غير أن اللجنة العليا للبيئة هي المسئولة عن المتابعة والتحديث لقضايا خطة العمل البيئي لما قد يطرأ على الأولويات من تغيرات مع الوقت.

١١-١ التقييم السنوي

ينبغي إعداد تقرير "حالة البيئة" وإحالته إلى اللجنة العليا للبيئة سنوياً، على أن يتضمن موجزا عن:

- الإنجازات المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها.(التنفيذ)
- التحسين البيئي الحادث كنتيجة مباشرة لتحقيق أنشطة خطة العمل البيئي.
- المناطق التي تحتاج إلى إهتمام أكبر بسبب ضعف الأداء أو المعوّقات.
- التغييرات اللازمة الموصى بها نتيجة لتغيير الأولويات أو الظروف البيئية

و ينبغي أن يقوم مكتب البيئية بالمحافظة بالتنسيق لإعداد هذا التقرير . غير أن الوحدات البيئية و مندوبي الإتصال البيئي العاملين بالمحافظة كجزء من النظام البيئي للإدارة والتخطيط ينبغي

أن يكون لهم مساهمات في إعداد هذا التقرير . كما يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص، و القيادات الشعبية بفاعلية في عملية التقييم.

١١-٢ خطة العمل البيئي كعملية مستمرة

يجب أن تتسم خطة العمل البيئي بالفاعلية والمرونة لضمان إستدامتها. كما يجب تحديث السياسات، الأهداف، والأنشطة المدمجة مع إستشارات خطة العمل البيئي لتعبر عن التغيرات في الظروف المحلية . بالإضافة إلى ذلك فأنه ينبغي أن يتم تسجيل الدروس المستفادة في تقارير المتابعة لخطة العمل البيئي للإستفادة منها في تنفيذ خطط بيئيه في أماكن أخرى.

وبالنسبة لتحديث أهداف وأنشطة خطة العمل البيئي فيجب أن يتم بصورة منتظمة. و يجب اعداد تقارير المتابعة بصورة سنوية وتحديث خطة العمل البيئي كل عامين أو ثلاثة. وفى دورة خطة العمل البيئي يجب مراعاة :

- إعداد وتحديث خطط التنفيذ (٣-٥ سنوات) المفصلة والميزانية المطلوبة للأنشطة ذات الأولوية سنوياً.
- متابعة و تقييم الإنجازات و الأداء التنفيذي.
- تقييم صعوبات التنفيذ و تحديد طرق بديلة لتحقيق الأهداف.
- استمرار الاستشارات مع المعنيين الأول والثانويين وتجسيد آرائهم ودعمهم للخطط البيئية القادمة.
- تحديد الأنشطة الجديدة الضرورية نتيجة لتغيير الظروف (مثال قوانين /أو معايير جديدة).
- مراجعة ووضع أهداف وأنشطة جديدة مناسبة.
- جذب الإستثمار في مناطق معينة نتيجة للتغيرات الخارجية. (مثال تغيرات في السياسة القومية).
- المحاولات المستمرة لجذب إستثمارات خارجية سواء حكومية أو من القطاع الخاص أو الجهات المانحة.
- التماشي مع التطوّر التكنولوجي الذي من الممكن أن يسهم في تقديم حلول ذات جدوى إقتصادية وفاعلية للمشكلات البيئية.
- التجاوب مع المتطلبات المتغيرة الخاصة بالدعم المؤسسي و بناء القدرات.

وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة

محافظة المنيا
إدارة شئون البيئة

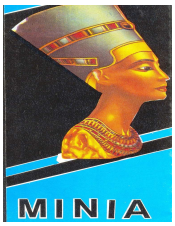

الملاحق

خطة العمل البيئي لمحافظة المنيا ٢٠٠٨

١٢- الملاحق :

ملحق رقم (١): قائمة المشاركين في إعداد الخطة

الإشراف عام :

١-اللواء / على سليم شورى سكرتير عام المحافظة

٢- اللواء / مدحت محمد صلاح الدين سكرتير عام المحافظة المساعد

٣- الأستاذ / مصطفى إسماعيل إبراهيم مديرا دارة شئون البيئة بالمحافظة

المنسق العام لمجموعات العمل :

م. ممدوح سلامة موسى : مسئول التخطيط والمشروعات بإدارة شئون البيئة بمحافظة المنيا

١- مجموعة عمل الموارد المائية ومياه الشرب والصرف الصحي	
د. ندى عاشور عبد الظاهر	مفتش شئون بيئة بإدارة شئون البيئة بالمحافظة
ك. اسحق معوض	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي بالمنيا
م. محمد عبد السلام أحمد	مديرية الري بالمنيا
أ. محمد على محمد	مدير إدارة شئون البيئة – مركز سمالوط
أ. محمد صالح صالح	مدير إدارة شئون البيئة – مركز مغاغة
د / نسيم صبحي لبيب	إدارة صحة البيئة بمديرية الصحة والسكان بالمنيا
٢- مجموعة عمل إدارة المخلفات الصلبة والزراعية والطبية	
م/ مصطفى إسماعيل إبراهيم	مدير عام إدارة شئون البيئة بمحافظة المنيا
م / محمد سعد حسن	مفتش بيئي بإدارة شئون البيئة بالمحافظة

د / نسيم صبحي لبيب	إدارة صحة البيئة بمديرية الصحة والسكان بالمنيا
م / ناصر يوسف بايزيد	مدير إدارة البيئة بمديرية الزراعة بالمنيا
م / أحمد محمود على	مدير إدارة شئون البيئة بمركز العدوة
م / رجب عبد الوهاب	مدير إدارة شئون البيئة بمركز مطاى
م /احمد محمود طه	مدير إدارة شئون البيئة بمركز المنـــيا
م /محمد رضا عبد الغنى	مدير إدارة شئون البيئة بمركز أبو قرقاص
م/ سيد عبد الفتاح محمود	مدير إدارة شئون البيئة بمركز ملوي
٣- مجموعة عمل التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة	
م/ عادل محمد رأفت	مفتش بيئة بديوان عام محافظة المنيا
م / حسين على احمد	مسئول البيئة بالمنطقة الصناعية
م / محمد هاشم حسين	مسئول البيئة بمصنع السكر بأبو قرقاص
م / محمود على عبد الشافي	مسئول البيئة بمصنع الاسمنت الأبيض ببني خالـــد – سمالوط
م /سمية محمود احمد	مفتش بيئة بمركز ومدينة أبوقرقاص
٤- مجموعة عمل الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكنية	
م/ ممدوح سلامة موسى	مسئول التخطيط والمشروعات بإدارة شـــئون البيئـــة بمحافظة المنيا
م / محمود على محمود الحاوي	وكيل مديرية الإسكان بالمنيا

م / عمر إبراهيم عمار	وكيل إدارة التنمية بالمحافظة
م / مدحت لويس عبد السيد	وكيل إدارة التخطيط والمتابعة بالمحافظة
م / مروى فاروق محمد	مدير إدارة البيئة بالوحدة المحلية لمركز ومدينة المنيا
م / حمدي عبد اللاه	إدارة التخطيط العمراني بالمنيا
٥- مجموعة عمل الوعي البيئي وبناء القدرات المؤسسية	
أ / نجاتي عبد المجيد هريدى	مسئول الأعلام والتدريب بإدارة شئون البيئة بالمحافظة
أ/ مصطفى الحسيني	مدير مركز الإعلام بالمنيا
أ / منال محمد عزت	مركز الأعلام بالمنيا
أ / أحمد جلال محمد صابر	مديرية الشباب والرياضة بالمنيا
أ / ناصر يوسف بايزيد	مدير إدارة البيئة بمديرية الزراعة بالمنيا

ملحق رقم (٢): قائمة بورش العمل التي تم تنفيذها كجزء من خطة العمل البيئـــي لمحافظة المنيا

١- مجموعة الموارد المائية ومياه الشرب والصرف الصحي

ورش العمل و الندوات	الجهة المسئولة عن الإعداد	التاريخ
ورشـــة عمـــل رقـــم (١) لجميـــع مجموعات العمل والجهات المعاونة	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢١
ورشة عمل رقم (٢)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢٦
ورشـــة عمـــل رقـــم (٣) لجميـــع مجموعات العمل	جهاز شئون البيئة بالتعاون مـــع إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١
ورشة عمل رقم (٤)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٤
ورشة عمل رقم (٥)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١٢
ورشة عمل رقم (٦)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١٩
ورشة عمل رقم (٧)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٢٥
ورشة عمل رقم (٨)	إدارة شـــئون البيئـــة بالمحافظـــة مـــع إستشاري إعداد الخطة	٢٠٠٧/٩/١٢

٢- مجموعة المخلفات الصلبة والمخلفات الطبية

ورش العمل والندوات	الجهات المسئولة عن الإعداد	التاريـــــــــــخ
ورشة عمل رقم (١)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١
ورشة عمل رقم (٢)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١٥
ورشة عمل رقم (٣)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٢٢
ورشة عمل رقم (٤)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٣٠
ورشة عمل رقم (٥)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة مع إستشاري إعداد الخطة	٢٠٠٧/٩/١٢

٣- مجموعة التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة

ورشة العمل والندوات	الجهة المسئولة عن الإعداد	التاريخ
ورشة عمل رقم (١) لجميع مجموعات العمل والجهات المعاونة	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢١
ورشة عمل رقم (٢)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢٨
ورشة عمل رقم (٣) لجميع مجموعات العمل	جهاز شئون البيئة بالتعاون مع إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١
ورشة عمل رقم (٤)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١٦
ورشة عمل رقم (٥)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٢١
ورشة عمل رقم (٦)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٥
ورشة عمل رقم (٧)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة مع إستشاري إعداد الخطة	٢٠٠٧/٩/١٢

٤- مجموعة الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكنية

ورشة العمل والندوات	الجهة المسئولة عن الإعداد	التاريخ
ورشة عمل رقم (١) لجميع مجموعات العمل والجهات المعاونة	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢١
ورشة عمل رقم (٢)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢٦
ورشة عمل رقم (٣) لجميع مجموعات العمل	جهاز شئون البيئة بالتعاون مع إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١
ورشة عمل رقم (٤)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١٥
ورشة عمل رقم (٥)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١٩
ورشة عمل رقم (٦)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٣٠
ورشة عمل رقم (٧)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة مع إستشاري إعداد الخطة	٢٠٠٧/٩/١٢

٥- مجموعة عمل الوعي البيئي وبناء القدرات المؤسسية

ورشة العمل	الجهة المسئولة عن الإعداد	التاريخ
ورشة عمل رقم (١) لجميع مجموعات العمل	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢١
ورشة عمل رقم (٢)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٦/٢٧
ورشة عمل رقم (٣)	جهاز شئون البيئة بالتعاون معه إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/١
ورشة عمل رقم (٤)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٢٤
ورشة عمل رقم (٥)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة	٢٠٠٧/٧/٣٠
ورشة عمل رقم (٦)	إدارة شئون البيئة بالمحافظة مع إستشاري إعداد الخطة	٢٠٠٧/٩/١٢

ملحق رقم (٣): بيان بالمناطق العشوائية بمحافظة المنيا

مدينة / حى	اسم المنطقة	مساحة المنطقة (م٢)	عدد السكان (نسمة)
العدوة	حي شرق	٢٨٥٦٠٠	٤٠٠٠
	حي وسط	٢١٠٠٠٠	٤٥٤٩
	حي غرب	٢٦٠٤٠٠	٦٥٠٠
الجملة		**٧٥٦٠٠٠**	**١٥٠٤٩**
مغاغة	حي بحري	٦٥٩٩٦	٨٣٤٥
	حي شرق	١٥٢٤٣٢	١٠١٦٦
	حي غرب	١٣٧٥٩٣	١٠١٥٦
	حي وسط	٦٠٠٦٠٠	١٥٠٩٥
الجملة		**٩٥٦٦٢١**	**٤٣٧٦٢**
بني مزار	منطقة أولى	٧١٠٠٠	٥٠٠٠
	منطقة ثانية	٣٢٥٠٠٠	٧٥٠٠
	منطقة ثالثة	٢٩٢٠٠٠	٨٠٠٠
	منطقة رابعة	٥٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠
	منطقة خامسة	١٨٤٠٠٠	١٦٠٠٠
الجملة		**١٤١٧٠٠٠**	**٤٦٥٠٠**

مدينة / حى	اسم المنطقة	مساحة المنطقة (م٢)	عدد السكان (نسمة)
مطاى	حي غرب	٨٠٢٢٠٠	١٥٠٨٠
	حي شمال	١٩٥٣٠٠	٩١٠٠
	حي شرق	١٨٢٧٠٠	٦٧٢٠
الجملة		**١١٨٠٢٠٠**	**٣٠٩٠٠**
سمالوط	حي جنوب	٩٤٩٨٩٦	٣٩٥٣٠
	حي شرق	٨٨١٧٦٠	٢٥٥٠٢
	حي غرب	٩٨٩٩٩٦	٣٥٤٨٠
الجملة		**٢٨٢١٦٥٢**	**١٠٠٥١٢**
المنيا	حي غرب	٧٩١٤٧٥	١١٢٢٤٠
	حي جنوب	٨٣٢٠٠٠	١٣٠٠٠٠
الجملة		**١٦٢٣٤٧٥**	**٢٤٢٢٤٠**
أبوقرقاص	حي شمال	٢٥٠٠٠٠	٧٠٠٠
	حي شرق	١٥٠٠٠٠	٤٠٠٠
	حي جنوب	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠
الجملة		**٤٢٠٠٠٠**	**١٤٠٠٠**

مدينة / حى	اسم المنطقة	مساحة المنطقة (م٢)	عدد السكان (نسمة)
ملوي	حي شمال	٤١٣٨١	١٩٠٠٠
	حي جنوب	٢٠٩٥٠	١٧٠٠٠
الجملة		**٦٢٣٣١**	**٣٦٠٠٠**
دير مواس	حي شمال	٤٨٠٠٠	١٢١٠٠
	حي جنوب	١٤١٠٠	٣٣١٥
	حي وسط	١٨٨٠٠	٧٩٠٠
	حي غرب	٧١٥٠	٣٥٠
	حي شرق	٣١٥٥	١٨٠
الجملة		**٩١٢٠٥**	**٢٣٨٤٥**
الإجمالي الكلى		**٦٥٠٦٨٣٢**	**٤٥٢٢٩٦**

ملحق رقم (٤) : التقارير المستخدمة في إعداد الخطة

١- الموارد المائية ومياه الشرب و الصرف الصحي

التقـــريـــر	جهـــة الإصـــدار	تاريـــخ الإصـــدار
التوصيف البيئي لمحافظة المنيا	إدارة شئون البيئة	٢٠٠٧
المخطط الشامل لمحافظة المنيا حتى عام ٢٠٢٢ م (تقرير مياه الشرب و الصرف الصحي)	وحدة التخطيط العمراني بالمحافظة	٢٠٠٥
المؤشرات العامة لحالة البيئة في مصر (البيئـــة و حقوق الإنسان)	النشرة الإلكترونيـــة لمركـــز حـــابى للحقوق البيئية	٢٠٠٤
أزمة مياه الشرب في مصر بين تلوث الميـــاه و ضعف الصيانة	النشرة الإلكترونية لمركـــز الأرض لحقوق الإنسان	٢٠٠٧
بعيدا عن الخلاف مع دول الحوض إهـــدار ٤٠ % من المياه في مصر	مجلة نحن و العالم الإلكترونية	٢٠٠٤
تلوث النيل يقتل المصريين و يقضى على الثروة السمكية	مجلة بيئتي الإلكترونية	٢٠٠٧
مشكلات المياه في الريف المصري بين الفساد و سوء التخطيط	النشرة الإلكترونية لمركـــز الأرض لحقوق الإنسان	٢٠٠٥
البيانات الواردة مـــن شـــركة ميـــاه الشـــرب و الصـــرف الصحي بالمنيا + بيانات مديرية الـــري بالمنيا + بيانات مديرية الصحة و السكان (إدارة صحة البيئة) + بيانات المراكز التسعة	شركة ميـــاه الشـــرب و الصـــرف الصحي بالمنيا، مديرية الري بالمنيا، مديريـــة الصـــحة و الســـكان (إدارة صحة البيئة)، إدارات البيئة بالمراكز التسعة	٢٠٠٧

٢- المخلفات الصلبة والمخلفات الطبية

التقريـــر	جهة الإصدار	تاريخ الإصدار
التوصيف البيئي للمحافظة	شئون البيئة	٢٠٠٧
مستندات الوحدات المحلية	الوحدات المحليـــة بمراكـــز المحافظة	٢٥ : ٢٠٠٧/٧/٢٨
مستندات مديرية الزراعة	مديرية الزراعة	٢٥ : ٢٠٠٧/٧/٢٨
مستندات مديرية الصحة والسكان	مديرية الصحة والسكان	٢٥ : ٢٠٠٧/٧/٢٨
مستندات المشروع المصري الإيطالي لإدارة المخلفات الصلبة	المشروع المصري الإيطالي لإدارة المخلفـــات الصـــلبة بالمحافظة	٢٠٠٦

٣- التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة

التقرير	**جهة الإصدار**	**تاريخ الإصدار**
التوصيف البيئي لمحافظة المنيا	إدارة شئون البيئـــة بالمحافظـــة المنيا	٢٠٠٧
المخطط الشامل لمحافظة المنيا	إدارة التخطـــــيط العمرانـــــي بالمحافظة	٢٠٠٦
أوراق ومستندات المصانع الكبرى (مصنع السكر – مصنع الاســمنت- عصـــارات العسل الأسود)- المنطقة الصناعية	إدارة هذه الجهات	٢٠٠٧

٤- الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكانية

التقرير	جهة الإصدار	تاريخ الإصدار
التوصيف البيئي لمحافظة المنيا	إدارة شئون البيئة بالمحافظة المنيا	٢٠٠٧
المخطط الشامل لمحافظة المنيا	إدارة التخطيط العمراني بالمحافظة	٢٠٠٦
أوراق ومستندات الوحدات المحلية للمراكز التسعة بالمحافظة	إدارات شئون البيئة بجميع الوحدات المحلية	١٥ -٢٩ /٧/ ٢٠٠٧
خطة التنمية المحلية لمحافظة المنيا ٢٠٠٧ - ٢٠١٢	وزارة الدولة للتنمية المحلية ، وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية	٢٠٠٧
وثيقة جدول أعمال القرن ال ٢١ (أجندة ٢١)	الأمم المتحدة للبيئة والتنمية	١٩٩٢ /٦/١٤
مرجع في التربية البيئية	جهاز شئون البيئة مشروع دانيدا	١٩٩٩
ورقة الفقر وأطفال الشوارع إعداد د / مها الكردي	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية	٢٠٠٧
الصحة والبيئة د / محمد كمال عبد العزيز	دار الطلائع طبعة ثانية	٢٠٠٠

٥- مجموعة عمل الوعي البيئي وبناء القدرات المؤسسية

التقرير	جهة الإصدار	تاريخ الإصدار
التوصيف البيئي للمحافظة	محافظة المنيا	٢٠٠٧
أوراق ومستندات مركز الإعلام	مركز الإعلام بالمنيا	٢٠٠٧/٧/٥
أوراق ومستندات مديرية الشباب والرياضة	مديرية الشباب والرياضة بالمنيا	٢٠٠٧/٧/١٥
أوراق ومستندات مديرية الزراعة بالمنيا	مديرية الزراعة بالمنيا	٢٠٠٧/٧/١٩

المشاركين في إعداد خطة العمل البيئى

شارك في إعداد التوصيف البيئي للمحافظة أدارة شئون البيئة بالمحافظة ممثلة فى كل من:

١. الأستاذ / نجاتي عبد المجيد هريدي مسئول الإعلام البيئي بإدارة شئون البيئة

٢. المهندس / ممدوح سلامة مرسي مفتش بيئة بإدارة شئون البيئة

٣. المهندس / عادل محمد رأفت مفتش بيئة بإدارة شئون البيئة

٤. الدكتورة / ندي عاشور عبد الظاهر مفتش بيئة بإدارة شئون البيئة

تحت أشراف المهندس / مصطفي إسماعيل إبراهيم مدير إدارة شئون البيئة

كما شارك الفرع الاقليمي لجهاز شئون البيئة بالإضافة لكافة المديريات والهيئات والمؤسسات والوحدات المحلية لمدن ومراكز المحافظة

١- مجموعة عمل الموارد المائية مياه الشرب والصرف الصحة	
د. ندى عاشور عبد الظاهر	**مفتش شئون البيئة بالمحافظة**
ك. اسحق معوض	شركة مياه الشرب و الصرف الصحي
م. محمد عبد السلام أحمد	مديرية الري بالمنيا
أ. محمد على محمد	مدير إدارة شئون البيئة – مركز سمالوط
أ. محمد صالح صالح	مدير إدارة شئون البيئة – مركز مغاغة
٢- مجموعة عمل إدارة المخلفات الصلبة والمخلفات الطبية	
م/ مصطفى إسماعيل إبراهيم	مدير عام إدارة شئون البيئة بالمحافظة
م / محمد سعد حسن	مفتش شئون بيئة بالمحافظة
م / هشام احمد حسن معوض	وحدة المخلفات الصلبة بالمحافظة
د / نسيم صبحي	مديرية الصحة والسكان
م / ناصر بايزيد	مدير إدارة البيئة بمديرية الزراعة بالمنيا
م / محمد صالح محمد	مدير إدارة شئون البيئة بمركز مغاغة
م / احمد محمود على	مدير إدارة شئون البيئة بمركز العدوة
م/ محمد طارق محمود	مدير إدارة شئون البيئة بمركز بنى مزار
م / رجب عبد الوهاب	مدير إدارة شئون البيئة بمركز مطاى
م/ محمد على محمد	مدير إدارة شئون البيئة بمركز سمالوط
م /احمد محمود طه	مدير إدارة شئون البيئة بمركز المنـيا
م /محمد رضا عبد الغنى	مدير إدارة شئون البيئة بمركز أبو قرقاص
م/ سيد عبد الفتاح محمود	مدير إدارة شئون البيئة بمركز ملوى
م/ حمدي عبد اللاه احمد	مدير إدارة شئون البيئة بمركز دير مواس
٣- مجموعة عمل التلوث الصناعي والمخلفات الخطرة	

م/ عادل محمد رأفت	مفتش بيئة بديوان عام محافظة المنيا
م / حسين على احمد	مسئول البيئة بالمنطقة الصناعية
م / محمد هاشم حسين	مسئول البيئة بمصنع السكر بابوقرقاص
م / محمود على عبد الشافي	مسئول البيئة بمصنع الاسمنت الأبيض ببني خالد – سما لوط
م /سمية محمود احمد	مفتش بيئة بمركز ومدينة ابوقرقاص
٤- مجموعة عمل الارتقاء بالمناطق العشوائية والتجمعات السكنية	
م / ممدوح سلامه مرسى	مفتش بيئة ومسئول عن إعداد خطة العمل بالمحافظة
م / عمر إبراهيم عمار	وكيل إدارة التنمية
م / مدحت لويس عبد السيد	وكيل إدارة التخطيط والمتابعة
م / احمد محمود عبد العزيز	مدير إدارة البيئة بالوحدة المحلية لمركز ومدينة المنيا
م / حمدي عبد اللاه	مدير إدارة البيئة بالوحدة المحلية لمركز ومدينة ديرمواس
٥- مجموعة عمل الدعم المؤسسي والتوعية البيئة	
أ / نجاتي عبد المجيد هريدى	مسئول الأعلام والتدريب بإدارة شئون البيئة بالمحافظة
أ / منال محمد عزت	مركز الأعلام بالمنيا
أ / احمد جلال محمد صابر	مديرية الشباب والرياضة بالمنيا
أ / زمزم رجب دكرورى	مركز الدراسات البيئية بكلية الآداب – جامعة المنيا
أ / ناصر يوسف بايزيد	مدير إدارة البيئة بمديرية الزراعة بالمنيا

وذلك تحت إشراف كل من:

السيد اللواء / علي محمد سليم شوري سكرتير عام المحافظة

السيد اللواء / مدحت محمد صلاح الدين سكرتير عام مساعد

ومن برنامج الدعم القطاعى للبيئة بالوكالة الدانمركية للتعاون الدولى كل من:

١ــ الســيد / أندرزبنشاف كبير مستشاري دانيدا

٢ــ دكتور/ علي أبو سديرة الأمين العام و رئيس قطاع شئون الفروع والمشرف على برنامج الدعم القطاعى للبيئة

٣ــ الســيد / كورت تاربجو ينسن مستشاري دانيدا للمكون

٤ــ السيد/ صلاح عبد المجيد الشريف مدير مكون دعم إدارات البيئة بالمحافظات

٥ــ الســيد / سامى مصطفى مظلوم مسئول التوصيف البيئى وخطة العمل بالمكون

٦ــ الدكتور / طارق جنينه مدير المكتب الاستشاري للمكون

وذلك تحت الإشراف العام

للسيدة الدكتورة/ مواهب أبو العزم

الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة